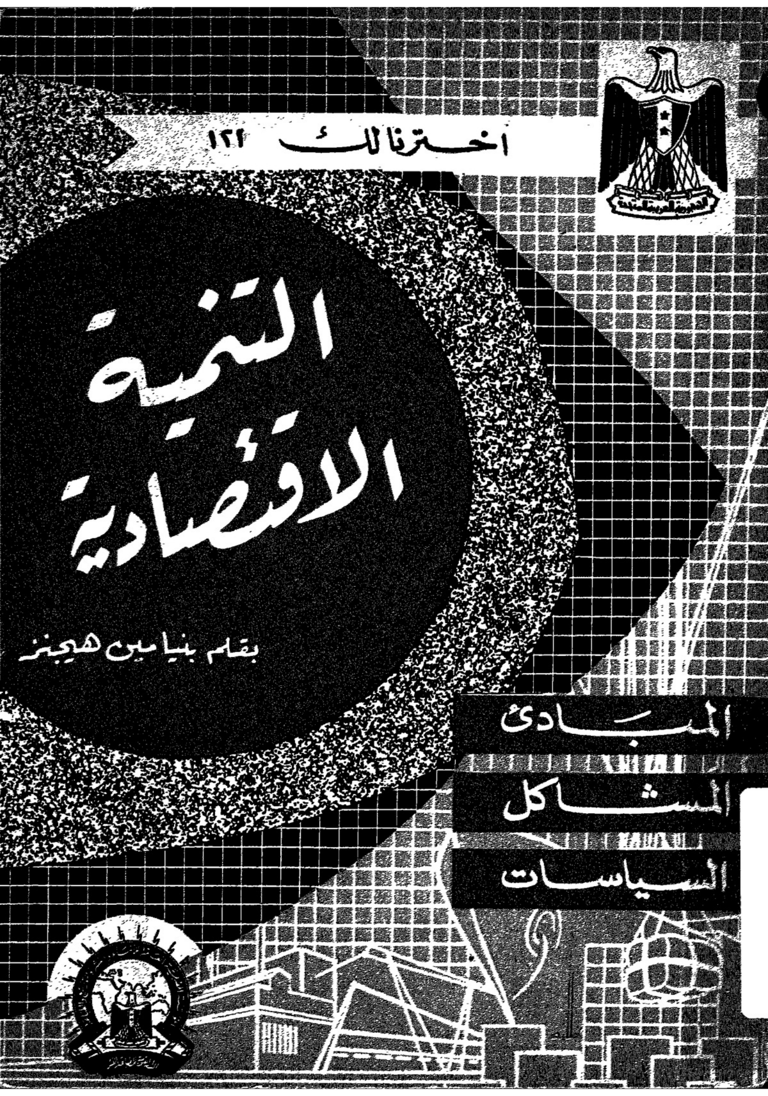


اخترنا لك ١٢١
التنمية الاقتصادية
بقلم بنيامين هيجنز
المبادئ
المشاكل
السياسات

اخترنا لك

(١٢١)

التنمية الاقتصادية

(المبادئ - المشاكل - السياسات)

بقلم

بنيامين هيجنز

مقـــــدمة

ان هذا الكتاب هو اشمل ما كتب عن التنمية الاقتصادية ، فقدتعرض للفكر الانســـانى منذ المدرسة الكلاسيـــكية حتى اليوم ، كما أنه تضمن التنويه بعـــدد من السياســـــات المعقولة والمفيدة ، وتعوض للـكثير من المشكلات العملية التى تواجه الدول المتخلفة .

تعتمد التنمية الاقتصادية على عوامل عدة اهمها مدى توافر رأس المال العينى ، والموارد الطبيعية ، والمدخرات ، والمستوى التكنولوجى ، وعدد ومعدل نمو السكان ، واتساع السوق ، وسياسة الرفاهية . وترتبط هذه العوامل بعضها ببعض بقدر يجعل تحديد اهمية كل عامل منها على حدة من الصعوبة بمكان حتى بالنسبة لدولة معينة .

وقد كانت اغلب عوامل التنمية متوافرة عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها أكثر مما هى عند الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر . فمقارنة الموارد الطبيعية التى توافرت للولايات المتحدة الامريـكية وكندا مثلا منذ قرن مضى بما يتوافر لاغلب الدول المتخلفة الآن تظهر التفاوت الكبير فى نصيب الفرد من هذه الموارد . وفضلا عن ذلك كانت نسبة عوامل الانتاج من أرض وعمل ، ورأس مال ، ومنظمين انسب مما هو مشـــــاهد الآن فى الدول المتخلفة وبالنظر الى ان هذه الدول الاولى انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل أن تواجه الانفجار السكانى وذلك بعكس حال الدول المتخلفة الآن التى واجهت الانفجار السكانى قبل البدء فى الانطلاق .

يضاف الى هذا أن الدول النامية حققت مخترعات تلائم ظروفهـــا ، ذلك ان أغلب المخترعات كانت توفر العمل دون رأس المال الذى تفتقـــر اليه الدول المتخلفة الآن . لهذا تحتاج هذه الدول الى اكتشاف وسائل انتاج تكون فى حدود طاقتها ، وما تستلزمه احتياجاتها .

وقد شجعت حركة الاصلاح الدينى فى أوربا الميل للادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الانتاجية . وتفتقر الفئات ذات الدخل المرتفع فى الدول المتخلفة الى الميل الى الادخار بسبب الرغبة فى تقليد مســـتوى المعيشة الغربى ، وهو ما يؤدى الى زيادة الميل للاستهلاك ، وبالتالى نقص الميل الى الادخار .

وقدكان الكاتب واقعياحين اكد ان السبيل الى التنمية هو التقشف والتضحية . وانه مهما صدقت الجهود فانه لايمكن تحقيق الحد الادنى للاستثمار الذى يكفل الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون الحصول على مساعدة الدول النامية، ذلك انهذا الحد الادنى فوقطاقة الدولالمتخلفة.

وعموما فان الكتاب مفيد للغاية لهذا راعينا فى تلخيصه التعرض تفصيلا الى تطور الفكر الانسانى عن التنمية . فكما ذكر الكاتب بحقأن بعض التعقيدات التى قد يصادفها القارىء مرجعها أساسا الى تعقد النظريات .

مقدمة المؤلف

لايوجد كتاب يعتبر مرجعا للآراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية . والحق يقال أنه يصعب فى هذه المرحلة بالذات كتابة مثل هذا المرجع . فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النظريات العامة فى الاقتصاد والنقوذ والبنوك والمالية العامة والتجارة الخارجية والأزمات الاقتصادية ، فالمبادىء التى يتفق عليها الاقتصاديون فى التنمية الاقتصادية محدودة للغاية . يضاف الى هذا أن مشكلة الفقر ليست مشكلة اقتصادية فقط ، فهى أيضا مشكلة تكنولوجيه ، واجتماعيه ونفسانيه وسياسية .

ولقد اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحروب العالمية الثانية وذلك لرغبة شعوب الدول النامية فى تحقيق مزيد من الزيادة فى الدخل القومى . كما ان العالم بدأ فى الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة . لهذا ازدادت الحاجة لخلق نظريات جديدة عن التنمية الاقتصادية . ولم نكن الاقتصاديون على استعداد لمقابلة هذه الحاجة . وهذا الكتاب محاولة متواضعة لشرح التنمية الاقتصادية بحسب ما يتصورها الكاتب ، وذلك الى جانب تلخيص لبعض آراء الاقتصاديين فى هذا الموضوع .

وقد أثارت مشكلات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصادين منذ قرن من الزمن وذلك بعد طبع كتاب آدم سميث عن ثروة الامم فى سنة ١٧٧٦ . وبتحقيق أوروبا وامريكا للتنمية الاقتصادية تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر نحو نظريات القيمة والتوزيع ، ثم نظريات الدورات الاقتصادية .

وهكذا يعود الاهتمام مرة أخرى نحو التنمية الاقتصادية . ومما يفيد فى هذا الشأن استعراض الفكر الانسانى فى تحليل مشكلات التنمية الاقتصادية . لهذا لخصت فى ايجاز آراء المدرسة الكلاسيكية ، وماركس، وشمبيتر ، وهارولد ، وهانسن .

وتختلف أحوال الدول المتخلفة اليوم عن الدول النامية عند بدء انطلاقها فى الفترة بين ١٧٠٠ ، ١٩١٣ . لهذا فان التحليل الكلاسيكى للتنمية الاقتصادية ، مع أهميته ، غير كامل . وقد تعرضت الى الآراء الهامة التى جاءت بها المدرسة الحديثة .

وحاولت ان اعرض الآراء بصورة مبسطة قدر الامكان ، والتعقيدات التى قد يقابلها القارىء مرجعها تعقد الموضوع ذاته ، ونقص معلوماته بدرجة اكبر من استعمال الكلمات الفنية والتحليلات المعقدة . ولقد استندت عند استعراض النظريات الاقتصادية فى القسم الرابع من الكتاب ، الى ثلاثة سبل هى : الكلمات ، والرسوم البيانية ، والمعادلات . وقد راعيت أن أشرح بالكلام لمن لا يميلون الى الرسوم البيانية والمعادلات حتى يتمكنوا من تتبع الموضوع .

وتعرضت فى القسم الخامس الى السياسات .ولا أدعى اننى نجحت فى اخراج نظرية كاملة عن التنمية . ومن حسن الطالع انه يمكن التوصية بمجموعة من السياسات المعقولة والمفيدة دون وجود نظرية كاملة . وسواء رغبنا أو لم نرغب ، فاننا نحتاج بصورة عاجلة الى سياسات عن التنمية الاقتصادية ، اذ لايمكننا الانتظار حتى تكتمل النظريات الحالية . ومما لاشك فيه أن تفهم الآراء المتضاربة عن هذه السياسات من الاهمية بمكان فى كل من الدول النامية والدول المتخلفة وذلك للمحافظة على السلام والرخاء العالمى .

التنمية الاقتصادية

مشاكلها ومبادئها وسياساتها

القسم الاول

مقدمة لمشكلات الدول المتخلفة

الفصل الأول

طبيعة مشكلة التنمية

تعرض دخل الفرد فى دول العالم منذ بدء الخليقة لمراحل من الركود وعدم النمو تخللتها فترات قصيرة من النمو السريع فى عدد محدود من الدول فالزيادة الكبيرة المستمرة فى دخل الفرد فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا خلال القرنين ونصف القرن الاخير يعتبرها بعض الكتاب زيادة طبيعية بينما هى فى الواقع زيادة فريدة فى تاريخ الانسانية نتيجة لوجود فرق شاسع بين ماحققته تلك البلاد وبين ماحققته الغالبية العظمى من دول العالم ، بحيث يمكن القول ان دخل الفرد نما فى عدد محدود من الدول كاستثناء من القاعدة العامة التى تخضع لها دول العالم الاخرى التى بقيت فى حالة ركود .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدات حكومات كثيرة من دول امريكا الجنوبية ، وافريقيا ، والشرق الاوسط ، وآسيا ، بل واوروبا ذاتها تزيد من اهتمامها وتفكيرها فى التنمية الاقتصادية ، فقامت باعداد وتنفيذ خطط للنهوض باقتصادياتها ، واهتمت دول غرب أوروبا بهذه المجهودات ومدت لها العون الفنى والمالى . كما انشئت عدة مؤسسات عالمية للتنمية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير وبعض الهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، وانشات بعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية هيئات ومؤسسات مماثلة منها بنك التصدير والاستيراد لمد العون الى الدول المتخلفة ، واخذت روسيا منذ سنة ١٩٥٦ فى تقديم العون الفنى والمالى لهذه الدول .

ومع ذلك لازال العون الذى تقدمه الدول النامية محل نقاش فيما يتعلق بحجمه وبشروطه الاجتماعية والسياسية . فما القدر من رأس المال العينى اللازم للدول المتخلفة لتبدأ فى حركة التنمية التلقائية ؟ وما القدر الذى تستطيع هذه الدول أن تنفقه بكفاية على مشروعات التنمية ؟ ..

وكيف يمكن توزيع هذا القدر توزيعا مثاليا على المشروعات المختلفة ؟ .. وهل ندرة راس المال العينى فى الدول المتخلفة هى العائق الاساسى للتنمية السريعة ، أم نقص الادارة والكفاية الانتاجية ؟ .. وهل يمكن للعون الأجنبى بأى قدرة ومبدأ نوع أن يكفل التنمية الاقتصادية ؟ وهل يوجد اى أمل لهذه الدول فى رفع مستوى معيشتها دون تعديلات جوهرية فى البيئة الاجتماعية والمبادىء النفسية والمعتقدات الدينية ؟.. تتطلب الاجابة على هذه الاسئلةدراسة جميع مراحل التنمية .

وفى كثير من الدول غير النامية ذاتها يقوم النقاش حول مدى قبول العون الاجنبى خوفا من أن يؤدى فى نهاية المطاف الى الاستعمارالسياسى والاقتصادى ، كما يخشى فى بعض الدول من أثر التنمية على مبادئها ومقدساتها الروحية .

معنى عبارة ((غير نامية)) :

اشار خبراء هيئة الامم الى أن عبارة « غير نامية » تنطبق على الدول التى يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومى عن نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وغرب أوربا . ويرادف هذا التعريف كلمة « دول فقيرة » .

ويعرف البعض الآخر الدول غير النامية بأنها تلك التى يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومى عن ٥٠٠ دولار سنويا ، أو ربع نصيب دخل الفرد فى الولايات المتحدة الامريكية . وعلى أى حال فان عبارة « الدول غير النامية » أصبحت تعريفا فنيا يتبعة اغلب الكتاب والسياسيين حتى فى الدول غير النامية ذاتها . ونظرا لصعوبة تحديد حد معين من دخل الفرد كمدلول لعبارة « غير نامية » فقد اخترت حد ٥٠٠ دولار ، أو ربع دخل الفرد فى الولايات المتحدة .

صفات الدول غير النامية :

يوجد ارتباط بين الفقر وعدد من الملامح والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية فى الدول غيرالناميةوقدسردالاستاذ "Harvey Leibenstein" هذه المظاهر كما يلى :

١ ـ ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة وتراوحها بين ٧٠ ٪ و ٩٠ ٪ .

٢ ـ تفشى البطالة المقنعة فى الزراعة ، بمعنى أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين مع المحافظة على نفس المستوى الحالى للانتاج الزراعى .

٣ ـ نقص نصيب الفرد من راس المال العينى والدخل القومى ،

وعدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الادخار نظـراً لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة .

٤ ـ يتحقق القـدر الضـئيل من المـدخرات بواسـطة طبقة الملاك الزراعيين وهى طبقة لاتحسن الاستثمار سواء فى الصـناعة او التجارة .

٥ ـ يتركز الانتاج الزراعى فى الحبوب والمواد الاولية ويكون انتـاج البروتينات فى العادة قليلا نظرا لارتفاع نسبة تحويل الحبوب الى منتجات لحومية ، بمعنى أنه يلزم التضـحية بخمس الى سبع وحدات حرارية نباتية لانتـاج وحدة حرارية واحدة من اللحوم .

٦ ـ تنفق الغالبية العظمى من المصروفات على الغذاء والضروريات .

٧ ـ تكون المنتجات الاولية الغالبية العظمى من الصادرات ويـكون نصيب الفرد من التجارة الخـارجية ضـئيلا ، كمـا تنـدر التسهيلات الائتمانية ووسـائل التسويق السليم .

٨ ـ انخفاض مستوى الاسكان .

٩ ـ نظرا لصغر حجم الحيازة الزراعية وعدم تطبيق وسائل الزراعة الحديثة فان غلة الاراضى تكون منخفضة وتتعرض دخول الزراع الى تقلبات عنيفة تغرقهم بالديون .

١٠ ـ ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة وانخفاض مسـتوى التغذية ، وعدم توفر الوسـائل الصحية السليمة .

١١ ـ انخفاض مستوى التعليم وضعف الطبقة المتوسطة وانخفـاض المستوى الاجتماعى للمرأة ، وعدم توفر الكفاية الانتـاجية ووسـائل الانتاج الحديثة .

انواع الدول المتخلفة :

يمكن تقسيم الدول المتخلفة الى أربع مجموعات :

أولا ـ بلاد ذات دخل منخفض ولكن لديها موارد طبيعية كبيرة تسير قدما فى استغلالها مما يؤدى الى اتجاه الدخل نحو الارتفاع بقدر ملحوظ . ومن هذه الدول الارجنتين والبرازيل وسيلان وكولومبيـا والمكسـيك وبيرو والفليبين وتركيا وايطاليا .

وتتوافر لهذه البلاد مدخرات محلية وضرائب تكفى بالاضـافة الى العون الاجنبى ، لتمويل راس المال العينى اللازم لتحقيق استمرار الزيادة فى الدخول . ولكن تواجه هذه البلاد عقبات كثيرة ؛ منها نقص راس المال ومهارة العمال ؛ والكفاية الادارية والفنية . كما يلاحظ أن بعض قطاعات

النشاط الاقتصادى فى حالة ركود مما يتطلب التخطيط للاسراع بعجلة التنمية .

ثانيا ـ دول يقل نصيب الفرد فيها كثيرا عن ١٠٠ دولار سنويا ، ولا يتوافر لديها موارد طبيعية كافية بالنسبة لحجم السكان . ومن هذه الدول بورما والصين وتايلاند والى حد ما الباكستان . ويتجه الدخل فى هذه البلاد نحو الزيادة وان كان من الضرورى رفع معدل هذه الزيادة فوق المعدل الحالى كما هو الحال بالنسبة للمجوعة الاولى .

ثالثا ـ دول فقيرة وراكدة فى نفس الوقت، بمعنى أن دخل الفردفضلا عن ضآلته ثابت بالرغم من توافر الموارد الطبيعية ذات الشأن ، مثل أندونسيا ، حيث يبلغ دخل الفرد نحو مائة دولار سنويا وهو ما يزيد على نصيب الفرد فى الهند والباكستان والصين الا انه يتجه نحو الانخفاض بالمقارنة بسنة ١٩٢٩ أو ١٩٣٩ . ويلاحظ أن أندونسيا لها موارد طبيعية كبيرة ومتعددة وتتمثل المشكلة فى مثل هذه المجموعة من البلاد لا فى المحافظة على مستوى النمو الحالى للدخل بل فى القيام بمشروعات للتنمية تؤدى الى زيادة تراكمية الداخل .

رابعا ـ هناك عدد من الول الفقيرة والراكدة فى نفس الوقت والتى لا تتوافر لديها موارد طبيعية ذات شأن . ومن هذه الدول ليبيا والاردن واليمن ، فيبلغ دخل الفرد فى ليبيا نحو ٣٠ دولارا سنويا ولا يوجد اى دليل على زيادته منذ عدة قرون مضت ، بل على العكس توجد بعض الادلة على انخفاضه . وتفتقر هذه البلاد الى الموارد الطبيعية وهو امر يؤسف له . ويلزم هذه المجموعة بطبيعة الحال الخطط التى تستهدف زيادة انتاجية الموارد الحالية أكثر من ادخال تعديلات هيكلية فى الاقتصاد القومى .

ونظرا لاختلاف الظروف فى هذه الدول فانه يلزم اتخاذ سياسات مختلفة لتحقيق التنمية . وسنحاول فى الفصل التالى التعرض الى مشكلات بعض هذه الدول .

الفصل الثانى

بعض الامثلة

ذكرنا فى الفصل الاول ان الدول المتخلفة تتفق فى كثير من السمات والمظاهر كما أنها تختلف فى كثير من الوجوه . ونتعرض فى هذا الفصل الى مشكلات ست دول زرنا منها ثلاثا هى ليبيا واندونسيا والفلبين ، واشتركنا فى وضع خطط للتنمية بهـا ، أما الهند وايطاليا فتتوافر عنها بيانات كافية . واخيرا اخترنا المكسيك ، وهى الدولة السادسة فى المجموعة المختارة باعتبارها احدى دول أمريكا اللاتينية . وتتضمن هذه الدول أمثلة من المجموعات الاربع السابق بيانها ، فليبيا فقيرة المـوارد وراكدة ، واندونيسـيا غنية ولـكنها راكدة ، أما الفيلبين فأحسن حالا وتسير نحو التقدم وان كان يلاحظ أن معدلات النمو لاتتوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة مما أدى الى بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

والهند أغنى من ليبيا ، ولكنها أفقر من أندونيسيا بالنسـبة لدخل الفرد وبالنسبة للموارد الطبيعية ، فالهند تسير قدما فى تنفيـذ مشروع السنوات الخمس الثانى ولكنها تواجه مصاعب جمة فى الخروج من حالة الركود الى حالة النمو التلقائى . أما ايطاليا فهى مثال واضح لا ختلاف معدلات النمو بين المناطق المختلفة . والمكسيك مثل بارز للنمو التلقائى بعد أن مرت بركود مستمر خلال عدة أجيال . والدول الست السابقة تتضمن ثلاث دول كاثوليكية ، ودولتيين اسلاميتين ، والسادسة دولة هندوسية . كما يلاحظ ان المكسيك استقلت منذ قرنين من الزمن ، أما ايطاليا فكانت دويلات مستقلة منذ ١٥٠٠ سنة وان كانت قد اتحـدت حديثا . وكسبت الهند استقلالها بعد الحرب العالمية الثـانية بطـريقة سلمية ، بينما حاربت أندونيسيا من أجل حريتها . وتوجد هذه الدول الست فى أوروبا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وسنبحث أحـوال هذه الدول مبتدئين بالبلد التى يقل فيها نصيب الفرد عنه فى غيره من البلاد .

ليبيـــا

يبلغ نصيب الفرد من الدخل حد الـكفاف اذ يقل عن ٥٠ دولار سنويا ، ولا يتوفر لهذا البلد موارد معدنية ولا مصادر للقوى المحركة ، والانتاج الزراعى فيها محدود للغاية بسبب المناخ ، وتـكوين رأس المال العينى يبلغ الصفر وما دونه ، كما لا يتوافر لديها عمال مهرة ولا منظمون وطنيون . وتتكون ليبيا من ثلاث ولايات هى طرابلس وبرقة وفيزان ،

وتمثل كل ولاية وحدة اقتصادية وجغرافية منفصلة . وتتمثل المشكلة الاقتصادية فى هذا البلد فى منع استمرار التدهور . وفى الوقت الحاضر تعتمد نحو ٨٠٪ من السكان على الزراعة والرعى . وتواجه الزراعات مشكلة ضخمة اذ بالرغم من اتساع مساحة البلاد الا ان الجزء الاكبر منها صحراء جرداء . ويبلغ عدد السكان نحو ٢ر١ مليون نسمة تعيش غالبيتهم على الشاطىء الشمالى للبلاد ، والباقى وقدره نحو ١٠ ٪ فى الواحات . وحتى فى هذه المناطق فان التربة غير جيدة ، والامطار غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها .

وكما ان احتمالات التوسع الزراعى ضعيفة فان احتمالات التصنيع أشد ضعفا نظرا لعدم توافر أسس التصنيع ، فلا توجد مصادر للمواد المعدنية يمكن استغلالها فيما عدا النطرون وبعض المواد الاخرى الرديئة النوع .

وليبيا تعرف أنها بلد العجز . فميزانية الدولة غير متوازنة فى الولايات الثلاث كما يوجد عجز فى ميزانها التجارى وميزان المدفوعات تقابله البلاد بما تحصل عليه من هبات ومساعدات عسكرية من الخارج . وفى ايجاز فان ليبيا تعجز عن انتاج ما يكفى السكان حتى للمحافظة على المستوى المنخفض الحالى .

فراسمالها العينى فى صورة عدد وآلات ومنازل غير كاف ، والمدخرات ضئيلة للغاية ، وأسعار الفائدة باهظة ، ومدخرات الوطنيين تأخذ فى العادة صورة الاستثمار فى المواشى وبعض العدد والآلات البدائية وبعض المبانى . واخيرا تفتقر البلاد الى طبقة المنظمين الوطنيين لان أغلب السكان يعملون فى الزراعة والباقى رحل يتنقلون من مكان لآخر .

لكل هذه الاسباب تعتبر قدرة ليبيا على القيام بمشروعات التنمية وتمويلها محدود للغاية ، كما يتحتم على الليبيين أن يقبلوا أسعار فائدة منخفضة وباستثمار مدخراتهم فى البنوك أو السندات . كما انه الى جانب ندرة وعدم كفاية العمال المدربين ، ونقص رأس المال والموارد الطبيعية ، فان الشعب الليبى يعوزه الحافز على التنمية . وقد يرجع هذا الى بعض العوامل الاجتماعية والى أن نحو ٤٠٪ من سكان ليبيا رحل أو شبه رحل . ويعتمد نجاح الكثير من مشروعات التنمية على استقرار حياة الشعب . وبايجاز يمكن القول أنه بالرغم من المساعدات الكبيرة التى تقدمها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وايطاليا فان ليبيا تواجه مشكلات ضخمة . ويبدو أن جميع المشكلات التى تواجه التنمية فى الدول المتخلفة ، سواء من الناحية الجغرافية ، أو الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الاجتماعية ، أو الفنية ، قد تركزت فى ليبيا ، فاذا مانجحت

المحاولات التى تقوم فى هذا البلد لتحقيق التنمية التلقائية ، فان الامل يزيد فى امكان تحقيق ذلك فى اى بلد آخر من بلدان العالم .

الهنـــــــــد

الهند ثانى دولة فى العالم بعد الصين من حيث عدد السكان ، والتنمية فيها تسير فى ظل النظام الديمقراطى بعكس الصين التى تسير على النسق الشيوعى . ومن أجل هذا فان العالم كله ينظر بعين الاهتمام الى السباق الاقتصادى بين البلدين ، فالهند تقوم بمجهودات صادقة لرفع مستوى المعيشة . وتتشابه مشكلات الهند والصين وتتمثل فى كبر حجم السكان بالنسبة للموارد الطبيعية ؛ وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الى قدر ضئيل ، وتركز الانتاج فى الزراعة ، وتأخر الانتاج الصناعى .

وقد جاء فى الكتيب الخاص بمشروع السنوات الخمس الاول الصادر سنة ١٩٥٢ أن الغرض الاساسى للتخطيط فى الهند هو القيام بعملية التنمية لرفع مستوى المعيشة وذكر التقرير أن القواعد الاســاسية لنجاح التخطيط هى :

١ ــ اتفاق السكان على اهداف السياسة الاقتصادية .

٢ ــ توفر السلطة الكافية فى يد الحكومة التى تمكنها من تحقيق الاهداف بشرط الا تتعارض هذه السلطة مع تعاون المواطنين

٣ ــ توفر الادارة التنفيذية الصالحة وتوفر الموظفين ذوى الكفاية .

والحق ان مسئولية اعداد وتنظيم نظام ديمقراطى يكفل التقدم السريع المتوازن مسئولية ضخمة وصعبة فعلى الحزب الحاكم أن يكتل معه الراى العام ، وأن يحصل على تعاون جميع الطبقات ، فالنظام الديمقراطى معقد ويستغرق كثيرا من جهد ووقت الحكومة . ونظرا لان الهند مقسمة الى عدة ولايات لكل منها حكومة محلية ، بالاضافة الى الحكومة المركزية، فان التخطيط يتطلب خلق عدد من المؤسسات والهيئات التى تكفل التنسيق والتشاور والتنفيذ .

وبلد كالهند تتوافر لقادته الحيوية والتصميم سواء فى القطاع العام أو الخاص لا يمكن وصفه بأنه بلد راكد بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل فيه يبلغ نحو ٦٠ دولار فقط فى السنة ، ويزيد بمعدل ضئيل بالنسبة لبعض الدول الاخرى . ويلاحظ ان نصف الدخل القومى تقريبا مستمد من الزراعة وأن نصيب الصناعة لايجاوز ١٧٪ بالرغم من المشروعات الصناعية الكبيرة التى تم تنفيذها أخيرا .

وبالرغم من ان الهند تمتلك موارد طبيعية غنية ومتنوعة ، وأن قادتها ممتازون بالكفاية والخبرة ، وأن شعبها كفء لا ستيعاب الخبرة .

الا ان هذا البلد بقى فقيرا ، فالمشروعات الضخمة التى تم تحقيقهـا فى مختلف الاتجاهات لم تؤد الى زيادة ظاهرة فى نصيب الفرد من الدخل القومى . فقد ارتفع نصيب الفرد خلال الفترة بين ١٩٤٨ – ١٩٥٦ بنحو ١٠٪ فقط وهناك عائق كبير يحول دون زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى بقدر ملحوظ هو اتجاه نسبة الزيادة فى السكان الى الارتفـاع بسبب انخفاض معدلات الوفاة بقدر أكبر من معدلات الخصوبة . وفى الوقت الذى يبلغ فيه الانتاج الزراعى نحو نصف النـاتج المحـلى فانه يستوعب أكثر من ٨٠٪ من السكان ، والكثير من اراضى الهند غير جيدة وتفتقر الى المياه مما يجعل تكلفة توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الغلة كبيرة . ويمكن تلخيص التطورات فى الهند منذ ١٩٥١ حتى ١٩٥٨ فيمايلى:

١ – بالرغم من زيادة الناتج المحلى بنحو ١٥٪ فان الهند لم تتمكن من استيعاب هذه الزيادة فى الانتاج وتفادى الانكماش .

٢ – تركزت الغـالبية العظمى من الزيادة فى الانتاج الزراعى بسـبب تحسن المناخ وعلى الاخص فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، أما فى الفترة مابين ١٩٥٤ ١٩٥٨ فى مجموعها فان الهند لم تتمكن من زيادة الانتاج الزراعى بصورة منتظمة بالرغم من تركز الجهد فى هذا القطاع بالذات .

٣ – ارتفعت نسبة المدخرات المحلية الى نحو ١٠ ٪ من الدخل القومى منذ بدء مشروعات التنمية ، ولكن يبدو أن هذا الاتجاه قد توقف عنـد هذا الحد .

٤ – واجهت الحكومة صعوبات جمة فى تعبئة قدر ملحوظ من الزيادة فى المدخرات مما اضطرها الى الاعتماد بقدر أكبر من المقدر فى الخطة على العالم الخارجى والتمويل بالعجز عن طريق الجهاز المصرفى .

٥ – خفضت الحكومة الاستثمارات المقدرة فى الخطة بنحو ٢٠٪ .

٦ – اثرت الخطة على مستوى الاسعار وارصدة البلاد من العملات الاجنبية .

٧ – ازدادت مشكلة البطالة أكثر من المقدر فى الخطة وعلى الاخص فى المدن وفى الطبقة المتعلمة بالذات .

٨ – كانت نسبة القيمة المضافة المحققة الى رأس المال العينى اقل من المقدر فى الخطة ، فقد ظهرت طاقات معطلة فى بعض المصانع واتجهت بعض الزيادات فى الانتاج نحو المخزون السلعى نظرا لعدم كفاية الطلب المحلى .

٩ – واجهت الهند صعوبات فى تمويل وارداتها الرأسمالية من الخارج فقد كان العجز فى ميزانها الحسابى فى السنة الاولى للخطة الثانية أكبر

من المقدر بنحو ٥٠٪ ويرجع ذلك الى قيام القطاع الخاص باستثمارات كبيرة مما أدى الى تقييد حرية الاستيراد فى ١٩٥٧ . وغنى عن البيان ان اى عجز فى الميزان الحسابى عن المقدر يتطلب نقص الاستثمارات فى مجموعها بنحو ٣ أمثاله نظرا لان واردات السلع الراسمالية تستغرق نحو ثلث التكلفة الاجمالية للمشروعات .

ان نجاح الهند والصين سوف يؤثر تأثيرا حاسما فى الطريق الذى تسلكه دول آسيا وافريقيا . وقد أكتسبت الهند خبرة طيبة من مشروعها الاول والثانى وان كانت النتائج تبين مع الاسف أن التخطيط كان أكثر من التنمية . فالهند اقرب الى « حالة الثبات توطئة للنمو » من حالة الدول النامية » فالبطالة تزيد بما يكتنفها من مخاطر اجتماعية وسياسية جمة ، ومما يزيد من خطورتها تركزها فى المدن وبين الطبقة المتعلمة بالذات . كما ظهرت بعض الطاقات المعطلة فى الصناعة . وبالرغم من تركيز الجهد فى مشروع السنوات الخمس الاول فى الزراعة فان الانتاج الزراعى لم يسجل زيادة كبيرة مما اثر تأثيرا سيئا على التوسع الصناعى. وبالرغم من توفر طبقة المنظمين والمديرين بالهند بالمقارنة بغيرها من الدول غير النامية الا أنه قد صادفتها بعض المشاكل التنظيمية ، واخيرا تواجه الهند مشكلة العجز المستمر فى ميزان مدفوعاتها وهو ما يحد من امكان السير قدما فى مشروعاتها .

اندونسيا :

ان أندونسيا غنية بالموارد الطبيعية . وبالرغم من ان تعداد سكانها يبلغ نحو ٨٥ مليون نسمة الا أنها ليست مكتظة بالسكان بالنسبة الى مواردها وذلك بالمقارنة ببعض الدول الاخرى فى آسيا . ويعيش نحو ٦٠٪ من السكان فى جزيرة جاوه ، وهى جيدة التربة ، واندونسيا ليست فى الغنى الذى يتصوره البعض ، فمواردها الطبيعية ليست جيدة الصنف . ويتميز الاقتصاد الاندونيسى بالاقليمية وبتركيزه فى الانتاج الزراعى ذلك لان الاستعمار الهولندى لم يشجع قيام الصناعة. وتعتمد الصادرات أساسا على المطاط والسكر والبترول وهى تكون اكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات الامر الذى يعرض البلاد الى تقلبات عنيفة بين سنة واخرى .

وتتمثل مشكلة اندونيسيا فى كيفية زيادة الانتاج بنسبة تفوق الزيادة فى السكان . حقيقة أن نصيب الفرد من الدخل القومى يبلغ نحو مائة دولار وهو ما يجاوز عددا من الدول الفقيرة فى آسيا ، الا ان هذا الدخل لم يسجل اى زيادة بالمقارنة لسنة ١٩٢٩ ، بل وهناك بعض

الادلة التى تشير الى نقصه بالنسبة لسنة ١٨٨٩ . وتعانى اندونيسيا من اطراد التضخم نظرا للعجز المستمر فى ميزانية الدولة منذ سنة ١٩٥٢ . وتوازن الميزانية امر ضرورى بالنسبة لاندونيسيا .

وكما سبق بيانه فان اندونيسيا تنقسم الى قطاعين ، الاول يستعمل الآلات الحديثة ويحقق قدرا عاليا من الانتاجية ، والثانى قطاع متأخر يرتكز على وسائل الانتاج العتيقة ذات الانتاجية المنخفضة وهو القطاع الزراعى فى جزيرة جاوه . أما المزارع والمناجم وحقول البترول فى الجزر الخارجية فتطبق وسائل الانتاج الحديث . ويتركز ثلثا السكان فى جاوه ويتخصص فى الانتاج الزراعى ، اما الثلث الباقى فينتشر فى مساحة واسعة تتميز بالانتاج الزراعى والصناعى الكبير لاغراض التصدير . ويرتفع مستوى المعيشة فيها بقدر ملحوظ عن جاوه الامر الذى خلق نوعا من التوتر السياسى بين القطاعين .

وعلى اندونسيا ان تجد مصدرا جديدا للرزق لمقابلة الزيادة فى السكان وقدرها نحو ٣٠٠ الف عائلة سنويا وهو ما يتطلب اتفاق مبالغ ضخمة على مشروعات التنمية . وتواجه اندونيسيا صعوبات جمة فى الوصول الى حالة التنمية الذاتية منها ندرة راس المال ، وطبقةالمنظمين والعملات الاجنبية . كما يعوق التنمية التفاوت الكبير بين جزيرةجاوه والجزر الاخرى المحيطة بها .

الفلبين :

تتكون الفلبين من مجموعة جزر قريبة من اندونيسيا .وكل من الفلبين واندونيسيا جزر جبلية ذات مناخ واحد ، وبكل منهما عدة مجموعات من الاجناس ذات اللغات المتعددة . وكثافةالسكان واحدة تقريبا ، فمساحة اندونيسيا خمسة اضعاف مساحة الفلبين ، وسكانها نحو اربعة امثالسكان الفلبين . وتتمثل المشكلة فى كلا البلدينفى الفقر والاعتماد على عدد محدود من السلع ، كما يوجد تفاوت كبير فى كلا البلدين بين بعض المناطق والمناطق الاخرى .

وهناك بعض الاختلافات بين البلدين ففى اندونيسيا تنتشر الديانة الهندوسية والاسلامية ، اما الفلبين فلم تكن لها ديانة سابقة على الفتح الاسبانى الامر الذى لم يعق انتشار الديانة المسيحية والثقافة الامريكية . كما يلاحظ ان الهولنديين لم يشجعوا قيام حكومةمركزية او طبقة المنظمين الوطنيين فى اندونيسيا ، اما فى الفلبين فهناك ادارة مركزية قوية . ومن جهة اخرى تواجه الفلبين زيادة فى السكانبنسبة اعلى من اندونيسيا وان كانت لديها طبقة كافية من المنظمين المحليين ولكن الادارة الحكومية فى الفلبين فاسدة ومرتشية . وعموما فاننصيب

الفرد من الدخل القومى فى الفلبين اعلى بنحو ٦٠٪ بالمقارنة باندونيسيا كما أنه يزيد بنحو ٣٪ سنويا ، وذلك عكس اندونيسيا حيث اتجه الدخل القومى نحو الانخفاض خلال القرن الماضى . كما يلاحظ ان نسبة الدخل من الزراعة فى ألفلبين لا تجاوز ٤٠٪ ،مقابل ٥٥٪ فى اندونيسيا، كما أن نسبة المتعلمين فى الفلبين اعلى من اندونيسيا .

وقد سجل الدخل القومى فى الفلبين ما بين سنة ١٦٥٠ ــ ١٩٥٦ زيادة سنوية بنحو ٥٪ ، بينما اتجهت الاسعار نحو الانخفاض الطفيف. وقد اطردت الزيادة فى الـدخل القومى فى سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بنفس المعدل وان كانت الاسعار قد اتجهت نحو الارتفاع الطفيف ، ويدل هذا على انتظام التنمية فى الفلبين الامر الذى تحسده عليها كثير من الدول المتخلفة . الا ان هذه الارقام تخفى عوامل اقتصادية واجتماعية تعوق التقدم ، فتواجه الفليبين اربع مشكلات اقتصـادية اساسية أولهـا المحافظة على المعدلات الســابقة لزيادة الدخل ، فهنـاك بعض الدلائل التى تشير الى مزيد من الصعوبات فى هذا السبيل ، ثانيا بالرغم من هـذه الزيادة المطردة فى الـدخل القومى لا زالت الغـالبية العظمى من شعب الفلبين ترزح تحت نير الفقر ، ثالثا استمر اختلال ميزان المدفوعات رابعا ازدياد مشكلة البطالة سواء بالرغم من زيادة الدخل القومى .

تركزت مشروعات التنمية بين سنة ١٩٤٦ ، ١٩٥١ فى استصلاح الاراضى واعادة زرعها الامر الذى أدى الى زيادة الدخل زيادة كبيرة بالرغم من أن تـكلفة هذه المشروعات لم تكن كبيرة ، ومثل هذه الفرصة لن تتوافر فى المستقبل اذ ينتظر أن يرتفع معدل رأس المال الى القيمة المضافة فى المشروعات المستقبلة .

وقد زادت الارباح خلال السنوات ١٩٤٦ ــ ١٩٥٤ بمعدلات اكبر من الاجور والمهايا ، وفى سنة ١٩٥٤ بلغت عوائد عقود التملك ٥٦٪ من الدخل القومى بينما لم يجاوز نصيب المهايا والاجور ٤٤٪ . ولم يعدل النظام الضرائبى بما يؤدى الى عدالة التوزيع أو الى تعبئة المدخرات. وتبلغ نسبة الضرائب الى الدخل القومى نحو ٩٪ بالرغم من ارتفـاع المعدلات القانونية وذلك نظر الانتشار وسائل التهرب من الضرائب بين جميع طبقات الشعب . ولهذا لم تتحسن حالة الغالبية العظمى من السكان اذ استحوذت فئة قليلة من الشعب على النصيب الاكبر من الزيادة فى الدخل القومى .

وهكذا تتركز مشكلات التنمية فى الفليبين فيمايلى :

١ ــ ارتفاع تكلفة المشروعات المستقبلة بالنسبة للماضى .

٢ ــ ضرورة توجيه جزء كبير من الدخل القومى لرفع مســتوى

معيشة الطبقات الفقيرة وضرورة تعديل نظام الضرائب وطرق الجباية بما يكفل عدالة التوزيع .

٣ ــ ضرورة تعديل هيكل الانتاج والصادرات بما يكفل الحصول على موارد جديدة من العملات الاجنبية . ويجب فى نفس الوقت تشجيع الصناعات المحلية والحد من الواردات من السلع التى يمكن انتاجها محليا .

٤ ــ ضرورة منح الاولية فى توزيع الاستثمارات لتلك التى تكفل قدرا كبيرا من العمالة .

المكسيك :

دفعت ثورة سنة ١٩١٧ عجلة التنمية فى المكسيك الى الامام وبتحد الشعب المكسيكى منذ اربعين سنة حول تحقيق الاهداف الآتية : ــ

١ ــ زيادة الدخل القومى بمعدل أعلى من زيادة السكان .

٢ ــ تحقيق هذه الزيادة فى الدخل القومى فى ظل الاستقرار المالى .

٣ ــ رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الدخول بين عوامل الانتاج .

وقد كانت المكسيك قبل ثورة سنة ١٩١٧ مثلا من امثلة الدولة الفقيرة الراكدة ، وتركزت بعد ذلك دعائم التنمية فى الاصلاح الزراعى ، واستثمار مبالغ ضخمة فى تكوين رأس المال العينى الاجتماعى ، ومصادرة ممتلكات الاجانب فى السكك الحديدية وحقول البترول ، واصدار قوانين جديدة للعمل ، والتوسع فى التعليم الفنى ، وأخيرا خلق نظام مصرفى وائتمانى سليم . فقد أطاح الاصلاح الزراعى بطبقة الاقطاعيين واعاد توزيع الاراضى بطريقة تسمح بتطبيق وسائل الزراعة الحديثة . وقد ادت مصادرة ممتلكات الاجانب فى حقول البترول والسكك الحديدية فى سنة ١٩٣٧ ــ ٣٨ الى مقاطعة المكسيك مقاطعة دولية . وقد ظنت الدول الاستعمارية أن المكسيك سوف تنهار غير أن هذه المقاطعة أو الحصار الاقتصادى شجع التوسع الصناعى فى المكسيك . وما أن أخذ الاقتصاد المكسيكى فى النمو حتى انساب رأس المال الاجنبى الى المكسيك معجلا بالتنمية . وقد ارتفع الدخل القومى فى المكسيك فيما بين سنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ بنحو ٨٪ سنويا .

وبعد الحرب استمر الناتج المحلى فى الارتفاع وان كان بمعدل يتراوح بين ٥٪ ، ٦٪ . وبعد أن كانت الزراعة تستوعب نحو ٧٠٪ من القوى العاملة فى سنة ١٩٣٠ انخفضت النسبة الى ٥٤٪ فى سنة

١٩٥٦ . وبالاضافة الى النمو الصناعى زادت نسبة سكان الحضرزيادة كبيرة وهكذا سارت المكسيك نحو النمو التلقائى . وقد زاد الانتاج الزراعى منذ سنة ١٩٣٩ مرتين ونصف مرة ، منه نحو ٤٠٪ بسبب اتساع الرقعة الزراعية و ٣٥٪ بسبب توجيه الانتاج الزراعى نحو المحصولات المربحة ، والـ ٢٥٪ الباقية تأتى من ارتفاع غلة الارض . أما الانتاج الصناعى فارتفع بمعدل أكبر ، فزادت الصناعات التحويلية ثلاث مرات ونصف مرة منذ سنة ١٩٣٩ .

وبالرغم من هذه النتائج الباهرة التى حققها المكسيك فان ثمار هذه التنمية لم تتوزع بعدل بين فئات الشعب والمناطق المختلفة ، فقد كانت سياسة المكسيك تستهدف محاربة الفقر بالتعجيل بمشروعات التنمية . كما تواجه المكسيك مشكلات جمة فى سبيل زيادة معدل النمو بقدر اكبر من ٥٪ فتحقيق هذا المعدل يتطلب استثمارات بنسبة أكبر من الماضى ، فقد توافرت للمكسيك فى بداية الحرب العالمية الثانية طاقة معطلة فى الصناعة أمكن استغلالها . واخيرا تواجه المكسيك مشكلات فى سبيل تحقيق الاستقرار المالى ، فتواجه عجزا فى ميزان مدفوعاتها نظرا لان الميل الحدى للاستهلاك والاستيراد مرتفع . وتعتمد المكسيك اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة وحدها فى تجارتها الخارجية وهو عامل — قد يؤدى الى عدم الاستقرار .

وهكذا يتضح ان كلا من المكسيك والفلبين حققتا فترة من التنمية اخفت فى طياتها سوء توزيع الدخل القومى بين طبقات الشعب والمناطق المختلفة . ويواجه هذان البلدان ارتفاع معدلات الزيادة فى السكان ، واتجاه معدلات النمو الاقتصادى نحو الثبات وعدم الزيادة . كما يواجه كلا البلدين اختلالا جوهريا فى ميزان المدفوعات .

ايطاليا :

وايطاليا هى أحد الامثلة البارزة للتضارب بين مستويات الدخول ، فدخل الفرد فى الشمال اعلى مرتين ونصف مرة عن متوسط دخل الفرد فى الجنوب . وقد بدأت الثورة الصناعية فى ايطاليا متأخرة . وبدأ الانتاج الصناعى فى شمال ايطاليا فى الزيادة منذ سنة ١٨٦١ ، بينما اضمحلت الصناعة فى الجنوب ، وتفشت البطالة فيها بالرغم من هجرة عدد كبير من السكان الى الشمال . وقد زادت نسبة العمال الزراعيين فى الجنوب ، كما أن نسبة التعليم بقيت منخفضة . وعموما يمكن القول ان الجنوب فقير . فبالرغم من ان الجنوب يمثل نحو ثلث السكان والمساحة فانه لم ينل اى قسط ملحوظ من مشروعات التنمية . وتتمثل

مشكلة ايطاليا فى زيادة الانتاجية والعمالة فى الجنوب مع المحافظة فى نفس الوقت على معدلات النمو الحالية فى الشمال . كما تواجه ايطاليا أيضا مشكلة اختلال ميزان مدفوعاتها .

الخلاصـــة :

يتضح من العرض السابق ان سمات التخلف التى لخصها ليبنشتين Lebeinstein لا تنطبق جميعها على الدول الست ، وان كانت الدول الست السابقة تواجه بعض المشكلات المتشابهة التى يجب التغلب عليها للوصول الى مرحلة النمو التلقائى . ومن استعراضنا السابق يتضح ان للموارد الطبيعية اهمية كبيرة فى التنمية ؛ ولكنها ليست العامل الحاسم . وهناك عوامل هامة ، تعوق التنمية فى الدول الست ، ألا وهى التنظيم ، والادارة ، وندرة راس المـــال . وتواجه هـــذه الدول كذلك مشكلة البطالة والحاجة الى الحافز على التنمية بين طبقات الشعب . ففى جميع هذه الدول توجد مشروعات تتبع الاساليب الحديثة فى الانتاج بينما تنتشر وسائل الانتاج البدائية فى قطاعات النشـــاط الاخرى . واخيرا تواجه هذه الدول بلا استثناء مشكلة اختلال ميزانية الدولة وموازين المدفوعات ، فالقيام بمشروعات كبـــيرة للتنميـــة يؤدى الى التضخم وعجز ميزانية المدفوعات .

القسم الثاني

النظريات العامـة للتنمية



الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية للتنمية الراسمالية : النمو والركود

عاش كارل ماركس والاقتصاديون الكلاسيك خلال الثورةالصناعية فى أوروبا ، وشاهد ماركس « وهل » فتر ةالانتقال نحو النمو التلقائى . لهذافان آراء الاقتصاديين الكلاسيك عن طبيعة واسباب التقدم الاقتصادى ذات اهمية بالغة . حقيقة أن أوروبا فى سنة ١٧٥٠ تختلف عن آسيا وافريقيا فى سنة ١٩٥٠ ، الا أن نهضة هذه البلاد فى ذلك الوقت لها دلالة هامة بالنسبة للتنمية فى آسيا وافريقيا . ونتعرض فى هذاالفصل للمدرسة الكلاسيكية كوحدة واحدة نركز البحث على آدم سميث ومالتس ومل دون ريكارد وسيفور والاخرين ، وفى النهاية نبحث أوجه الاختلاف بين ما لتس والاخرين ، ثم نتعرض لنظرية ماركس على انفراد فى الفصل الثانى .

الهيكل الكلاسيكى :

وفقا للاقتصاديين الكلاسيك تعتبر تنمية الاقتصاد الراسمالى سباقا بين التقدم الفنى ونمو السكان ، سباق يسبق فيه التقدم الفنى فترة من الزمن تنتهى عادة بفترة ركود . والتقد مالفنى بدوره يعتمد على تكوين رأس المال العينى الذى يسمح بزياد التصنيع والتخصص فى العمل ، ويعتمد معدل تكوين رأس المال العينى على الارباح .

فالناتج القومى فى راى هذه المدرسة يعتمد على عدد العمال ، ومقدار الموارد الطبيعية ، ورأس المال العينى ، ونسبة هذه العوامل‌الى بعضها البعض ، ومستوى التقدم الفنى « التكنولوجيا » . فحين يبقى حجم الموارد الطبيعية « الارض » ثابتا ويزيد عدد القوى العاملة يمر الانتاج بأربع مراحل : أولها زيادة العائد ، ورابعا نقص اجمالى العائد الحدى ، وثالثا انخفاض متوسط العائد ، ورابعا نقص اجمالى العائد. واعتقد الاقتصاديون الكلاسيك ان أوروبا كانت تمر فى ذلك الوقت بالمرحلة الثالثة لهذا فان زيادة القوى العاملة بالنسبة للارض تؤدى الى زيادة الانتاج فى مجموعه ، أما انتاجية الفرد فتتجه نحو الانخفاض .

وهكذا يتجه العائد الزراعى نحو الانخفاض بزيادة عدد السكان وتنحو تكلفة العمال « مقدرة بثمن الغذاء » نحو الارتفاع وتتجه الارباح نحو الانخفاض . أما فى الصناعة فيحدث العكس نظرا للتقدم العلمى.

ويعتقد الاقتصاديون أن ذلك يحدث لفترة محدودة ذلك لان التقدم الفنى لن يكسب المعركة لفترة طويلة . وهكذا تبين دائرة تفكيرهم ، فمستوى التقدم الفنى فى رايهم يعتمد على مستوى الاستثمارات الجديدة التى تعتمد بدورها على الارباح . وتعتمد الارباح على مستوى التقدم الفنى والعكس صحيح ، فالتقدم الفنى يؤدى الى زيادة الاستثمارات العينية الجديدة التى تؤدي بدورها الى زيادة التقدم الفنى .

ويرى الكلاسيكيون ان الاجور تدفع من النقود المدخرة والتي تستغل فى الاستثمار . وفيما عدا مالتس يعتقد الكلاسيكيون أن المبالغ المدخرة يتم استثمارها آليا ، لهذا فان الزيادة فى حجم المدخرات أو حجم الاستثمارات . وأخيرا يعتقد الكلاسيكيون أن اجمالى الانتاج يساوي الارباح مضافا اليها الاجور . فاذا زادت الارباح ، زاد الاستثمار وتكوين راس المال العينى الذى يمكن الراسماليين من الانتفاع بالتقدم الفنى ، وهكذا يزيد حجم الاجور الذى يؤدى بدوره الى زيادة السكان وانخفاض عائد العمل من الارض فترتفع تكلفه العمال مما يؤدى الي انخفاض الارباح والعكس صحيح .

ويمكن ان نبدا بالاستثمارات وتكوين راس المال العينى كعامل يتأثر بالارباح ، فنقول ان تكوين راس المال العينى يزيد بزيادة الارباح ، وينخفض بانخفاضه ، وهكذا يتضح ان المدرسة الكلاسيكية تعتقد أنه عندما يكون حجم السكان صغيرا نسبيا فان عائد الارض يكون مرتفعا ، وكلما زاد حجم السكان انخفض عائد الارض فتهبط الارباح والاستثمارات ، ويتأخر التقدم الفنى ويعود حجم السكان نحو الانخفاض . وهكذا نرى المدرسة الكلاسيكية أن نهاية التنمية التى يقوم بها الراسماليون هي الركود .

نظرية مالتس :

تتفق نظرية مالتس مع الهيكل السابق بيانه الا أن لها من الملامح الخاصة بها ما يجعلها مفيدة فى القاء الضوء على التنمية . فالتنمية فى رأيه ليست آلية ، فزيادة السكان لن تعنى زيادة الثروة القومية بنفس المعدل . وزيادة السكان فى حد ذاتها ليست عاملا مشجعا للتنمية مالم يصاحبها زيادة في الطلب الفعال . والطلب الفعال فى يد العامل لن يتأتى الا اذا كان هناك طلب فعال على العمال بقصد زيادة الانتاج . والطلب على العمل يعتمد على معدل تكوين رأس المال العينى . وهكذا نتبين ان نظرية مالتس عن الطلب الفعال وعلاقته بالادخار والاستثمار تنبأت ببعض الاراء التى أتى بها كينز وكاليكى بعد ذلك . وقد عارض

مالتس قانون « ساى » Say's Law الذى يقول أن العرض يخلق الطلب عليه ، وان المدخرات ما هى الا الطلب على السلع الراسمالية ،والادخار بالمعنى القدر لا المحقق يعنى الامتناع عن الاستهلاك ، والامتناع عن الانفاق على السلع الاستهلاكية يعني نقص الطلب الفعال والارباح والاستثمارات .

هذا ما استهدفته نظرية ساى ، أما مالتس فيرى أن الدخل القومى يزيد بالاستثمار وبانفاق الراسماليين والعمال ، فالارباح تساوي الدخل القومى مطروحا منها الاجور ، والاجور تساوى ما يستهلكه العمال ، وعلى هذا فان الارباح تساوى الاستثمارات مضافا اليها ما يستهلكه الراسماليون . لهذا يرى مالتس ان أن احجام الراسماليين عن الانفاق يعرقل التنمية . وليس معنى هذا أن مالتس لا يعترف باهمية الادخار والاستثمار فى التنمية ، فمالتس يقترح معدلا مثاليا للادخار لا تقل عن القدر اللازم لتمويل الاستثمارات المربحة والا نتج التضخم ،ولايزيد عن هذا القدر ولا ينخفض الانفاق .

ويرى مالتس أن التقدم الفنى يزيد العمالة وأن انخفاض الدخول والانتاج يزيد البطالة ، ويقترح الاصلاح الزراعى كوسيلة لزيادة الانتاج. ويقسم مالتس الاقتصاد القومى الى قسمين كبيرين الاول الاقتصاد الزراعى ، والثانى القطاع الصناعى . ويتميز القطاع الصناعى بالتقدم الفني الذى يؤدى الى زيادة الانتاج ، أما الاقتصاد الزراعى فيتميز بقانون تناقص الغلة . ومن الطبيعي أن مالتس عندما كتب هذا لم تكن الزراعة قد بدأت بعد فى انجلترا فمالتس تصور أن المساحة المنزرعة بلغت حدها الاقصى باستغلال جميع الاراضى الجيدة وأن فرص الاستثمار المثمر لاتتوافر الا فى قطاع الصناعة ذلك القطاع الذى يستطيع وحده استيعاب الزيادة فى السكان .

وقد اشار مالتس مع ذلك الى أسباب التأخير فى الدول المتخلفة فذكر أن قطاعى الزراعة والصناعة يكونان معا السوق الرئيسية لمنتجاتهما وذلك عند عدم وجود التجارة الخارجية . لهذا فان تأخر اى من القطاعين عن النمو يحد من نمو القطاع الاخر وهكذا فان النمو المتوازن شرط اساسى للتنمية . ويرى مالتس أن قدرة القطاع الصناعى على النمو محدودة بفقر القطاع الزراعى ، وبمعنى آخر يلزم حد أدنى للطلب الفعال قبل أن يأخذ النمو التلقائى سبيله .

الفصل الرابع

الهيكل الماركسى ـ النمو والتدهور

يؤثر فكر هذا الرجل فى مئات الملايين من الناس فى روسياوالصين والدول الشيوعية الاخرى لهذا فان دراسة آراء ماركس لها اهميتها اذا اردنا أن نفهم ما يحدث فى جزء هام من العالم . وسوف لانستعرض نظرية ماركس فى مجموعها وانما سنتعرض لبعض المبادىء الهامة فى نظريته عن التنمية الاقتصادية . وتجدر الاشارة الى أن ماركس بالرغم من توقعه انهيار النظام الرأسمالى الاانه لم يسىء تقدير قدرة هذا النظام على النمو فماركس اكثر تفاؤلا بقدرة هذا النظام على النمو بالمقارنة بمالتس وميل ، فتوقع انهيار الرأسمالى على على أساس عوامل اجتماعية وليست بسبب الركود .

ويتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية فى أن الانتاج يعتمد على حجم القوى العاملة ، وعرض الموارد الطبيعية « الارض » ، ومقدار رأس المال ، والنسبة التى تمزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض ، ومستوى التقدم الفنى . وقد ركز ماركس اهمية أكبر على التقدم الفنى كمحرك للنمو فى ظل الرأسمالية ، كما أكد اهمية المنظمين وابرز بوضوح اكثر ممن سبقوه من الكتاب ـ العلاقة المزدوجة بين التقدم الفنى والاستثمار ، فذكر أنه يلزم الاستثمار للانتفاع بالتقدم الفنى ، وفى نفس الوقت فان التقدم الفنى يزيد من فرص الاستثمار المربح . ونقطة الاختلاف الثانية هى أن ماركس أدخل فى هيكله تحليل العمالة. كذلك أبرز ماركس العلاقة بين التنمية فى أوروبا والتنمية فى الخارج، فاعتبر انجلترا أو فرنسا ومستعمراتها قسمين رئيسين فى اقتصاد واحد يدار لصالح المستعمرين . وقد افترض كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ثبات حجم الموارد الطبيعية . واتفق على ان أوروبا تمر بفترة تناقص الغلة المتوسطة بالنسبة للعمال على الارض ، الا أنه كان ثاقب النظر حين ذكر أن التجارة الخارجية والاستثمار الخارجى يؤدى الى تفادى ذلك النقص فى العائد أو الغلة . وقد بنى اتباعه على هذا الرأى نظرية ماركس عن الاستعمار والحروب الاستعمارية .

واتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية على أن المستوى الفنى يعتمد على الاستثمار .

وبالرغم من أن النظرية الماركسية للاستثمار تتفق مع المدرسة الكلاسيكية الا انها كانت اكثر تهذيبا فالكلاسيكيون يعتقدون ان الربح نوع من الدخل يعود الى الرأسمالية ويمدهم بالمبالغ التى يتكون منها الادخار والاستثمار . أما ماركس فيعتقد أن الاستثمار لا يعتمد فقط على حجم دخول الرأسماليين ولكن أيضا على معدل عائد رأس المال ، ويستعمل ماركس عبارة فائض القيمة بمعنى الفرق بين اجمالى الدخل الاهلى والاجور . وقد قسم ماركس رأس المال الى قسمين ، الاول رأس المال العامل ، وهو يمثل فى نهاية المطاف اجور العمال ، والثانى رأس المال الثابت المتمثل فى الاصول الثابتة والمخزون السلعى .

وقد اختلف ماركس مع المدرسة الكلاسيكية ، فذكر ان نسبة العائد أو الربح تحدد الاستثمار . وكما اعتقد الكلاسيكيون كذلك ذكر ماركس ان التقدم الفنى يوفر العمل ويتكلف الكثير من رأس المال ، ومن هنا تتجه نسبة راس المال الثابت الى راس المال العامل نحو الارتفاع . وبمعنى آخر فان تكلفة رأس المال تزيد بالنسبة لتكلفة العمل . ويبدو أنه اعتقد ان معدل راس المال الى القيمة المضافة ، وكذلك معدل رأس المال الى العمل يرتفعان بمرور الزمن . وبمعنى آخر يرى ماركس ان الميزة الوحيدة التى تسفر عن التقدم الفنى هى توفير العمل ، وانه مالم يصاحب هذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلى أو الدخل الاهلى والاجور ، وهو ما يسميه ماركس بزيادة الاستغلال للقوى العاملة ، فان زيادة رأس المال بالنسبة للعامل الواحد لابد وأن تؤدى الى انخفاض معدلات الربح . وبهذا اختلف ماركس مع نظرية المدرسة الكلاسيكية فى شأن تناقض الغلة بالنسبة للعمل الى الارض وأوضح ميل الارباح نحو الارتفاع .

ويرى ماركس ان الاختراعات تتركز أساسا فى توفير العمل ، ولو انه اعتقد انه لا يمكن توفير العمل بالقدر الذى يمنع معدلات الارباح من الانخفاض . ولهذا فانه ابرز ما أسماه بالبطالة الفنية ، فزيادة الاستثمار وان كانت تزيد العمالة ، كلما استمرت ، الا ان كل زيادة فى رأس المال العينى تزيد من توفير العمالة ولا تزيد العمال الا اذا زاد الاستثمار بمعدل اكبر من زيادة تكوين رأس المال العينى .

ذكرنا ان مالتس أوضح ان نقص الاستهلاك يحد من النمو ، وان قطاع الزراعة فى الاقتصاد المغلق يمثل السوق الرئيسية لقطاع الصناعة والعكس صحيح . وقد أبرز ماركس العلاقة بين القطاعين ، ولكن من جانب آخر هو العلاقة بين سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية

وبينما اكدماركس اهمية ماينفقه الراسماليون على الاستهلاك والاستثمار باعتباره السبيل لشراء المنتجات الصناعية ، ذكر أن الاستثمار لايكون مربحا ما لم يزد الاستهلاك بالقدر الذى يستوعب الزيادة فى السلع النهائية . ولهذا قال أنه مهماارتفع مستوى المعيشة فى الدول الراسمالية فان العمال فى مجموعهم هم الذين يكونون الطلب الاكبر على السلع الاستهلاكية .

وقد ابرز ماركس التناقض فى القول أن طبقة العمال هى التى تمثل السوق الكبرى للسلع الاستهلاكية ، وان خفض تكلفة العمال تزيد الارباح ، فذكر أن ذلك لن يتحقق اذا ادى نقص الاجور الى خفض اجمالى ما تنفقه الطبقة العاملة . ومن الطبيعى أنه لابد من تصريف جميع الانتاج قبل ان تتحقق اية ارباح . ويجب هنا أن نؤكد أن ماركس ذكر ان الذى ينخفض هو معدل الربح وليس اجمالى الارباح . ويعترف ماركس والكلاسيك بأن التقدم الفنى هو العامل الفعال الذى يحد من ميل الارباح نحو الانخفاض ، وأبرز ماركس التناقض فى القول بأن المحافظة على استقرار الارباح يتطلب خفض نصيب الاجور من الدخل القومى فى الوقت الذى يؤدى فيه هذا السبيل الى نقص القوة الشرائية فى يد الطبقة العاملة ، وهو ما يؤدى الى نقص كمية السلع المشتراة ، وبالتالى نقص الارباح . ففى رأى النظرية الماركسية يرجع الفقر الى استغلال الراسماليين للطبقة العاملة .

النظام الماركسى فى تطبيقه العملى :

لماركس رايه الخاص عن مستقبل النظام الاقتصادى . فكما اوضحنا أبرز التقدم الفنى كالمحرك الرئيسى لكل نظام . فالراسمالية مرحلة من مراحل نمو المجتمع نحو الاشتراكية وهى نهاية المطاف للتكوين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فكل مرحلة من مراحل النمو الاجتماعى ، بما لها من هيكل وسمات فنية ، تولد نوعا معينا من الصراع الطبقى الذى يؤدى الى انهيار النظام ونمو نظم اخرى بدلا منه يكون اقرب الى الاشتراكية . وهكذا حل النظام الاقطاعى محل الشيوعية البدائية . وقد عانى الاقطاع من الصراع بين طبقة ملاك الارض وطبقة الفلاحين ، ونمت طبقة من العبيد المتحررين وقد عملت هذه الطبقة بالتجارة وكونت النواة الاولى للطبقة الراسمالية . وقد عاون النظام الراسمالى فى تحقيق تقدم علمى كبير الا أنه ادى فى نفس الوقت الى صراع مرير بين طبقة العمال وطبقة الراسماليين سوف تخرج منه الطبقة العاملة منتصرة فتتكون ديكتاتورية البرولوتارية أو الطبقة العاملة التى تمثل فترة الانتقال نحو الشيوعية الكاملة . وهنا

يختفى الفقر وتزول الحكومة كهيئة لا حاجة اليها فى مجتمع بدون صراع . ويشترك فى ظل هذا النظام كل فرد فى الدخل القومى بحسب قدرته ويأخذ منه حسب حاجته .

وفى راى ماركس يعمل الرأسماليون على التقدم الفنى ومن هنا تتجه نسبة راس المال الثابت الى رأس المال العامل نحـو الارتفاع ، وبمعنى آخر يرتفع معدل رأس المال الى القيمة المضافة ومعدل رأس المال الى القيمة المضافة ومعدن رأس المال الى العمل . والميزةالوحيدة التى تسفر عن التقدم الفنى هو توفير العمل وما لم يصاحب هـذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلى أو الدخل الاهلى والاجور وهو ما يعود لصاحب راس المال ، فان زيادة راس المال بالنسبة للعـامل الواحد لابد وان تؤدى الى انخفاض معدلات الربح ، لهـذا يعمـل الرأسماليون على تخفيض معدلات الاجور الى حد الكفاف وادخـال الآلات التى تؤدى الى توفير العمال ، وبالتالى تنتشر البطالة الفنيـة وتقل قدرة الطبقة العاملة على المساومة . كما يعمل الراسماليـون على زيادة ساعات العمل دون رفع الاجور . وكل هذه المحاولات لن تجدى فى المحافظة على معدلات الارباح . ففى المدى القصير تؤدى هذه المحاولات الى تقلبات كبيرة فى النشاط الاقتصادى ، وفى نهـاية المطاف تقود الى الثورة التى تطيح بالنظام الراسمالى .

نظرية ماركس عن التقلبات الاقتصادية :

تعتبر نظريات ماركس احدى المحاولات الاولى لشرح أسـباب تعاقب الازمات والرواج ، كما انه جاء ببعض الآراء الهامة التى بنيت عليها بعض النظريات الحديثة . ولماركس نظريات ثلاث عن الدورات الاقتصادية الاولى ترجع الدورات الى عـدم التوازن بـين قطاعات الاستثمار بواسطة هيئات مستقلة مما ينتج عنه نمو انتاج بعض السلع المتكاملة بقدر يفوق السلع الاخرى . وهذه النظرية تشابه ما جاء به سبيتوف Spiethoff . أما اذا ركزنا الاهمية على عدم توازن نمو السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ، كما ذكر ماركس ، فاننا نقترب من بعض النظـريات الحـديثة التى بنيت على العـلاقة بين الادخار والاستثمار مثل نظرية الاستاذ فون هايك Von Hayek عن التوسـع الزائد فى الاستثمار . أما نظريةماركس الثانية فقريبة من نظرية كينز أو كاليكى Keynes or Kaleeki التى تعلل نهاية الرواج بازدياد نصيب الارباح مما يؤدى الى نقص الاستهلاك .

ونظرية ماركس تقول أن الرواج يبدأ بالمخترعات التى ينتج عنهـا

مؤقتا زيادة فى الارباح التى تؤدي بدورها الى زيادة الاستثمار . وهذا الكسب الذى يعود على الراسماليين يؤدى الى انهيار الرواج وذلك لان الراسماليين يحاولون ادخار جزء اكبر من الزيادة فى دخولهم عكس العمال ، وهو مايسبب نقص الاستهلاك . وهكذا لاتنجح الزيادة فى الاستثمارات خلال فترات الرواج فى خلق القوة الشرائية اللازمة لشراء الزيادة فى المنتجات ، فيتراكم المخزون السلعى وتهبط الارباح . وهكذا تتجه الاستثمار نحو الانخفاض وتحل الازمة .

اما النظرية الثالثة فاقل وضوحا من النظريتين السابقتين ، بل وتبدو من اول نظرة متعارضة مع النظرية الثانية ، فهى ترجع بداية الازمة الى أن الاستثمارات فى وقت الرواج تؤدى الى العمالة الكاملة والارتفاع الموقت فى الاجور . وفى فترات التضخم لاتكفى المخترعات لزيادة الفرق بين الدخل الاهلى والاجور وزيادة مطردة وهو ما يؤدى الى نقص الارباح بالرغم من زيادة معدل تكوين رأس المال العينى . وعلى هذا تتجه الاستثمارات نحو الانخفاض ، ويتفشى الكساد ، ولا تتحقق أية زيادة فى نصيب الارباح ، ولا يوجد سبب واضح يمنع الانفاق على الاستهلاك من أن يرتفع الى القدر الذى يستوعب المنتجات المعروضة فى الاسواق كما يقول ماركس . ولا زال نفس التناقض واضحا فى النظريات الحديثة .

وقد ذكر ماركس أن كل محاولة يقوم بها الرأسماليون لزيادة أرباحهم امام هذه الاتجاهات تزيد من فاقة الطبقة العاملة وتؤدى فى نهاية المطاف الى الثورة .

ومن الواضح أن تنبؤات ماركس جانبها الصواب وان كان تنبؤه بانتشار الشيوعية قد تحقق فى بعض الدول الا أن المجتمع الشيوعى فى تلك البلاد اتخذ شكلا غير الذى توقعه ماركس . ويلاحظ أن الشيوعية انتشرت فى البلاد التى لم تنم فيها الرأسمالية ، أما فى البلاد التى نما فيها النظام الراسمالى فقد تقدمت الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة بقدر كبير عكس الحال فى الدول الشيوعية حيث تقدم الطبقة الكادحة ببطء شديد . ولا يوجد ثمة دلائل تشير الى قرب انتهاء الحكومة ، بل زادت الحاجة لتدخلها . ولم يتوقع ماركس نمو نقابات العمال وبالتالى ازدياد قدرة الطبقة العاملة على المساومة . كما أن ماركس لم يتصور أن المخترعات توفر فى العمل وراس المال ذاته وهو مايمكن من زيادة الاجور والمهايا وعوائد حقوق التملك فى نفس الوقت .

ومن ناحية اخرى فان بعض آراء ماركس كان لها أثر على نمو الفكر الاقتصادى، فرأيه عن التقدم الفنى كالدافع الى التنمية، وان الاختراعات

من اهم اعمال طبقة المنظمين آراء رددها الكتاب بحيث يمكن القول ان الاستثمار وتكوين راس المال العينى هما اســـاس النظريات الحديثة عن التنمية . كما ان راى ماركس فى ان التنمية فى ظل النظام الراســـمالى تتعرض لتقلبات شديدة امر اشار اليه الاقتصاديون فى المدرسةالحديثة فكما ذكر ماركس تتطلب التنمية المستقرة توازنا سليما بين الاستثمار والاستهلاك وبالتالى بين الاستثمار والادخار . كما اشار الى العــلاقة بين الادخار والاستثمار من جهة ، وتوزيع الدخول من جهة أخرى ، وهذه العلاقات بقيت أساسا لنظريات التنمية منذ ذلك الوقت. وقــد ذكر ماركس أن فتــرة التخلف حالة غير مستمرة ، فهى عبـــارة عن فترة سابقة على النظام الراسمالى تمر بها الدول المتخلفة قبل أن تتجه نحو الشيوعية . وفى الختام نود ان نحذر من اغلاط النظام الماركسى بالرغم من ان نظرية ماركس عن التنمية عاونت فى فهم دوافع التنمية وعوائقها

الفصل الخامس

النمو غير المستقر ـ نظرية شومبيتر

تأثر شومبيتر بماركس اكثر من اى اقتصادى آخر ، ومع ذلك فانه يمقت الشيوعية ، ويقدر الراسمالية حق قدرها ، ويشـارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته فى نظرته القاتمة لمستقبل الراسمالية . فهو يؤمن أن النظام الراسمالى سوف يركد وينهار ، الامر الذى يحـز فى نفسه خصوصا وأنه يعتقد أن النظام الراسمالى نظام قادر على تحقيق الرواج . وفى راى شومبتير ان مزايا الراسمالية ، وليست مساوئها ، هى التى تؤدى الى ذبح الاوزة التى تلد بيضة من ذهب .

ويتفق شومبيتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس فى أن الناتج القومى يعتمد على عدد العمال ، ومقدار المواد الطبيعية ، وراس المال العينى ، ونسبة هذه العوامل بعضها الى البعض ، ومستوى التقدم الفنى والتكنولوجى
وعرف شومبيتر الادخار بأنه تجنيب بقصد الاستهلاك اوالاستثمار فى المستقبل . وعلى هذا فان كلا من العمـال والراسـماليين يستطيع الادخار ، وان مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم ، واتفق مع المدرسـة شبه الكلاسيكية فى أن الادخار يميل نحو الزيادة كلما ارتفعت اسـعار الفائدة . وذكر انه يمكن تقسيم الاستثمار الى نوعين ، الاول الاستثمار المحفوز ، والثانى الاستثمار الاختيارى ، فالاسـتثمار الاول هو ذلك الذى يتولد من الزيادات الحديثة فى الانتاج والدخل والبيع أو الارباح اما الاستثمار الاختيارى فهو الذى ينتج من الاعتبـارات طويلة الاجل مثل التقدم الفنى .

ويزيد الاستثمار المحفوز بازدياد الارباح الجارية ، ويقل بارتفـاع اسعار الفائدة ، والفرق بين الارباح واسعار الفائدة عامل فعال فى تحديد الاستثمار المحفوز ، فكلما زاد تراكم راس المال تعين ان يزيد الفرق بين الارباح واسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار .

ويصر شومبيتر على أن الجزء الاهم من الاسـتثمارات الخاصـة يعتمد على عوامل طويلة الاجل لا ترتبط بصورة مباشرة بالتغيرات قصيرة الاجل فى الدخول والانتاج والارباح . وهو بهـذا قـدم الجـديد الى نظريات الاستثمار . وقد ركز اهمية خاصة على ما أسـماه بالمخترعات كمصدر اساسى للاستثمار الاختيارى . وعرف المخترعات أو المكتشفات بأنها التغيرات فى طرق الانتاج التى تؤدى الى زيادة فيه ، فكل عمـل

يؤدى الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلع جديدة ، أو تطبيق تنظيمات جديدة فى الصنعة . وقد اعترف شومبيتر بأن نمو السكان ، شأنه شأن المدخرات ، يمكن ان يؤدى الى نمو الاقتصاد ، ولكنه فرق بين النمو والتنمية ، فعرف التنمية بأنها التغيرات فى الحياة الاقتصادية التى لاتفرض من الخارج ، بل تأتى من الحافز الداخلى ، ومن ثم فان نمو الاقتصاد الذى يتمثل فى نمو السكان والثروة لايعرف بانه عملية تنمية لانه لايستدعى تغيرات نوعية بل مجرد عملية اقلمة من نفس النوع .

وذكر شومبيتر ان التقدم الفنى ومعدل المخترعات يعتمد على عرض المنظمين . ويلاحظ ان تأكيد دور القيادة الذى يضطلع به المنظمون فى ظل النظام الراسمالى هو اهم سمات نظرية شومبيتر . ويؤكد ماركس نفس الشىء وان كان لم يميز ذلك عن غيره من العوامل، كما لم يؤكده بالقدر الذى ذهب اليه شومبيتر . فالمنظم هو ذلك الرجل الذى يلمح فرصة تقديم وسيلة حديثة أو سلعة جديدة ، ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد ، ويجمع عوامل الانتاج، ويختار المديرين ، ويسير دفة الانتاج . وليس من الضرورى أن يكون المنظم راسماليا اذ قد لايتوفر لديه اى راس مال ، كما ليس من الضرورى أن يكون مديرا للمشروع أو مخترعا أو مكتشفا . فالعبرة ليست بالاختراع فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال ، وانما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها ، وهو مايتولى القيام به المنظمون . لهذا يعتبر شومبيتر أن توفر المنظمين عامل حاسم فى تحديد معدل التنمية .

وقد ركز شومبيتر الاهمية على العوامل الاجتماعية والنفسية التى تحيط بطبقة المنظمين ، ومنها المقدسات الاجتماعية ، والتكوين الطبقى ، ونظم التعليم ، وما شابهها ، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الاعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم ، وذلك بالاضافة الى معدلات الارباح التى تعود عليهم ، وقد اشار كذلك الى عامل هام هو مدى احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء الى الغش والخداع ،

وذكر هذا الكاتب انه اجمالى الناتج المحلى يعتمد على العلاقة بين الادخار والاستثمار ومكرر الاستثمار ، فتؤدى زيادة الاستثمار على القدر الذى يقابله الادخار الاختيارى الى زيادة اجمالى الناتج المحلى مقوما بالاسعار السائدة بمعدل يرتفع عدة مرات عن الفرق بين الاستثمار

والادخار الذى مول بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، والعكس صحيح ، اذ ان زيادة الادخـار الاختيارى عن الاسـتثمار يؤدى الى نقص الناتج المحلى بصورته النقدية بعدة اضعاف مقدار الفرق .

يتفق شومبتير مع المدرسة الكلاسيكية وماركس فى ان الاجور تزيد بزيادة الاستثمار والعكس صحيح ء

ويرى ان توزيع الدخول مقياس للمحيط الاجتماعى ء فأى اتجاه نحو الحـد من الارباح ، مثل ازدياد قـوة نقابات العمال ، او رفع معدلات ضرائب الدخـل العـام وغيرها من السياسات التى تستهدف توزيع الدخول تمثل تدهورا فى الجو الاجتماعى لطبقة المنظمين ويرى شومبيتير أن الكساد العظيم الذى عانت منه الولايات المتحدة سنة ١٩٣٠ ترجع جذوره الى التشريعات العمالية ، والضرائب التصاعدية ، وغيرها من السياسات التى اتبعت فى منتصف وأواخر سنة ١٩٣٠ فى ظل السياسة الجديدة ذلك أن هذه السياسات لم تشـجع طبقة المنظمين وبالتـالى الاستثمار ء

جحود النظام الشومبتيرى

اضافت نظرية شومبتير الجديد الى تحليل الدورات الاقتصـادية اكثر من تحليل التنمية الاقتصادية ، فقد اسمى كتابه الأول الصـادر سنة ١٩١١ « نظرية التنمية » وعدلت التنمية بعد ذلك الى « الدورات الاقتصادية » ويمكن مقارنة آراء شومبتير وآراء المدرسة الكلاسيكية وماركس على الوجه الآتى :ـ

أولا ـ ادخل سعر الفائدة كعامل فى تحديد حجم الادخار ، وهو مالا يؤيده اغلب الاقتصاديين لأن العلاقة بين الادخار واسـعار الفائدة ليست واضحة ء

ثانيا ـ فرق بين الاستثمار التلقائى والاستثمار المحفز وذكر ان المخترعات تؤثر فى الاستثمار المحفز وليس فى الاستثمار التلقائى الأمر الذى يعتبره اغلب الاقتصاديين من أهم ماجاء به شومبتير فى شأن التنمية .

ثالثا ـ أكد شومبتير اهمية المنظمين كعامل حاسم ، وهذا الرأى هو أهم ما يميز نظام شومبتير وأهم مانقله عنه الاقتصاديون ويلاحظ من جهة أخرى أن العوامل التى تؤثر فى عرض المنظمين غير معروفة ، الامر الذى يصعب من أجله تحديد عوامل النمو والركود وهو أمر لم يوضحه شومبتير . وكل ما ذكره هو الجو أو المحيط الاجتماعى الكفيل بابراز المنظمين الجدد .

وقد ذكر شومبتير أن المنظم منحرف عن المجتمع وغير مقيد بالتقاليد وطموح للغاية .

وبالرغم من ان نظرية شومبتير تتضمن الكثير من التكرار الا انها على حق فيما ذهبت اليه فى شأن المنظمين . فمما لاشك فيه أن الافتقار الى العدد اللازم من المنظمين يعوق التنمية . هذه الطبقة كما ذكر شومبتير بحق طبقة منحرفة فالصينيون فى جنوب شرق آسيا ، والهندوس فى شرق البنغال ، واليهود فى ليبيا ، والهنود فى افريقيا ، هم الذين يقومون باعمال المنظمين فى تلك البلاد . كما أن شومبتير أوضح صعوبة التنمية فى البلاد التى تبدأ بجو معاد لطبيعة المنظمين ، وذكر انه قد يمكن للمؤسسات الحكومية أن تقوم بأعمال المنظمين ، ولكنه أثار الكثير من الشكوك حول امكان قيامهم بسد الثغرة .

الفصل السادس

الحركة التراكمية بعيدا عن التوازن لهارولد

فى هذا الفصل والفصل الثانى نبحث نظرية هارولد الانجليزى وهانس الامريكى وتهتم النظريتان اساسا بمشاكل النمو فى الدول الصناعية ، وترتبط النظريتان بالمدرسة الكلاسيكية والماركسية وتشتقان الكثير من شومبتير ، بالاضافة الى ماتتضمناه من أراء جديدة . فالنظريتان تحاولان ، كما حاول شومبتير ، شرح أسباب عدم انتظام النمو فى ظل الراسمالية .

نظرية هارولد Harrold ذكر هارولد فى كتابه «نحو اقتصاد ديناميكى» ان النظام الكلاسيكى بحث التنمية الاقتصادية كسباق بين التقدم الفنى وتكوين راس المال العينى فى جانب ، وتناقص الغلة لشعب متزايد يعيش على موارد طبيعية ثابتة فى جانب آخر . ففى رأى المدرسة الكلاسيكية وهارولد تعتمد زيادة السكان على الارباح والاستثمار ، الا انه عارض قول هذه المدرسة بأن تناقص الغلة من الارض بشكل العائق الاساسى للتنمية ، واعتبر ان معدل الزيادة فى السكان ، ومعدل التقدم الفنى عاملان مستقلان فى الدولة النامية . والعوامل الثلاث الرئيسية للتنمية فى راى هارولد القوة العاملة ، وانتاجية الفرد ، وكمية رأس المال . وقد قسم العامل الثانى الخاص بانتاجية الفرد الى عاملين فرعيين ، الاول مستوى الكفاية الفنية ، والثانى مقدار الموارد الطبيعية المتوفرة . وقد بحث هارولد التغيرات فى انتاجية الفرد بالنسبة للمخترعات وفرق بين تيار المخترعات المحايد ، وهو الذى لايغير من معدل رأس المال الى القيمة المضافة ، وتيار المخترعات الذى يوفر فى راس المال . وبالتالى يخفض معدل رأس المال الى القيمة المضافة . وقد عرف هارولد مقدار مايلزم من راس المال بانه النسبة من الدخل القومى التى يتعين ادخارها واستثمارها لتحقيق معدل معين من الزيادة فى الدخل ، وذلك بفرض توافر قدر ونوع معين من الكفاية الفنية .

وذكر هارولد ان العلاقة بين المدخرات والقدر اللازم لتمويل تكوين رأس المال العينى من الاهمية بمكان لتحقيق النمو المضطرد . وفرق بين المصادر الرئيسية للمدخرات ، وهى مدخرات الافراد بقصد مقابلة مطالبهم عند الشيخوخة ، ومدخرات الافراد بفرض توريثها لابنائهم ، وأخيرا مدخرات قطاع الاعمال . والنوع الاول من المدخرات يبلغ الصفر فى حالة السكون

ذلك لان مدخرات الشباب تساوى ما يسحبه المسنون من مدخراتهم السابقة . ولم يكن هارولد واضحا بشأن مدخرات التوريث أما المدخرات الخاصة بقطاع الاعمال فذكر ان الحافز عليها هو رغبة المنظمين فى زيادة نطاق أعمالهم وهى تتجه نحو الصفر فى المجتمع الساكن . واضاف انه اذا كانت مدخرات التوريث موجبة فنظرا لعدم وجود طلب على المدخرات بقصد الاستثمار فى الاقتصاد الساكن الذى يكون فيه سعر الفائدة ثابتا ، فان المدخرات فى هذه الحالة تزيد عن الاستثمارات بصورة مستمرة مما يتعين معه تخفيض أسعار الفائدة بقصد تشجيع استثمار المدخرات الاختيارية .

وفى الاقتصاد الذى ينمو فيه السكان ويثبت فيه التقدم الفنى فان الحاجة الى تكوين راس المال العينى تزيد بنسبة زيادة السكان ، فى حين تميل المدخرات فى مجموعها نحو الزيادة بمعدل اكبر من القدر اللازم للاستثمار الامر الذى يتطلب تخفيض أسعار الفائدة .

وقد ذكر هارولد أن الزيادةفى دخلالفرد تؤدىالى ارتفاع المدخرات بمعدل أعلى من الزيادة فى الدخل ، ويبدو انه يعتقد أن متوسط الميل للادخار يزيد بزيادة الدخل والعكس صحيح . وتشير الظواهر الى ان المدخرات تزيد بزيادة الدخل ولكنها لا تنخفض بمعدل الانخفاض فيه . ويبدو من دراسة التاريخ أن متوسط الميل للادخار ، وكذلك الميلالحدى للادخار ، لايتغير ان فى المدى الطويل .

وأهم معادلة ذكرها هارولد هى تلك التى تقول ان النمو فى فترة زمنية (ن) مضروبا فى صافى تكوين رأس المال العينى بما فيه المخزون السلعى (ع) يساوى متوسط الميل للادخار (د) .

ن ع = د

وهذه المعادلة هى تعبير رياضى عن البديهة التى تقول انالادخار المحقق فى فترة ما لابد وأن يساوى الاستثمار المحقق . أما المعادلة الثانية فتقول انه فى حالة النمو المستقر يكون حاصل ضرب معدلالنمو المضمون (نم) مضروبا فى معدل تكوين رأس المال بالقدر المطلوب (عط) مساويا لمتوسط الميل للادخار (د) .

نم . عط = د

أما فى حالة التوازن المتحرك فيتساوى النمو المحقق مع القدر المضمون ؛ كما يتساوى الاستثمار مع القدر المطلوب . واذا زاد النمو عن القدر المضمون فان الاستثمار يكون بقدر اقل من المطلوبللمحافظة

على معـدل النمو لهـذا يلجـأ المنظمون الى زيادة طلبهم على السلع الراسمالية والعكس صحيح . وفى هذه الحالة يبتعد معدل النمويقدر أكبر عن المعدل المضمون .

وتعتمدنظريةهارولدأساساعلىمبدأالاستعجال «acceleration principle» فاذا زاد معدل النمو عن القدر المضمون ، فان هذا يعنى أن معـدل الانفاق أكبر من القدر اللازم لتحقيق المعدل السائد فى الاستثمار ، ولهذا يتجه الاستثمار نحو الزيادة . ويلاحظ وفقا لما جاء به هارود أنه اذا كان معدل الاستثمار اقل من مستوى التوازن ، فانالاستثمار يكون اقل من القدر المطلوب ، وهذا يتعارض مع القول أن نع أكبر من نم.عط ، ذلك لانه لا يمكن القول أن الاستثمار أقل ، وفى نفس الوقت أكبر ، من مستوى التوازن .

ويتناسق هذا القول فقط اذا زاد نم.ع على ن.ع ، وفى هـذه الحـالة يمـكن أن يزيد ناتج (ع ـ ط) على ناتج (ن م ـ ن) . وفى هذه الحالة يعتبر المنظمون أن الاستثمار قليل ليس بالنسبة فقط الى اجمالى الانفاق على السلع الاستهلاكية ، بل بالنسبة الى مستوى الدخول . وهنا يكون الحافز على زيادة الاستثمار مزدوجا .

ويبدو أن هارود يعتقد أن الزيادة فى الدخل تؤدى بالتبعيـة الى زيادة الاستهلاك ، وأن زيادة الاستثمار الناتجة عن زيادة الدخل بقدر اكبر عن المعدل المضمون تؤدى الى ابتعاد النظام عن نقطـة التـوازن . واذا كانت الزيادة فى الاستثمار تحـول بالعجـز « أى بالاقتراض من الجهاز المصرفى » ، فانه من المحتمل أن يؤدى ذلكالى زيادة معدل الاستهلاك لان مكرر الاستثمار فى هذه الحالة يعمل على زيادة الدخل وبالتالى الى زيادة الانفاق الاستهلاكى بقدر كبير.وتجدر الملاحظة فى هذا الشأن أن هارولد ذكر أن الادخار والاستثمار متساويان فى جميع الاحوال ، فاذا أعتقد المنظمون أن استثماراتهم قليلة فانهم أيضا يعتقدون أن مدخراتهم قليلة . وعلى هـذا فان اية زيادة فى الاستثمار تمول من زيادة مماثلة فى الادخار تحدث فى نفس الوقت ، وهو ما يحول دونابة زيادة الدخل ، وبالتالى يحد من الاستهلاك . وعلى هذا فالزيادة الاولى فى النمو عن القدر المضمون سوف تؤدى فى هذه الحالة الى تقلبات تنتهى بنقطة توازن جديدة .

نظرية هارولد والدول المختلفة :

بالرغم من أن هارولـد لم يطبق نظريته على الـدول المتخلفة ، فسنحاول أن نبحث مدى انطباقها على هذه الدول .

وكما سبق بيانه فان المعادلة الاساسية لهارولد تقول ان المعدل الفعلى للنمو ان/ ، مضروبا فى المعدل المناسب لتكوين راس المالالعينى

الى القيمة المضافة ، يعطينا القدر المطلوب من تكوين راس المال العينى الذى يتفق والمعدل الفعلى للنمو . والقدر المطلوب من تكوين راس المال العينى « الاستثمارات » لابد وان يتساوى مع المدخرات المحققة فعلا ، ومن هنا تقول المعادلة الاولى أن نع = د

وحتى يكون النمو مضطردا فان المعدل الفعلى للنمو يجب أن يساوى المعدل المضمون (ن.م) ، وهو ذلك القدر الذى يوحي بالثقة فى نفوس المنظمين . كما يجب أن يكون معدل تراكم الاموال مساويا للقدر المطلوب استثماره « عط » بمعنى أن المدخرات المقدرة يجب أن تساوى الاستثمارات المقدرة حتى يكون النمو متوازنا . وتدرج هارولد الى المعادلة الثانية التى تقول أن نم.عط = د « متوسط الميل للادخار » وأن نم.عط = ن.ع .

ولا تشير هاتان المعادلتان الى أن النمو المتوازن المضطرد هو النمو الذى يكفل العمالة الكاملة دون تضخم . حقيقة ان المنظمين يكونون مكتفين بمعدل الاستثمار والزيادة فى الدخل القومى حتى ولو صاحب هذا وجود بطالة وارتفاع فى الاسعار . وتجدر الاشارة الى أن هارولد ذكر أن معدل النمو الطبيعى (ن ط) هو ذلك الذى يزيد من اجمالى الدخل القومى أو الناتج المحلى بقدر يحقق العمالة الكاملة دون تضخم .

ويعتمد معدل النمو الطبيعى للدخل على معدل الزيادة فى السكان ، ومعدل اكتشاف المواردالطبيعية ، ومعدل التقدم الفنى ، ومعدل تراكم الاموال « وهو يعتمد على عوامل كثيرة اخرى » وبهذا نصل الى المعادلة الثالثة لهامرود وهى تقول :

ن ط . ع ط = د

بمعنى آخر فان معدل تراكم الاموال « المدخرات » المطلوب لتمويل معدل النمو الطبيعى قد يساوى أولا يساوى معدل المدخرات الحقيقى حتى فى حالة التوازن المتحرك .

وفى الاقتصاد المتخلف الراكد يقابل معدل المواليد المرتفع معدل مرتفع للوفيات ، ولا يكون هناك اكتشافات جديدة للموارد ، كمالايكون هناك تكوين راسمال عينى او مدخرات صافية .

وهذا الاقتصاد لا يختلف كثيرا عن واقع الامر فى بعض بلاد أفريقيا . ولا يعانى مثل هذا الاقتصاد من التضخم بل من الفقر ، ذلك لان معدل التنمية يبلغ الصفر وكذلك يبلغ الصفر كل من معدل معدل الزيادة فى تكوين راس المال العينى الى القيمة المضافة والقدر المطلوب من الاستثمارات .

وفى هذه الحالة نط . عط = د = صفر

ونظرا لعدم تحقيق اية تنمية فان نع = صفر
وكذلك نم .ع ط = صفر
واذا افترضنا أنه أمكن تحقيق بعض المدخرات دون اية تاثيرات اخرى ، فاننا نجد أن ن ع = د = صفر ، واذا أستمر هذا الاتجاه فان نم.عط يستمر مساويا للصفر ؛ وعلى هذا لا يمكن تحقيق اية مدخرات واستثمارات . وقد يقول البعض أنه يمكن تحقيق هذا عن طريق التضخم نظرا لان التضخم يأخذ فى العادة صورة تراكمية.
وفى ختام الفصل يلاحظ أن معادلات هارولد لا تشرح العلاقة والتفاعل بين العوامل المختلفة .

الفصل السابع

مطالب النمو المضطرد لهانسن

كتب هانسن نظريته عن النضوج الاقتصادى economic maturity or secular stagnation اثنــــاء الكســـاد العظيم وتقول هــــذه النظرية ان أسباب نقص العمالة فى الدول الراسمالية النـــــامية هى الحاجة الى سياسة مالية وضرائبية مناسبة الامر الذى يتطلب تدخل الحكومة بصورة مستمرة . وهكذا أثار هانسن الشكوك حول مقـــدرة القطاع الخاص ، فى ظل السوق الحرة ، على تفادى الازمات . وقـــد هاجم الاقتصاديون هذه النظرية على أساس انها متشائمة ، وان كان الواقع انها أقل تشاؤما من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبيتر . فالمدرسة الكلاســيكية تؤمن ان التنمية الراســمالية لابد وان تنتهى بالكساد ، بينما يؤمن ماركس شومبيتر بأنها سوف تنتهى بانهيـــار شامل . اما لب نظرية هارولد فهو صعوبة تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم فى المجتمع الراسمالى ، وان الاقتصاد يتجه بصورة تراكميـــة بعيدا عن التوازن . أما هانسن فقد ذكر أن تحقيق النظام الرأســـمالى للنمو المستقر يتطلب فقط اتباع سياسة مالية وضرائبية مناسبة .

وقد ذكر أن اجمالى الناتج أو الدخل المحلى مقوما بالاســـعار السائدة يساوى اجمالى صافى الاستثمارات الجديدة مضروبا فى مكرر الاستثمار . اما الدخل الممكن تحقيقه فى حالة العمالة الكاملة فيعتمد على عرض العمل ، والموارد الطبيعية ، والمعـــدات الراســـمالية ، والتيكنيولوجيا المتوفرة ، وليس على الجزء من هذه العوامل المستغل فى الانتاج . كما يعتمد اجمالى الناتج على الميل الحدى للادخار والميل الحدى لدفع الضرائب نحو الارتفاع انخفض معدل التنمية . فكلما اتجه الميل الحدى للادخار أو لدفع الضرائب نحو الارتفاع فـكلما اتجه الميل الحـدى لـلادخار او لـدفع الضرائب انخفض معدل التنمية وذلك مع تساوى العوامل الاخرى . يعتمد الدخـل على مستوى الاستثمار المفروض الذى يعتمد بدوره على نمو الدخل ، فاذا ثبت الدخل القومى اختفت الاستثمارات المعروضة ، واذا ثبت معدل النمو ثبت كذلك معدل الاستثمار المفروض . وهـكذا فان الاســتثمارات المفروضة تظهر فى الصورة كعامل يزيد من صعوبة أو تحسن الموقف الناتج عن عوامل اخرى .

اما مقدار الاستثمارات الحكومية فيعتمد على سياسة الحكومة ذاتها ، وعلى هذا فان العامل الحقيقى المحرك هو الاستثمارات الذاتية

التي تعتمد على معدل النمو في السكان ، ومعدل اكتشاف الموارد الجديدة ، ومعدل الاكتشافات التكنولوجية . فاذا كان الاثر الاجمالى لهذه العوامل ثابتا ثبتت كذلك الاستثمارات الذاتية . واذا ثبتت الاستثمارات الحكومية فى نفس الوقت فان اجمالى الناتج العملى يزيد بمعدل ثابت ، وتثبت كذلك الاستثمارات المفروضة . وبمعنى آخر فان الانتاج الممكن تحقيقه يعتمد فقط على معدل الزيادة فى القوى العاملة ، الموارد الطبعية ، ومقدار راس المال ، ومستوى الكفاية الفنية .

ففى راى هانسن عانى الاقتصاد الامريكي خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ من اتجاه معدل السكان نحوالانخفاض ، وخفت حدة اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة ، كما بقى المستوى الفنى على ما هو عليه ، وتوقف استغلال الاراضى الجديدة . وبالاضافة الى ذلك بقيت الاستثمارات الحكومية جامدة الامر الذى ادى الى نقص الناتج المحلى ، وبالتالى الاستثمار المفروض الذى ذاد من حدة النقص فى الدخل القومى . وقد لوحظ فى نفس الوقت ان القوى العاملة ، وعرض الموارد الطبيعية ، سجلت بعض الزيادات الأمر الذى زاد من قدرة الاقتصاد الامريكى على امكان تحقيق زيادة فى الانتاج وبهذا زادت الفجوة بين الناتج المحلى المحقق وماكان يمكن انتاجه ،وبمعنى آخر زادت الطاقة المعطلة زيادة كبيرة فى الاقتصاد الامريكى . وتجدر الملاحظة ان هانسن اعتقد أن النقص فى الاستثمار المفروض أمر طبيعى ودورى ، اما النقص فى الاستثمارات الذاتية فيرجع الى اسباب بعيدة المدى . وخلاصة القول ان هانسن يدعو الحكومة الى اتباع الوسائل الثلاثة الآتية لمقابلة النقص فى استثمارات القطاع الخاص التى تؤدى الى نقص الدخل القومى والى تفشى البطالة .

اولا — القيام بمشروعات ، وثانيا — تخفيض الضرائب رغبة فى زيادة الاستثمارات ، وثالثا — اعادة توزيع الدخل بما يزيد من القوة الشرائية فى يد الطبقة المستهلكة على حساب الطبقة المدخرة وذلك رغبة فى خفض الميل الحدى للادخار وبالتالى زيادة مكررالاستثمار .

نظرية هانسن والدول المتخلفة

قصر هانسن نظريته على الدول المتقدمة اقتصاديا ويقتضى تطبيقها على الدول المتخلفة بعض التعديلات واهمها انحراف عدد السكان عن الحد الأمثل ، اذ أن زيادة السكان فى الدول المتخلفة تمثل عبئا كبيرا على موارد البلاد وبالتالى من قدرتها على التنمية . كذلك فانه لا ينتظر أن يكون معدل اكتشاف الموارد الطبيعية بالمعدل الذى صادفته الدول النامية عند بدء انطلاقها وان كان يلاحظ من جهة اخرى توفر خبرة الدول النامية مع ملاحظة ان بعض هذه الخبرات لا تنطبق على حالة الدول المتخلفة .

اما اسعار الفائدة فالدلائل تشير الى ارتفاع معدلاتها فى الدول المتخلفة على الاخص خارج الجهاز المصرفى وهو ما يؤدى الى الاعتقاد بان تخفيضها يشجع الاستثمار ، وان كان يلاحظ أن تخفيض معدلات الفائدة له اثر عكسى على الادخار فى مثل هذه الحالة . وكلما تقدمت الدول المتخلفة فى حقل الاقتصاد كلما اخذ الناس اسعار الفائدة فى الحسبان وكلما قل معدل التفضيل الزمنى Time Preference وهو ما يؤدى الى زيادة نسبة الادخار الى اجمالى الدخل . ويحد من هذا الاتجاه ميل معدلات الفائدة نحو الانخفاض . وهذا يعنى أن مكرر الاستثمار سوف يميل نحو الانخفاض على الاقل فى الفترات الاولى للتنمية .
وفى الدول المتخلفة يوجد ميل طبيعى نحو التضخم ذلك لأن الاستثمارات الذاتية قليلة الامر الذى يقتض قيام الحكومة بسد الفجوة ، وفى نفس الوقت فان قدرة الحكومة على زيادة معدلات الضرائب محدودة ، الامر الذى يؤدى الى التمويل بالعجز . وفى مثل هذا المجتمع يكون الميل الحدى للادخار ضعيفا ومكرر الاستثمار عاليا ، فاذا قامت الحكومة بزيادة تكوين رأس المال العينى يزيد الدخل النقدى ، وتزيد بالتالى الاستثمارات المفروضة ويأخذ مكرر الاستثمار الا على فى الارتفاع وفى نفس الوقت فان الانتاج لا يزيد بمعدل الزيادة فى الدخل النقدى الامر الذى يؤدى الى التضخم .

ويحدث نفس الشيء أيضا فيما لو اكتشفت موارد طبيعية جديدة ، أو امكن تحقيق تقدم فنى الامر الذى يؤدى الى زيادة الاستثمارات الذاتية ، وذلك لان هدف مشروعات التنمية هو زيادة معدل الاستثمارات العامة التى تمول بالعجز .

ويلاحظ انه وان كان التضخم لن يكون بالتبعية حالة مزمنة اذا لم تتبع الدولة سياسة تستهدف التعجيل بمعدل التنمية فانه على الاقل حالة متوطنة تهدد باتخاذ صورة وبائية .

الفصل الثامن

ملخص نظريات التنمية العامة

ركزت النظرية الكلاسيكية الاهتمام على نمو السكان وتناقص غلة العمل بالنسبة الى الارض . أما نظريات الربح التى جاء بهامالتس وماركس والمدرسة الحديثة «شومبيتر ، هارولد ، هانسن »فتعترف بأهمية التقدم التيكنولوجى واكتشاف الموارد الجديدة كعوامل فعالة فى زيادة الارباح . كما تؤكد اهمية الطلب الفعال ، واهمية العلاقة بين الدخل والطلب الفعال والارباح والاستثمارات . وكان ماركس قد اوضح اثر الاجور فى تحديد مستوى انفاق المستهلكين ، اما المدرسة الحديثة فتعترف بأن الميل الحدى للاستهلاك عند العمال والموظفين منه عند الطبقة ذات الدخل المرتفع ، ولكنها فى ذات الوقت تقول أن دخل كلا الطبقتين مجتمعا هو الذى يحدد كمية الطلب الفعال .

وقد اهتمت المدرسة الحديثة ، اكثر من المدرسة الكلاسيكية ، بالعوامل التى تحددالدخل النقدى ، والعلاقة بين الادخاروالاستثمار . وميزت بين الاستثمار المفروض ، والاستثمار التلقائى ، والاستثمارات الحكومية عند تحديد السياسة الواجب اتباعها . واوضحت أهمية التقدم التكنولوجى واكتشاف الموارد الجديدة فى تشجيع الاستثمارات الذاتية ، أما الاستثمار المفروض فيعتمد على التغييرات فى الدخل أو مقوماته الاساسية . هذا هو الهيكل الذى جاءت به هذه المجموعة من الاقتصاديين وننتقل الان الى بحث مدى انطباقه على الدول المتخلفة .

التطبيق على الدول المتخلفة :

تعتمد زيادة الدخل على تكوين رأس المال العينى ، والموارد الجديدة المكتشفه ، ومعدل النمو فى السكان ، والتقدم التكنولوجى ، ونسبة مزج عوامل الانتاج . ومن اهم أغراض التخطيط الاقتصادى هو تحديد أمثل تجميع لعوامل الانتاج .

ويحتل التقدم التكنولوجى ، واكتشاف وسائل الانتاج الحديثة مركز الصدارة كعامل فعال فى رفع الانتاجية . وتمثل الثورةالصناعية وثبة فى هذا السبيل ، ولا زال العالم المتقدم يسير فى تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجى الامر الذى يشير الى أن عملية التنمية مجرد البدء فى التقدم الذى يضطرد بعد ذلك ويستمر على مر الزمن .

ومفتاح هذا التقدم هو المنظم ، ذلك الرجل الذى يقتنص الفرص لتطبيق وسائل الانتاج الحديثة . وهو ليس بالضرورة مكتشفا أو مديرا . ففى أى مجتمع يعتمد التقدم الفنى والاقتصادى أساسا على عدد المنظمين ومقدرتهم الفنيه . والخبرة الفنية والادارية من الاهمية بمكان بالنسبة لدفع عجلة التنمية ، وهذا بالطبع يتطلب عددا وآلات حديثة . لهذا فان تراكم رأس المال شرط أساس للتنمية الاقتصادية سواء فى المجتمع الراسمالى أو الاشتراكى . وتكوين رأس المال العينى له مظهر مالى ، سواء فى المجتمع الراسمالى أو المجتمع الاشتراكى ، اذ انه يتطلب اما ادخار جزء من الدخل « أو دفعه فى صورة ضرائب » لشراء السلع الراسمالية اللازمة ، أو اقتراض المبالغ اللازمة من الخارج ولا يمكن تحقيق التقدم التكنولوجى دون تكوين جديد لراس المال العينى ، وبمعنى آخر فان التقدم التكنولوجى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الجديدة التى تتطلب مدخرات لتمويلها .

ونظرا لان تكوين رأس المال العينى « الاستثمار » والتقدم التكنولوجى هما أساس التنمية ، فانه اذا اتفق على تركهما للحافز الخاص ، يكون الربح عاملا حاسما وفعالا . وهذا العامل كثيرا ما تهمله الحكومات فى بعض الدول المتخلفة بالرغم من أنها تعتمد أساسا فى مشروعاتها على الاستثمارات الخاصة .

وقد أوضح شومبيتر اهمية هذا العامل ، فذكر ان معدل تكوين رأس المال العينى أو التقدم الفنى لن يبلغ حدا ملحوظا عن طريق الحافز الخاص مالم يكن الجو الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ملائما لنمو وازدهار عدد كاف من المنظمين .

ويلاحظ أن الكثير من الدول المتخلفة لم يتخذ خطوات ايجابية فى هذا السبيل . ولقد أشار الاقتصاديون منذ القرن التاسع عشر حتى الان الى أن الاقتصاد الراسمالى يميل نحو الركود وعدم النمو بعد فترة ، واقترح هانسن واتباعه بعض السبل لتفادى هذا الركود. ويتفق الاقتصاديون كذلك على أن الاسراع بالتنمية عن القدر المستطاع يؤدى الى اختلال جوهرى فى الاقتصاد القومى . وقد أشار هانسن فى هذا الصدد الى فعالية السياسة المالية والضرائبية لتفادى هذا الاختلال . كما اتفق الاقتصاديون على ان التجارة الدولية والاستثمارات الدولية بمثابة صمام امن للنجاة من الركود بالنسبة للدول المتقدمة ذاتها .

ولا شك ان القول بان الاسراع فى التنمية يؤدى اختلال مالى ، وأن السياسة المالية والضرائبية لها اثر فعال لتفادى هذا لمن الاهمية

بمكان بالنسبة للدول المتخلفة . وان كان يلاحظ أن الركود فى الدول المتقدمة مرجعه زيادة الادخار القدر على الاستثمار بالقدر اللازم لتحقيق العمالة الكاملة ، أما فى الدول المتخلفة فيرجع الركود الى انخفاض مستوى الاستثمار والادخار القدر عند أى مستوى من مستويات التوظف الكامل . وكلا الحالتين تحتاج الى علاج مغاير ، الا أنه مما لا شك فيه أن مشروعات التنمية الطموحة لابد وأن تؤدى الى التضخم . فاذا حاولت الدولة وقف التضخم قابلت سلسلة من الهزات ، واذا استمر التضخم تعرضت لعواقب وخيمة . لهذا فان المشكلة تنحصر فى تحديد اكبر معدل للتنمية يتفق مع الاستقرار ، أو بمعنى آخر اكبر قدر من الاستقرار يتفق مع معدل معقول للنمو .

ويجب ان تهدف الخطة نحو تحقيق ما يلى :

اولا ــ زيادة الاستثمارات الحكومية بالقدر الذى يشجع الاستثمار الخاص الى اقصى حد ممكن . فاذا أحسن اختيار المشروعات العامة أمكن تشجيع الاستثمارات الخاصة . واذا بلغت الاستثمارات الحكومية القدر الذى يستوعب الموارد المتاحة المحدودة لا مانع من الاستمرار فيها بشرط أن يكون معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجى الذى تحققه مما يؤدى الى مزيد من التشجيع للاستثمارات الخاصة ، وبشرط أن تكون الزيادة المحققة فى معدل القيمة المضافة الى رأس المال بالقدر الذى يعوض أى نقص فى صافى الاستثمارات الخاصة ويجب أن يكون تمويل الاستثمارات الحكومية بطريقة لا تعوق تمويل الاستثمارات الخاصة . واخيرا يجب الا تقل كفاية المشروعات عن الحكومية عن المشروعات الخاصة .

ثانيا ــ العمل على زيادة معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجى وذلك بزيادة المبالغ التى تنفقها الحكومة على المسح الجيولوجى والبحث العلمى ووسائل النقل والمواصلات . كما يجب أن تشجع الحكومة استغلال الموارد الطبيعية .

ثالثا ــ تدريب الفنيين والمديرين ، وخفض اسعار الفائدة وتوسيع الخدمات المصرفية والعمل على كسب الثقة .

رابعا ــ العمل على رفع معدل القيمة المضافة الى رأس المال بتحقيق المزيد من التدريب المهنى والتقدم التكنولوجى .

القسم الثالث

درس من التاريخ

الفصل التاسع

النظرية التاريخية عن نشأة الراسمالية

تعرض المؤرخون الاقتصاديون الى نمو أوربا الاقتصادى منذ سنة ١٥٠٠ والذى بلغ ذروته بالثورة الصناعية فى القرنين الثامن والتاسع عشر. وقد تميزت هذه الفترة بنمو الراسمالية . وبالرغم من انه لاينتظر ان تسير الدول المتخلفة فى نفس الخطوات خلال نموها فان دراسة التاريخ تنقل اليها خبرة مفيدة .

نمو الراسمالية

تعرض عدد كبير من الكتاب الى اسباب وتاريخ نمو الراسمالية، فذكر ماركس ان نمو الراسمالية يرجع الى القرن السادس عشر حين ادى الصراع مع الاقطاع الى نمو طبقة البروليتاريا من مجموعة الفلاحين والملاك المتحررين الذين استغلوا بدورهم العمال واستفادوا من ارتفاع الاسعار . ونمى نوعان من راس المال ، أولهما راس المال المستغل فى الرباء وثانيهما راس المال المستثمر فى التجارة . وحتى انهيار النظام الاقطاعى لم يتمكن الراسماليون من استثمار اموالهم فى الصناعة . وقد كان لاستغلال المستعمرات والاحتكارات اثر كبير فى زيادة راس المال المتراكم .

اما سمبارت Sombart فيعتبر ان الراسمالية نظام اقتصادى مثالى نمى منذ سنة ١٥٠٠ ، وبلغ ذروته فى الفترة من ١٧٦٠ الى ١٩١٤ حين اخذ فى الاضمحلال تدريجيا . وتميز هذا النظام بالتقدم الفنى والحرية الاقتصادية ، كما يتميز بحافز الربح دون اعتبار للنتائج الاجتماعية .

وتحليل ماكس ويبر Max Weber لنمو الراسمالية شيق ومثار خلاف فى نفس الوقت ، فهو يرجع نمو الراسمالية فى القرن السادس عشر الى فترة الإصلاح . فقد كانت الكنيسة الكاثولوكية لاتشجع السعى وراء الربح وتجميع الثروات ، وهى احدى مميزات الراسمالية ، أما تعاليم لوثر فتحفز كل فرد على تأدية عمله على أحسن وجه ممكن اذ أنه فى تحقيق هذا مثل أعلى للاخلاق . ولم يعارض لوثر سوى الربا والاحتكار .

وخلاصة القول أن الطوائف التى تفرعت من الكاثولوكية دعت الى العمل على جمع الثروات بشرط عدم الانغماس فى الشهوات ، فالارباح مقدسة شأنها شأن الاجور والفائدة وذلك بشرط عدم استغلال الفقراء

وأن الكسل والاهمال خطيئة كبيرة . وهكذا فان حركة الاصلاح شجعت المنظمين والراسماليين على السعي وراء الارباح قدر الامكان ، وكان للتحذير من التبذير أثره الواضح فى تراكم الاموال وزيادة الادخار واضاف ان اغلبية المنظمين فى الدول التي تعددت فيها الطوائف المسيحية كانت من البروتستانت .

ويعارض روبرتسون H. M. Robertson هذا الراي على اساس ان الانسان لايحتاج الى الحافز الديني ليسعى الى زيادة ثروته . ومماتجدر ملاحظته ان هناك عوامل اخرى هامة بخلاف حركة الإصلاح الديني ساعدت على نمو الراسمالية ، منها نمو الشعور القومي ، والتقدم العلمي والسياسات المتحررة .

وهناك مدرسة ترجع نمو الراسمالية الى انتشار التجارة في القرون الوسطى وتؤكد اهمية الحروب الصليبية فى تحقيق النمو الاقتصادى . فقد كانت النتيجة الرئيسية لهذه الحروب الدينية هى استعمار بعض البلاد وفتح أسواق البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط ، ويرتبط نمو الراسمالية بانهيار الاقطاع فالاسباب التى أدت الى انهيار نظام المقاطعة Manoy هى ذات الاسباب التى ادت الى نمو الراسمالية . فنظام تسوير الارض حل محل استعباد الفلاح وقيامه ببعض الاعمال دون أجر ، فنمت المدن ، وبدات طبقة الفنيين والمنظمين فى الازدياد . وكان لنمو المدن اثره الواضح في العمل على زيادة الانتاج الزراعى بقصد تسويقه بعد أن كان الهدف الاول هو الاكتفاء الذاتى فى القرية . كما كان لنمو المدن اثره فى زيادة الطلب على العمال وارتفاع الاجور ممـا عجل بحركة تحرير العبيد .

ولا يوجد ثمة دليل يشير الى الصراع بين الاقطاعيين والتجار الراسماليين كما يدعي ماركس ، الا اذا أسمينا تنافسهم للحصول على العمال تصارعا . وهناك مدرسة منها هنرى سى Henry Sea ترجع نمو الراسمالية الى فترة متأخرة . فهي تبرزاهمية الكتشفات الجغرافية وما نتج عنها من زيادة المعادن النفيسة كعامل فعال فى نمو الراسمالية . ويقول بعض الاقتصاديين أن نمو الراسمالية الصناعية جاء على أثر اضمحلال الاقطاع ونمو المدن . فقد نمى المنظم الصناعي خلال القرن السادس عشر . ومما لاشك فيه أن التصارع بين الامبراطور والبابا فى القرون الوسطى ترك المدنية حرة لتنمو فى ظل طبقة التجار .

نظرية روستو Rostow والانطلاق نحو النمو التلقائى

يقول بعض المؤرخين أن الراسمالية نمت بقيام الثورة الصناعية وما ادت اليه من مخترعات فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد جاء

عدد من المؤرخين المعاصرين خلال العشرين سنة السابقة برأى يقول ان نمو الرأسمالية التجارية والمالية وحتى الصناعية بدأ فى القرن السادس عشر . ومعنى هذا القول انه لايوجد اختلاف جوهرى بين التنظيم الاقتصادى فى القرن الثامن عشر والسابع عشر والسادس عشر . وفى هذه الحالة يتساءل البعض عن أسباب ازدياد معدل التنمية بقدر كبير فى القرن الثامن عشر .

وقد فسر روستو Walt Rostow هذا التضارب بنظريته عن الانطلاق نحو التنمية التلقائية . وتقول هذه النظرية ان عملية التنمية تتركز فى فترة قصيرة من الزمن تمتد مابين عشرين وثلاثين عاما يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهرية ويبدأ بعدها فى الانطلاق تلقائيا . وفترة التحول هذه تسمى بفترة الانطلاق ، وهى تعرف بالفترة التى يأخذ فيها معدل الاستثمار فى الزيادة بالقدر الذى يزيد فيه الدخل الحقيقى للفرد وهو ما يؤدى الى تغيرات جوهرية فى فن الانتاج تسبب زيادة الدخل التى تؤدى بدورها الى زيادة الاستثمار وبالتالى اضطراد نمو الدخل .

ويقسم روستو التاريخ الاقتصادى لاية دولة الى ثلاث مراحل ، مرحلة طويلة تمتد نحو قرن من الزمن تستقر فيها البيئة اللازمة للانطلاق والثانية مرحلة تمتد مابين عشرين وثلاثين عاما يستقر فيها الانطلاق ، ثم تأتى المرحلة الثالثة من النمو التلقائى على المدى الطويل تصاحبه فترات من التارجح ثم يأخذ النمو بعدها فى الإستقرار ويتخذ صورة حية .

ويقول روستو ان بداية فترة الانطلاق ترجع الى دافع حاسم فعال لم يعط فكرة عنه .

اما عن الفترة الطويلة التى تستقر وتنمو فيها البيئة اللازمة للانطلاق فيلخصها روستو كما يلى :

تبدأ هذه الفترة ببيئة زراعية تستعمل آلات بدائية وتدخر وتستثمر نذرا ضئيلا يكاد يكفى لمقابلة الاستهلاك والاحلال . وتأتى الى هذه البيئة فكرة تكون عادة من خارجها ، تنادى بامكان تحقيق التقدم الاقتصادى ، وتنتشر هذه الفكرة بين الطبقة المتعلمة او الطبقة المضطهدة التى لايكون ظروف اجتماعية خاصة تمنعها من استغلال الفرص . ويكون عادة الدافع غير اقتصادى مثل الرغبة فى امتلاك السلطة الاجتماعية ، والطموح السياسى ، والاعتزاز بالقومية وما شاكلها . وتنمو مجموعة من الرجال المنتجين تعمل على تجميع المدخرات وتحمل المخاطر فى سبيل تحقيق الارباح على الاخص فى التجارة ، فيتسع السوق وتأخذ المؤسسات المالية فى النمو مما يزيد من الائتمان والاستثمار . وتأخذ وسائل النقل والمواصلات فى الانتشار استنادا الى رأس المال الأجنبى

الذي يستهدف توسيع نطاق الاسواق للمنتجات الاجنبية ، واخيرا تبدأ المنشآت الصناعية في النمو وتركز انتاجها عادة على المنتجات التي تحل محل الواردات .

ونظرا لانتشار الوسائل الصحية تأخذ نسبة الوفيات في الانخفاض مما يؤدي الى زيادة معدل النمو في السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية . وقد يعجل هذا العامل او يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج الى ٥٪ من الدخل القومي وهو معدل يكاد يؤدي الى نمو الدخل القومي بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان . ويستمر هذا الحال الى فترة تتميز بضعف الكفاية الانتاجية نظرا لان نحو ٧٥٪ من السكان يعملون في الزراعة .

اما فترة الانطلاق فهي فترة معقدة واهم مايميزها ارتفاع معدل الاستثمار من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ، وهو معدل يؤدي الى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان . كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع . وتتميز كذلك بوجود او نمو جهاز الغذائية . وقد يعجل هذا العامل او يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد

وقد حدد روستو فترات الانطلاق لبعض الدول بصورة مبدئية كمايلي :

اسم البلد	تاريخ الانطلاق	اسم البلد	تاريخ الانطلاق
المملكة المتحدة	١٧٨٣/١٨٠٢	روسيا	١٨٩٠/١٩١٤
فرنسا	١٨٣٠/١٨٦٠	كندا	١٨٩٦/١٩١٤
بلجيكا	١٨٣٣/١٨٦٠	الارجنتين	١٩٣٥/—
الولايات المتحدة	١٨٤٣/١٨٦٠	تركيا	١٩٣٧/—
المانيا	١٨٥٠/١٨٧٣	الهند	١٩٥٢/—
السويد	١٨٦٨/١٨٩٠	الصين	١٩٥٢/—
اليابان	١٨٧٨/١٩٠٠		

وخلال فترة التنمية تظهر ثلاثة قطاعات في الاقتصاد القومي ، الاول القطاع الذي ينمو بصورة اساسية وهو القطاع الذي تتركز فيه المخترعات واكتشاف الموارد الجديدة ، والثاني هو القطاع الذي ينمو فيه الطلب المشتق على المواد الاولية (مثل الفحم والحديد بالنسبة الى الطرق الحديدية) ، والثالث القطاع الذي ينمو نظرا لنمو الدخل القومي والسكان والانتاج .

وهذا القول بطبيعة الحال عام ولا يمكن وصفه بأنه نظرية خاصة

بالتنمية الاقتصادية ، ويعارض المؤرخون فى امكان تقسيم التاريخ الى فترات بصورة دقيقة وان كانت دراسة التاريخ تسهل اذا حاولنا تقسيمها الى فترات . ولا تضيف نظرية روستو الجديد الى ما ذكره السابقون من الكتاب فى شان اهمية تكوين راس المال العينى ، والتقدم التكنولوجى ، واهمية المنظمين ، واتساع السوق ونمو التجارةالخارجية واهمية التغييرات الهيكلية التى تؤدى الى نقص اهمية قطاع الزراعة مع ارتفاع انتاجية الفرد فيه .

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية ـ تاريخها وحاضرها

ماهو الاختلاف بين أحوال الدول المتخلفة الآن وحالة الدول المتقدمة عند بدء انطلاقها الى النمو التلقائى ؟ تفيد الاجابة على هذا السؤال فى تقدير الصعوبات التى تواجه الدول المتخلفة فى سعيها نحو رفع مستوى المعيشة . يتبين من الدراسة السطحية لتاريخ العالم الغربى بين سنة ١٧٠٠ وسنة ١٩٥٠ وجود عدة عوامل فعالة فى تحقيق التنمـية . هل كانت هذه العوامل حدثتاريخى لاينتظر تكراره بالنسبة للدول المتخلفة الآن ؟ يختص هذا الفصل بالاجابة على هذه الاسئلة .

أوضحنا فيما سبق أن جميع النظريات من آدم سميث الى هانسن تعلل نمو دخل الفرد بأربعة عوامل رئيسية هى تكون رأس المال العينى ، ونمو السكان ، واكتشاف الموارد الجـديدة ، والتقدم التكنولوجى . وسنحاول على ضوء هذه العوامل بحث حالة الدول النامية عند انطلاقها ومدى انطباقها على حالة الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر .
عادت على المنتجات التى تحل محل الواردات .

ونظرا لانتشار الوسائل الصحية تأخذ نسبة الوفيات فى الانخفاض مما يؤدى الى زيادة معدل النمو فى السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية . وقد يعجل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد .

وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج الى ٥٪ من الدخل القومى ، وهو معدل يكاد يؤدى الى نمو الدخل القومى بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة فى السكان . ويستمر هذا الحال الى فترة تتميز بضعف الكفاية الانتاجية نظرا لأن نحو ٧٥٪ من السكان يعملون فى الزراعة .

أما فترة الانطلاق فهى فترة معقدة واهم مايميزهـا ارتفاع معـدل الاستثمار من ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومى ، وهو معـدل يؤدى الى زيادة الدخل القومى بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم لمقابلة الزيادة فى السكان . كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع . وتتميز كذلك بوجود أو نمو جهاز سياسى واجتماعى وتنظمى يرعى الرغبة فى التنمية الى الامام .

تراوح معدل الادخار والاستثمار فى الدول النامية عند انطلاقها بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من الدخل القومى . ويتراوح المعدل فى الدول المتخلفة

فى الوقت الحاضر بين ٢٪ ، ٦٪ ، وهكذا تعيش هذه الدول الاخيرة دائرة مفرغة نظرا لأنه لايمكن تحقيق معدل مرتفع التنمية بدون معدل مرتفع لتكوين راس المال العينى الذى يتطلب بدوره ارتفاع مستوى الدخول . وتواجه الدول المتخلفة مشكلة انخفاض دخل الفرد وبالتالى انخفاض معدل المدخرات والاستثمارات .

ويمكن تحقيق بعض الزيادات في الدخل القومي عن طريق التقدم الفنى الذى لايتطلب استثمارات كبيرة ، الا أن هذا رهن باكتشاف الوسائل الحديثة التى تلائم هذه الظروف .

ويجب ان نذكر فى هذا الصدد ملاحظتين هامتين ، اولاهما ان الثورة الصناعية التى شاهدتها الدول الغربية تميزت بالتقدم الفنى فى مختلف الاتجاهات اذ تقتصر التنمية على مجرد القيام بمشروعات معينة فى محيط المواصلات او الرى أو الزراعة ، وثانيتهما انه يتوفر لبعض الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر وسائل للنقل والمواصلات وللرى اكثر تقدما مما توفر للدول النامية عند بدء انطلاقها . ولا يبدو امام الدول المتخلفة سوى العمل على زيادة الادخار والاستثمار باعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد لزيادة الدخل القومى .

نمو السكان

كان عدد السكان فى اوربا صغيرا عند بدء الثورة الصناعية . وبتحقيق التقدم الفنى ، وزيادة اكتشاف الموارد الطبيعية ، واتساع نطاق الاسواق العالمية ، ارتفع الحجم الامثل للسكان ، وبقى العدد الفعلى أقل من هذا الحجم الامثل خلال فترة النمو السريع .

اما فى بعض بلاد أمريكا اللاتينية فى الوقت الحاضر فلا يحتمل ان تؤدى زيادة السكان الى زيادة نصيب الفرد من الدخل الا اذا قامت بمشروعات مناسبة للتنمية الاقتصادية . كذلك ينتظر فى أغلب بلاد الشرق الاوسط وآسيا ان ينخفض دخل الفرد بالرغم من ثبات الانتاجية الحديثة للسكان نظرا لارتفاع معدل الزيادة فى السكان . وهكذا يلاحظ ان مشروعات التنمية فى بلد يكون فيه عدد السكان أقل من الحجم الامثل تؤدى الى تشجيع مزيد من التنمية ذلك لان تشجع الاستثمار فى المبانى ، ووسائل النقل والمرافق العامة وتعمل على ثبات نسبة العمل الى رأس المال عند الحد الامثل طوال فترة التنمية الاقتصادية ، اما اذا كان حجم السكان الفعلى اكبر من الحجم الامثل فان ذلك يعوق التنمية ويحول دون تحقيق اية زيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى وبالتالى يبقى الادخار والاستثمار عند حد منخفض .

وبالاضافة الى ذلك يلاحظ ان نمو السكان فى الدول المتخلفة غير متنوع

لان ارتفاع نسبة المواليد والوفيات يؤدى الى ارتفاع نسبة الاطفال غير المنتجين الى مجموع السكان فضلا عن ان جزءا كبيرا منهم يموت قبل قيامه بالانتاج .

وفى ايجاز فان الدول المتقدمة حاليا انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل ان تواجه الزيادة الكبيرة فى عدد سكانها وذلك بعكس الدول المتخلفة حاليا التى واجهت الانفجار فى عدد سكانها قبل ان تأخذ فى الانطلاق .

ولعل أهم نتيجة لهذا هو انخفاض المعدل الحالى للدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتخلفة بالمقارنة بالدول النامية قبل انطلاقها . وبالرغم من صعوبة المقارنة بالارقام فان تقديرات فيليس دين

تشير بعد استبعاد أثر التغييرات فى مستوى الاسعار ، الى ان دخل الفرد فى انجلترا فى القرن الثامن عشر كان أقرب الى دخل الفرد فى الوقت الحاضر فى الارجنتين وشيلى الى دخل الفرد فى الهند وبورما . ومن الطبيعى أنه يمكن ادخار قدر أكبر من دخل يقرب من ٣٠٠ دولار سنويا بالمقارنة بدخل يبلغ حوالى ١٠٠ دولار سنويا .

ويرجع ارتفاع دخل الفرد فى أوربا عند بدء انطلاقها الى انها شاهدت قبل ذلك فترة طويلة من التقدم الزراعى ، ثم جاءت الثورة الصناعية فشجعت بدورها المزيد من الانتاجية فى محيط الزراعة بفضل انتشار المكننة . أما الدول المتخلفة فتعانى فضلا عن زيادة عدد السكان الزراعيين من انخفاض الانتاجية وتفتت الملكية .

اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة

بالرغم من ان نظريات التنمية الاقتصادية تؤكد اهمية اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة فانها تذكر ان هذا العامل لايكفى فى حد ذاته لدفع عجلة التنمية . ومما لاشك فيه ان اكتشاف الموارد الجديدة عامل هام فى تحديد مستوى الاستثمار الحالى بالنسبة للماضى ، ذلك لان استمرار معدل الاكتشاف فى المستقبل لا يؤدى الى نقص معدل الاستثمار بالمقارنة بالماضى . ويلاحظ انه بالرغم من ان كثيرا من الموارد الجديدة اكتشفت فى عدد كبير من الدول المتخلفة ، الا ان معدل التنمية فى هذه الدول لم يرتفع بقدر ملحوظ . ولا ينتظر ان يرتفع معدل الاكتشاف فى المستقبل بالقدر الذى يزيد من معدل الاستثمار . فلا تتوافر للدول المتخلفة موارد طبيعية وأراض غير مستغلة بالقدر الذى توافر للولايات المتحدة وكندا مثلا عند بدء انطلاقهما . فقد ادى توفر الموارد الطبيعية والاراضى الجديدة فى هذه البلاد الى نمو عدد كبير من المنظمين الذين قاموا بمجهودات ضخمة .

التقدم التكنولوجي

تؤكد نظريات التنمية اهمية زيادة معدل التقدم التكنولوجي بدلا من مجرد الاكتفاء بتحقيق تقدم تكنولوجي . والامل في ارتفاع معدل التقدم الفنى كبير بالمقارنة بمعدل اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة نظرا لان مستوى الكفاية الانتاجية الحالى منخفض فى الريف حيث تعيش الغالبية العظمى من سكان البلاد المتخلفة . وتنحصر المشكلة فى رفع الكفاية الانتاجية حتى تلحق بالدول النامية . ويكتنف هذا صعوبات ضخمة اذ ان ذلك يتطلب استثمارات كبيرة ، او اكتشاف وسائل جديدة اقل تكلفة تلائم الدول المتخلفة .

وتشير نظرية شومبيتر الى اثر المنظمين فى تطبيق وتقدم المخترعات. ومن المؤسف أن الدول المتخلفة تفتقر الى طبقة المنظمين الوطنيين . وقد كفلت حركة الاصلاح الدينى فى أوربا البيئة الملائمة لنمو هذه الطبقة ، فقد شجعت عوامل كثيرة على نمو وازدهار هذه الطبقة . اما فى الدول المتخلفة فيسعى الفرد المتعلم فى اغلب الاحيان الى أن يكون طبيبا أو محاميا او استاذا بالجامعة أو مهندسا أو موظفا بالحكومة ، أما الفرد الذى يتجه الى العمل الحر فهو مثل للفشل . كما ان احترام وتقدير المخترعات لاوجود له فى الدول المتخلفة .

ويمكن للحكومة فى الدول المتخلفة ان تحل محل القطاع الخاص فى الاكتشاف والتجديد . الا انه كما قال سنجر Singer تفتقر الدول المتخلفة الى العدد الكافى من الرجال المدربين فى الوظائف الرئيسية بالحكومة . فاذا تولى هؤلاء الناس على قلتهم مسئولية التنمية فانه يحتمل أن يهملوا الوظائف الروتينية للحكومة مما يؤدى الى سوء الادارة وهو اهم عامل يعوق التنمية الاقتصادية . واضاف سنجر إنه لا يفيد التنمية الاقتصادية خلطها بالقومية وغيرها من السياسات المحلية .

وتعانى الدول المتخلفة بالاضافة الى ذلك من عجز ميزان مدفوعاتها بينما يتطلب التقدم الفنى المزيد من تكوين راس المال العينى الذى بدوره يزيد من حدة العجز فى ميزان المدفوعات .

وعموما فان التقدم الفنى بالرغم مما يعوقه من مصاعب يبدو الامل الكبير الذى سوف يعاون على تنمية البلاد المتخلفة .

وقد تقدمت اوربا والعالم الجديد اثناء الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فارتفع عدد السكان من مستوى يقل عن الحجم الامثل مما ساعد على التنمية ، وصاحب نمو السكان الهجرة الى المناطق الغنية ، واكتشاف الموارد الطبيعية وارتفاع معدل التقدم التكنولوجي الذى شجع بدوره على اكتشاف المزيد من الموارد الجديدة

كما ادى نمو السكان الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية ، وبالتالى تكوين رأس المال العينى الذى اخذ فى الارتفاع بمعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان .

ولكن بالرغم من هذه الظروف لايبدو نمو الدول المتخلفة لا يبدو مستحيلا وان كان لايحتمل أن تتوافر عوامل التنمية بالكم والكيف الذى توافر للعالم الغربى عند بدء انطلاقه .

العوامل السياسية

تعاونت العوامل الاقتصادية والسياسية على نمو العالم الغربى خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، ففى خلال هذه الفترة كانت بعض الدول مثل امريكا وكندا ترزح تحت نير الاستعمار . وقد أتبعت انجلترا ، وهى أهم الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت ، سياسة التجارة الحرة نظرا لانها كانت تتمتع بمركز احتكارى فضلا عن اعتمادها الى حد كبير على الاستيراد والتصدير . وقد استثمرت انجلترا مبالغ ضخمة فى مستعمراتها وهو ماساعد كثيرا على نمو هذه البلاد .

واستطاعت الدول الاستعمارية أن تحقق الاستقرار السياسى فى مستعمراتها ، كما أن هذه الدول لم تظهر العداء نحو رأس المال الاجنبى ، فحتى الولايات المتحدة التى كسبت استقلالها بعد ثورة ضد بريطانيا لم يقف الشعور الوطنى حائلا دون استثمار رأس المال البريطانى بقدر كبير .

ولكن بالرغم من هذه الظروف لا يبدو نمو الدول المتخفة فاغلبها نال استقلاله ، ونمت به نقابات العمال ، كما أن بعضها يصعب التكهن بسياساته الاقتصادية وما تتخذه حكوماته من اجراءات قد تضر براس المال الاجنبى استنادا الى الشعور الوطنى وهو ما يضيف المزيد من المخاطر بالنسبة للاستثمار فى هذه الدول .

ان اغلب الاستثمارات الاجنبية التى تمت فى المستعمرات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر قام بها أبناء الدولة المستعمرة ذاتها ، فقد هاجر العمال وراس المال الى هذه المستعمرات . وكان المهاجرون ، وهم النواة لطبقة المديرين والمنظمين ، يتحدثون لغة بلادهم الاصلية ، ولهم نفس ثقافتها ، وهو ما زاد من ثقة رأس المال الاجنبى فى الاستثمار فى هذه المستعمرات .

والدول المتخلفة تحاول منذ البدء تحقيق الرفاهية فى أسرع وقت ممكن وذلك ماحدث فى الدول الصناعية التى عاشت فترات طويلة من التقشف والحرمان ولم تبدأ فى تطبيق مبادىء الرفاهية الا بعد زمن طويل من العمل المضنى فى محيط التصنيع . فالدول المتخلفة تسعى الى

تحقيق الرفاهية بين يوم وليلة ، ولهذا تصدر قوانين لمعاشات الشيخوخة والتأمين ضد البطالة ، وتؤمم الطب ، وتحدد ساعات العمل بأربعين ساعة في الاسبوع ، وما شابهها من السياسات . أما الدول النامية فاتبعت عند بدء نشأتها عكس هذه السياسات ، فلم تشجع نمو نقابات العمال بصورة فعالة قبل مضى فترة كبيرة . وتشير الدلائل الى ان مستوى معيشة الشعب الاوربي هبط في المراحل الاولى للثورة الصناعية . فقد كان مستوى المعيشة في الازقة في بريطانيا خلال القرن الثاني عشر اقل كثيرا من مستوى معيشة أهل الريف في تلك البلاد ، في ذلك الوقت ، بل يحتمل انه كان أقل من مستوى معيشة الفلاح الاندونيسي اليوم ، بعمل الكثير من الدول المتخلفة على نمو نقابات العمال قبل التصنيع ، بل وفي عدد من الدول المتخلفة تطالب النقابات ـ بايعاز من الحكومة ـ برفع الاجور ، وخفض ساعات العمل ، وغيرها من المطالب التي تحد من الادخار والاستثمار .

وأخيرا فكما ذكر هانسن يلاحظ ان النظام الضرائبي في الدول النامية عند بدء انطلاقها ساعد على انتقال الثروة من الفقراء ، وهم جمهور المستهلكين ، الى الاغنياء ، وهم طبقة المدخرين . فكانت اغلب الضرائب تفرض على الواردات والانتاج ، وعلى هذا وقع عبؤها على الطبقة الفقيرة خصوصا وان ضرائب الدخل او التركات لم تكن معروفة في ذلك الوقت. بل وكانت أغلب المصروفات الحكومية توجه لصالح الطبقة الغنية ذاتها ، كدفع الفائدة على الدين العام ، وعانة المشروعات الخاصة ، وتحسين وسائل النقل والمواصلات وما شاكلها . وبالرغم من عدم تمشي هذه الانظمة مع العدالة الاجتماعية فانها زادت من المبالغ المدخرة والمستثمرة مما دفع عجلة التنمية .

العوامل الاجتماعية

شجعت حركة الاصلاح الديني الميل الى الادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الانتاجية . وتفتقر الفئات ذات الدخل المرتفع في الدول المتخلفة الى الميل الى الادخار بسبب الرغبة في تقليد مستوى المعيشة الغربي وهو ما أدى الى زيادة الميل للاستهلاك وبالتالي نقص الميل الى الادخار .

كما يلاحظ ان الروابط العائلية قوية في الدول المتخلفة وهو مايحد من الرغبة من الهجرة ويؤدي الى توزيع ارباح الفرد بين عدد كبير من أفراد عائلته . وهذا الامر لايشجع الانتاج طالما ان عددا كبيرا من الناس يشترك في ثماره .

ومما لاشك فيه أن تقليد الناجحين والمتقدمين عامل فعال في دفع

عجلة التنمية وانماء القوة الخلاقة الكامنة فى النفس البشرية ، ولكن لا يجب ان يمتد التقليد الى استيراد السلع الكمالية وبالتالى زيادة عجز ميزان المدفوعات .

العوامل الفنية

وعموما فانه يمكن القول ان اغلب عوامل التنمية كانت انسب عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها منها عند الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر . فمقارنة الموارد الطبيعية التى توفرت للولايات المتحدة الامريكية وكندا منذ قرنين من الزمن بما يتوفر لليبيا وشرق الباكستان الآن تظهر التفاوت الكبير فى نصيب الفرد . حقيقة ان الاختلاف اقل اذا قارنا باندونيسيا ، ولكن يلاحظ من جهة اخرى ان نسبة عوامل الانتاج المختلفة من ارض وعمل ورأسمال عندكانت فى الدول النامية انطلاقها انسب لدفع عجلة الانتاج عما هو مشاهد فى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر ، اذ يلاحظ ارتفاع نسبة العمال فى الزراعة الى اجمالى العماله ، زيادة العمال عن القدر المطلوب ، ونقص الموارد الطبيعية ورأس المال .

وبالاضافة الى ذلك تواجه الدول المتخلفة مشكلة انتشار البطالة الامر الذى يحد من قدرتها على اختيار المشروعات الاكثر انتاجا نظرا لانها قد لاتحقق عمالة سريعة لمقابلة البطالة التى تمثل مشكلة اجتماعية شديدة الخطورة . وغنى عن القول ان المشروعات الاكثر انتاجا هى التى تساعد على الادخار والاستثمار وبالتالى رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب .

ومما يؤسف له أن اغلب المخترعات توفر العمل دون رأس المال ، وهو مايفتقر اليه الدولة المتخلفة . ويصعب على الدول المتخلفة اكتشاف المخترعات التى تناسبها ، وهى مشكلة تقابل مثلها الدول النامية عند انطلاقها ، اما انها حققت المخترعات تلائم ظروفها .

وفضلا عن ذلك فانه معدل تكوين راس المال العينى الى القيمة المضافة اعلى فى الدول المتخلفة عنه فى الدول النامية ذلك لان المشروعات فى الدول المتخلفة تتطلب انفاق مبالغ كبيرة على رأس المال الاجتماعى فى صورة مبان سكنية ، ومرافق عامة ، ووسائل نقل ومواصلات . وحتى فى محيط الزراعة فان تكلفة المشروعات مرتفعة بالنسبة لما تدره من قيمة مضافة نظرا للحاجة الى القيام بمشروعات للاصلاح الزراعى وتطبيق وسائل الانتاج الحديثة ، واستصلاح الاراضى ، وما شاكلها . وهنا تبرز دائرة مفرغة ، بمعنى أن الدول النامية بعكس الدول المتخلفة تستطيع أن تزيد من دخل الفرد بتضحيات اقل من الدول المتخلفة .

وتحتاج الدول المتخلفة الى اكتشاف وسائل انتاج تناسب امكانياتها .
هذا بالاضافة الى أن انشاء مصنع واحد ، كما قال روسنتين رود أن لا
ون مربحا ذلك لان نصيب منتجاته من الزيادة فى الدخل لايكفى لشراء
منتجاته ، ولهذا فان التنمية تتطلب انشاء عدد كبير من المصانع حتى
يد الدخل القومى فى مجموعة بالقدر الذى يكفى لخلق الطلب الفعال على
منتجاتها جميعها .

هل التنمية مستحيلة

اوضحنا فيما سبق أن الدول المتخلفة حاليا قد تمتاز عن الدول
لنامية عند بدء انطلاقها فى عامل واحد فقط هو تركز أغلبية السكان فى
قطاع رئيسى منخفض الانتاجية وتمكن فيه فرصة تطبيق وسائل الانتاج
الحديثة المتبعة فى الدول النامية . وحتى هذا الاحتمال مشكوك فيه ذلك
لان وسائل الانتاج الحديثة قد لاتلائم الدول المتخلفة .

ولن يعنى هذا أن الدول المتخلفة فى مركز اسوأ من الدول النامية عند
بدء انطلاقها ، اذ يمكن تحقيق التقدم اذا تكاتفت جهود كل من الدولة
المتخلفة والدول النامية على تحقيقه .

القسم الرابع

نظريات التخلف

الفصل الحادي عشر

النظريات العامة ـ الجغرافيا والتصميم

تقع اغلب الدول المتخلفة فى المناطق القطبية والمناطق الحارة ،ولايدل هذا على وجود ارتباط بين المناخ والنمو الاقتصادى ، فقد نمت حضارات وامبراطوريات فى كثير من المناطق الحارة ، كما ثبت ان الجو الحار لا يؤثر على الانتاجية . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المناخ المعتدل يلائم الزراعة ، أما الصناعة فلا تتأثر بالمناخ نظرا لسهولة نقل المصانع من بلد لاخر . واذا كان الامر كذلك فلماذا بقيت غالبية سكان دول المنطقة الحارة فى حالة تخلف دون أن تنتقل الى انشطة اخرى أكثر أكثر انتاجا ؟ قد يرجع ذلك الى ان سكان الدول المتخلفة يعانون ، كما يظهر من البيان التالى ، من سوء التغذية ونقص الوحدات الحرارية عن القدر المطلوب .

المنطقة والبلد	عدد الوحدات الحرارية	القدر المطلوب	النسبة المئوية للفرق
الشرق الاقصى			
سيلان	١٩٧٠	٢٢٧٠	ـ٢ر١٣
الهند	١٧٠٠	٢٢٥٠	ـ٤ر٢٤
اليابان	٢١٠٠	٢٣٣٠	ـ٩ر٩
الفليبين	١٩٦٠	٢٢٣٠	ـ١ر١٢
الشرق الاوسط			
قبرص	٢٤٧٠	٢٥١٠	ـ٦ر١
مصر	٢٢٩٠	٢٣٩٠	ـ٢ر٤
تركيا	٢٤٨٠	٢٤٤٠	+٦ر١
افريقيا			
موريتييس	٢٢٣٠	٢٤١٠	ـ٥ر٧
اتحاد جنوب أفريقيا	٢٥٢٠	٢٤٠٠	+٠ر٥
امريكا اللاتينية			
الارجنتين	٣١٩٠	٢٦٠٠	+٧ر٢٢
البرازيل	٢٣٤٠	٢٤٥٠	ـ٥ر٤
شيلى	٢٣٦٠	٢٦٤٠	ـ٦ر١٠
المكسيك	٢٠٥٠	٢٤٩٠	ـ٦ر١٧
أوراجواى	٢٥٨٠	٢٥٧٠	ـ٧ر٠

المنطقة والبلد	عدد الوحدات الحرارية	القدر المطلوب	النسبة المئوية للفرق
اوربا			
الدنمـــارك	٣١٦٠	٢٧٥٠	+١٤ر٩
فرنســا	٢٧٧٠	٢٥٥٠	+٨ر٦
اليـونان	٢٥١٠	٢٣٩٠	+٥ر٠
ايطاليــــا	٢٣٤٠	٢٤٤٠	-٤ر١
النرويج	٣١٤٠	٢٨٥٠	+١٠ر٢
المملكة المتحدة	٣١٠٠	٢٦٠٠	+١٦ر٩
امريكا الشمالية واستراليا			
استراليا	٣١٦٠	٢٦٢٠	+٢٠ر٢
الولايات المتحدة	٣١٣٠	٢٦٤٠	+١٨ر٥

اسباب نقص الانتاجية فى المناطق الاستوائية

تتميز المناطق الاستوائية بضعف التربة بالمقارنة بالمناطق المعتدلة فأراضى الغابات تتغذى على الورق الساقط من الشجر لهذا ما أن تقتلع الغابات حتى يظهر الرمل وتضعف التربة . كذلك تتعرض المحصولات الزراعية للآفات والامراض فضلا عن صعوبة التسميد وضعف الثروة الحيوانية .

وتقل مساوىء المناخ الحار بالتقـدم العلمى والفنى فى مكافحة الامراض ، واختيار البذور الجيدة ، واستعمال السماد ، وتقدم وسائل النقل والانتاج .

واخيرا يجب الاشارة الى أن البلاد المتخلفة لاتقع جميعها فى المناطق الحارة ، فكوريا مثلا تقع فى المنطقة المعتدلة كما أن نمو بعض البلاد لم يكن بسبب تحسن مناخها .

الفصل الثانى عشر

النظريات العامة : نظرية بوك

حاول بعض الاقتصاديون وعلى رأسهم بوك J.H. Boeke استنباط نظرية تنطبق على الظروف الاجتماعية للدول المتخلفة ونظرية بوك عن الازدواج الاجتماعى ذات أهمية فى هذا الصدد .

خدم هذا الكاتب مدة طويلة فى حكومة أندونيسيا وعمل أستاذا للاقتصاد الشرقى فى جامعة لاون . وبالرغم من أنه بنى نظرية على خبرته باندونيسيا الا انه ذكر أنها تنطبق على الدول المتخلفة عامة .

ويعرف الازدواج الاجتماعى بالحالة التى يتعارض فيها النظام الاجتماعى المستوردة من الخارج مع النظام الاجتماعى السائد داخل البلاد ويشير الى ان اغلب النظم الاجتماعية المستوردة هى الراسمالية ، وقد تكون فى بعض الاحيان نظما اشتراكية أو شيوعية أو مزيجا منها وتطبق الراسمالية أو غيرها من المذاهب على نظام اجتماعى سابق عليها وهو ما يؤدى الى عدم امتزاجها مع النظام الداخلى ، فالشرق شرق والغرب غرب ولا يمكن لها أن يتقابلا . وفى ظل هذا الازدواج يوجد قطاع له مطالب محدودة وقطاع مطالبه كثيرة نظرا لانه يعيش على المستوى الغربى .

ففى القطاع البدائى يؤدى لرتفاع الاسعار ، بعكس الحال فى الدول النامية ، الى نقص الانتاج نظرا لانه مطالب لاسرة محدودة ، كما يؤدى انخفاض الاسعار الى زيادة الانتاج رغبة فى مقابلة المطالب الضرورية للأسرة . فمطالب الاسرة فى هذا المجتمع البدائى تحددها عوامل أجتماعية وليست اقتصادية ، فلا يتوافر حافز للربح فضلا عن أن الارباح غير منتظمة بالقدرالذى يجعلها من قبيل الدخل.ويلاحظ كذلك فى هذا المجتمع ضعف الميل للاستثمار وعدم الرغبة فى تحمل المخاطر .

وكل هذه المظاهر عكس ما يحدث فى القطاع الصناعى أو القطاع الراسمالى ، ففى هذا القطاع يسود المنطق بينما يتغير القطاع البدائى بالسلبية والقنوط .

من أجل هذا التضارب فان نظريات الاقتصاد الغربية لا تنطبق على البلاد الشرقية ، فنظريات الإقتصاد الغربية مبنية على أن المطالب

غير محدودة ، كما انها تفترض وجود اقتصاد نقدى وغيره من التنظيمات التى لا تتوافر فى المجتمعات الشرقية .. كما ان النظريات الغربية تشرح الظواهر فى النظام الراسمالى ، اما النظام فى الشرق فهو سابق على النظام

تنفيذ السياسات

وقد انعكست هذه الصورة القاتمة على السياسة التى يقترحها بوك فهو يدعو الى أن تتخلى الدول النامية عن مساعدة الدول المتخلفة وذلك لان محاولة تنميتها على النسق الغربى تودى الى نتائج عكسية فوجود قطاعين مختلفين متضاربين يجعل من المستحيل اتخاذ سياسة موحدة للاقتصاد القومى فى مجموعه فالسياسة التى تناسب قطاعا تضر بالقطاع الاخر .

فالعقلية المنتشرة بين المزارعين تعوق تطبيق وسائل الانتاج الحديثة ، وحتى فى الصناعة يصعب تطبيق وسائل الانتاج الاوربية . ولا تستطيع الحكومة حل مشكلة البطالة نظرا لان مطالب الشعب محدودة وهو مايعوق التنمية الاقتصادية .

لهذه العوامل يرى بوك أن التنمية سواء فى الصناعة او الزراعة لابد وأن تكون بطيئة وعلى نطاق ضيق .

ومما لاشك فيه أن بوك تاثر بالبيئة التى عاش فيها فى أندونيسيا (١٩٠٠ ــ ١٩٣٠) ، ففى خلال هذه الفترة فشلت المجهودات التى قامت بها هولندا فى تحقيق اى تقدم اقتصادى ، فانخفض نصيب الفرد من الدخل ، وذهبت أرباح الاستثمارات المحققة الى جيوب الهولنديين والاجانب وهم طبقة المنظمين .

ولاشك أن الازدواج الاجتماعي الذى اشار اليه بوك مظهر من مظاهر التخلف ، فالانتاجية منخفضة فى القطاع الزراعي ، ومرتفعة نسبيا فى القطاع الصناعى والتجارى . والتغلب على هذا الازدواج من الصعوبة بمكان .

ولو صح قول بوك لكانت كل المجهودات التى تقوم بها الدول المتخلفة للانطلاق نحو التنمية التلقائية دون جدوى .. والحقائق تشير إلى عكس ذلك ، فمطالب الشعب ليست محدودة كما يقول بوك ، فالميل للاستهلاك مرتفع فى الدول المتخلفة وليس أدل على ذلك من أن أى زيادة فى الارباح يحققها الزارعون تصرف فى وقت قصير على السلع الاستهلاكية كذلك يصعب موافقة بوك فى شأن صعوبة تطبيق التقدم التكنولوجى فى الدول المتخلفة ، فهناك الكثير من المصانع والمؤسسات التى تدار بكفاية .

الفلاحون يتذوقون حياة المدن بمقاهيها وملاهيها ولن يترددوا فى الهجرة
ا متى سنحت الفرصة . كما ان الحافز على الانتاج فى البيئة البدائية
قل عن الحافز فى أوربا أو غيرها من البلاد النامية والدلائل تشير الى
س ماجاء به بوك فى شأن أثر ارتفاع الاسعار على الانتاج .

هل الازدواج مظهر شرقى

ذكر بوك أن الازدواج موجود فى امريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق
بعض الدول الاوربية ذاتها ، ومن أبرز الأمثلة ايطاليـــا ، وحتى فى
الولايات المتحدة وكذا توجد بعض المناطق المتخلفة . كما أن كثيرا من
الصفات التى يتميز بها المجتمع الغربى منتشرة فى بعض المجتمعـات
الشرقية ، ومنها السعى وراء الربح والاستثمار فى المشروعات الطويلة
الأجل .

كما أن رأى بوك فى شأن عدم انطباق النظريات الاقتصـــادية
الغربية على الدول المتخلفة غير صحيح تماما فمن الممكن تطبيقها بشرط
ان نأخذ فى الحسبان هيكل الدول المتخلفة . واذا كانت هناك بعض
الاختلافات فهى فى الدرجة وليس فى النوع .

الفصل الثالث عشر

النظريات الجزئية : الثقافة ، والهيكل ، والدافع ، والتنظيم

بالرغم من اننا نعارض نظرية بوك عن الازدواج الاجتماعي فاننا نؤكد اهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية في التنمية الاقتصادية ، فهذه العوامل ، كما قال بلدوين وميير Baldwin and Meier لاتقل أهمية عن العوامل الاقتصادية ذاتها . ويتعين أن يصاحب مشروعات التنمية بعض التغييرات الهيكلية والاجتماعية ، مثل خلق طلب جديد ، وقوى محركة جديدة ، ووسائل جديدة للانتاج ، ومؤسسات جديدة تعمل على زيادة الدخل القومي . واذا وجدت عوائق دينية يجب تغييرها ، كما أنه يلزم أن ينتشر في الشعب الشعور بالثقة والايمان بامكانه التحكم في الطبيعة بتعلم الوسائل الحديثة . وعموما يجب أن تكون الرغبة في التنمية هدفا هاما من أهداف الشعب ومقدساته .

نظرية النجاح والتنظيم :

ذكر الاستاذ ماكيلاند Prof. McClelland ان الاقتصاديين لم يهتموا بالعوامل النفسانية نظرا لان الخبراء في علم النفس لم يقدموا حقائق محددة الى المهتمين بالتنمية الاقتصادية . ويمكن تلخيص رأى ماكيلاند فيما يلى :

١ ــ تعتمد التنمية الاقتصادية على الاعمال الممتازة التى تقوم بها طبقة المنظمين .

٢ ــ والدافع الى الانتاج المرموق غير واضح ولكنه يتضمن الرغبة الصادقة في تحقيق التقدم .

٣ ــ تشير بعض الدلائل والاستنباطات الى توفر هذا الدافع في الدول النامية وندرته في الدول المتخلفة .

٤ ــ ان تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة يتطلب زيادة الافراد ذوى الكفاية الممتازة والتنظيم الممتاز .

لهذا يوصى ماكيلاند بتغيير الدوافع والمقدسات في أفراد الشعب وذلك بالاقناع والتعليم وادخال تعديلات جوهرية في النظام الاجتماعى

والتدريب الخلقي وعلى الاخص في أيام الطفولة . وبهذه الطريقةتنتشر الدوافع والمقدسات منذ البداية ، وبمعنى آخر فان ماكليلاند يرى أن الانطلاق نحو التنمية يتطلب فترة طويلة تستقر وتنمو فيهـا البيئة النفسانية اللازمة لهذا الانطلاق .

نظرية هاجن عن الانتقال الى التنمية الاقتصادية :

تعتمد نظرية هاجن Hagen على علم النفس ، فهي تقول ان تكوين رأس المال يدفع التنمية الاقتصادية ذلك لان الاستثمار الجديد هو الوسيلة الاساسية لتطبيق التكنولوجيا الجديدة . وعلى هـذا فان عملية التنمية هي دفع عجلة التكنولوجيا من حالة الركود الى حالة التقدم المستمر .

وقد أورد الكاتب النموذج التالى لعوامل التنمية وهو يتكون من (أ) هيكل الانتاج وهو يتضمن وسائل الانتاج الفنية ، ومعدل التقدم الفنى ، وتكوين الانتاج ، ومعدل الادخار والاســـتثمار ، وتـكوين الاستثمارات ، (ب) الهيكل الاجتماعى ، وهو يتضمن المحيط الجغرافى، والعلاقة بين الطبقات ، والعلاقات الشخصية ، (جـ) تكوين الشخصية، وهو يتضمن المعرفة والنظرية العالمية والمطالب ، واخيرا (د) المقدسات فيما يتعلق بالعمل والانتاج .

ويرجع النقص فى عدد المنظمين فى البيئة المتخلفة الى أن هيكل الانتاج ، والهيكل الاجتماعى ، وتكوين الشخصية ، والمقدسات كلهـــا لا تشجع الانتاج . لهذا فان دفع التقدم يتطلب تصـديل قيم جميع العوامل التى أوردها فى نموذجه .

فالاقتصاد الزراعى يتميز بالتخلف والروابط العائلية والطاعة العمياء للكبار الامر الذى يحد من امكان التقدم الفنى وتطبيق الجديد من وسائل الانتاج . اما فى البيئة النامية فلا تتدخل العوامل الشخصية فى الانتاج . واخيرا ذكر هاجن أن تحقيق التقدم الفنى يتطلب تعديل القيم الاجتماعية للبيئة وذلك باتساع أفق الشعب ونطـاق معرفته وخبرته واحترامه للحرف والصناعات المختلفة . ويشير هاجن الى صعوبة تحقيق هذه التطورات فى فترة قصيرة ولكن من الممكن تحقيقها اذا كانت الهزة الخارجية شديدة بقدر كاف .

الفصل الرابع عشر

النظريات الجزئية : الازدواج التكنولوجى والانفجار السكانى

تستوعب الزيادة فى السكان فى الدول المتخلفة الزيادة المحققة فى الدخل الامر الذى لم تصادفه الدول النامية عند بدء انطلاقها . فقد اخذ الدخل فى الزيادة فى الدول النامية بقدر يفوق معدل الزيادة فى السكان وهو ما ادى الى خفض معدلات الخصوبة .

وتغاير التطورات فى الدول المتخلفة ماحدث فى الدول النامية لعدة أسباب . فعندما اتصلت الدول الاستعمارية بالدول الاسيوية والافريقية فى القرن السادس عشر لم تكن هذه الدول الاخيرة مكتظة بالسكان بالنسبة لمواردها الطبيعية . وفى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حين اقتصرت علاقة الدول الاستعمارية بهذه المناطق على التجارة ، تقدمت الدول الاوربية نحو الانطلاق التلقائى ولم يسجل سكان اسيا وافريقيا زيادة كبيرة .

وفى القرن التاسع عشر تقريبا تحولت علاقة الدول الاوربية بآسيا وافريقيا من مجرد التجارة الى الاستعمار والاحتلال والتوطن . فنظرا لاقامة الاوربيين فى بعض هذه المناطق قاموا بمحاربة الامراض والاوبئة ، وعملوا على تحسين المستوى الصحى حماية لانفسهم . وقد امكنه تحقيق بعض الزيادات فى الدخل القومى فى هذه المناطق مما أدى الى زيادة السكان خصوصا بعد أن اتجهت معدلات الوفيات نحو الانخفاض . أما معدلات الخصوبة فبقيت عند مستواها المرتفع ذلك لان الانجاب لا تنخفض قبل مرور فترة طويلة من الزمن يطرد فيها نمو نصيب الفرد من الدخل القومى . وبمعنى آخر يعكس الانفجار السكانى فى بعض بلاد آسيا الفجوة الزمنية بين انخفاض معدلات الوفيات واتجاه معدلات الخصوبة نحو النقص .

يضاف الى ذلك أن الزيادة فى الدخل التى أمكن تحقيقها تركزت فى القطاع الزراعى واستخراج المواد المعدنية ، وهذا لم يؤد الى نمو المدن وسكان الحضر عموما وبخاصة أن الاستعمار لم يشجع نمو الصناعة أو طبقة المنظمين . ومما لاشك فيه انه يتعين أن يصاحب التصنيع زيادة فى سكان الحضر الى أن يرتفع مستوى المعيشة بصورة فعالة تعمل على نقص الميل للانجاب .

نظرية هاجن عن منطقية السكان

يعارض هاجن Everett Hagen رأى المدرسة شبه المالتسية التى تقول ان نمو السكان يعوق التنمية الاقتصادية . فهو يؤكد انه كلما تقدمت الدول فى محيط التكنولوجيا كلما زاد الدخل ، وتعود الشعب على مستوى معيشة معين يعمل على خفض معدلات الخصوبة . الى نقص معدلات الوفيات وبالتالى ارتفاع معدل الزيادة فى السكان صحيح ان زيادة دخل الفرد والتقدم التكنولوجى فى المرحلة الاولى يؤدى الا انه فى المرحلة الثانية تتجه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض بسبب بقاء نصيب الفرد من الدخل القومى فى مستوى يجاوز حد الكفاف ، وهكذا تنخفض معدلات الزيادة فى السكان وهو مايعاون على تحقيق زيادة اكبر فى نصيب الفرد من الدخل القومى . ويستمر الحال هكذا حتى يبلغ كل من معدل الوفيات ومعدل الخصوبة حده الادنى .

ويبدو أن هاجن كان متفائلا اذ انه يتصور ان النمو الاقتصادى سوف يكون تلقائيا لفترة جيل او جيلين ، ونسى ان خبرة الدول الاوربية ذاتها تشير الى مرور فترة تمتد الى حوالى خمسين أو سبعين سنة بين انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة . ويتعين على الدول المتخلفة فى هذه الفترة الحرجة التى تهدد بانفجار السكان أن تنجح فى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة فى السكان . ونأمل أن يتحقق هذا ، كما قال هاجن نفسه ، اذ ان استمرار السكان فى الزيادة فى البلاد الآهلة بالسكان جيلا آخر يؤدى الى عواقب وخيمة .

وبالاضافة الى ذلك لم تأخذ نظرية هاجن فى الحسبان الطبيعة المزدوجة للاقتصاد المتخلف الذى ينقسم الى قطاعين رئيسيين : الاول القطاع الصناعى الذى يحقق المزيد من التقدم التكنولوجى والزيادة فى الدخل ، والثانى القطاع الزراعى الذى يصعب فيه تطبيق وسائل الانتاج الحديثة ، ومن ثم يبقى نصيب الفرد من الدخل فيه منخفضا . ولهذا فانه بينما يميل معدل الانجاب نحو الانخفاض فى القطاع الصناعى يستمر هذا المعدل دون اى تغيير فى القطاع الزراعى ، وهو مايستغرق فى نهاية المطاف الزيادة فى الدخل القومى .

وتدل الاحصائيات السكانية على انه ما أن تبدأ حركة التصنيع حتى يرتفع معدل النمو فى السكان الى ان يبلغ حده الاعلى الطبيعى وقدره ٣٪ ، مما يعوق التنمية خصوصا وان نصيب الفرد فى اغلب الدول المتخلفة لا يجاوز ١٠٠ دولار سنويا . ويتعين على هذه الدول أن تنجح فى هذه الفترة بالذات فى رفع نصيب الفرد من الدخل الى

٢٠٠ دولار سنويا بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في السكان اذ انه لا أمل في انخفاض معدلات الخصوبة قبل أن تمر فترة طويلة من الزمن .

ضغط السكان كدافع التنمية

ذكرنا عند بحث نظرية مالتس انه لايحتمل ان يشجع نمو السكان الاستثمار الذاتي في الدول المتخلفة مثلما حدث في الدول النامية عند انطلاقها . فاذا زاد عرض العمل عن الطلب فلن يحقق اطراد الزيادة في السكان معدلا امثل بين العمل ورأس المال وأن يؤدي بالتبعية الى زيادة الطلب الفعال على المساكن والمرافق العامة . ويقول البرت هيرشمان Albert Hirshman أن ضغط السكان في الدول المتخلفة قد يدفع الشعب الى تحسين طرق الانتاج ، وبالتالي ينمي فيه الثقة في امكان رفع مستوى معيشته بمجهوداته الخاصة .

وهذا القول يتفق وقول ارنولد توينبي Arnold Toynbee في ان تقدم الحضارة مرجعه الى الرغبة في تخطي المصاعب الجمة التي تكتنف الدول المتخلفة . فعلى حد قول دوزنبري Duesenberry يعمل الناس بكل السبل على تفادي اي انخفاض في مستوى معيشتهم ، فيلجأون الى خفض مدخراتهم ، وزيادة ايراداتهم ، وتحديد عدد افراد عائلاتهم . لهذا لا يوصي هيرشمان الدول المتخلفة بمنح اعانات عائلية ذلك لان ضغط السكان عامل فعال في تشجيع التنمية .

والانفجار السكاني يمكن أن يدفع الدول المتخلفة الى التنمية مالم تكن هناك بعض الظروف الخاصة التي اوردها فيما يلي تحت عنوان الازدواج التكنولوجي .

الازدواج التكنولوجي

لم تؤد التنمية الصناعية في الدول المتخلفة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى زيادة نسبة العمالة في الصناعة من مجموع القوى العاملة . وينقسم الاقتصاد المتخلف الى قطاعين رئيسيين ، الاول القطاع الزراعي ، والثاني القطاع الصناعي الذي يستعمل العدد والالات التي توفر العمل والعمال ويكون فيه المعدل الفني للعمل الى رأس المال ثابتا وذلك بعكس القطاع الزراعي الذي تتعدد فيه المعدلات وتتغير بحسب الظروف والاحوال . لهذا تتجه الزيادة في السكان الى قطاع الزراعة الامر الذي يؤدي في مبدأ الامر الى زيادة الرقعة المنزرعة وغلة الارض ولكنه عندما يتم استغلال جميع الاراضي الجيدة يأخذ معدل

العمال الى رأس المال في الارتفاع ، وتنخفض بالتالي الانتاجية الحدية للعمل ، وتتفشى البطالة المقنعة ، وينعدم الحافز على الاستثمار حتى ولو توفرت بعض المدخرات . وهكذا لا تتقدم وسائل الانتاج وانتاجية العمل وتتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية .

وتزيد البطالة المقنعة كما حدث في بعض البلاد اذا حاولت نقابات العمال فرض حد أدنى للاجور ، أو اذا حاولت المزارع الكبيرة زيادة المكننة التى توفر العمل والعمال .

التعارض بين الانتاج والعمالة

أوضح الاستاذ رتشارد ايكاوس Richard Eckaus التعارض في الدول المتخلفة بين تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الانتاج بأكبر قدر ممكن وذلك لانه هيكل الطلب لايتفق مع هيكل عوامل الانتاج المتوفرة . فاذا كانت نسبة العمل الى رأس المال مرتفعة تفشت البطالة الهيكلية في القطاع الذى يستعمل العدد والآلات التى توفر العمل ، والقطاع الذى يستخدم معدلات متغيرة من العمل ورأس المال . ويقول ايكاوس ان البطالة الهيكلية تزيد كلما حاولت الحكومة أو نقابات العمال رفع الاجور ، أو كلما تقدمت التكنولوجيا التي توفر العمل وتزيد من رأس المال ، أو كلما زاد السكان بمعدل يفوق معدل تكوين رأس المال العينى .

فاذا استغرق القطاع الصناعى رأس المال الموجود ، فان العمالة لن تزيد الا بقدر محدود لان نسبة العمل الى رأس المال ثابتة تقريبا في هذا القطاع . لهذا يضطر العمال الجدد في حالة عدم نقص انتاجهم الحدى عن الاجور الي الاتجاه نحو القطاع الزراعى حيث تتغير فيه معدلات العمل الى رأس المال . ويؤكد ايكاوس في هذا الصدد ان اية محاولة لتعديل الحد الادنى للاجور لن تحل مشكلة البطالة المقنعة .

الملخص والنتائج

تظهر نظرية الانفجار السكانى ونظرية الازدواج التكنولوجى بعض خصائص البلاد المتخلفة . فكما ذكرنا تتميز الدول المتخلفة بارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة الامر الذى يؤدى الى انخفاض انتاجية العامل الزراعى بقدر كبير بالمقارنة بالدول النامية . اما القطاع الصناعى فيتميز بالانتاجية المرتفعة . والسؤال الآن هو لماذا لا ينتقل العمال من الزراعة الى الصناعة حيث الانتاجية مرتفعة ؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر خاص بالاسباب التى تحد من امكان انتقال رأس المال من قطاع الصناعة الى قطاع الزراعة حيث ترتفع الانتاجية الحدية لرأس المال ، وليس

ادل على ذلك من أن استثمار الفائدة فى قطاع الزراعة ترتفع الى معدلات خيالية !

وهنا نواجه حلقة مفرغة ، فالعمال لا ينتقلون الى الصناعة بسبب قلة راس المال المستثمر فى الصناعة عن القدر الذى يستوعبهم ، فكل مشروع صناعى يتطلب عددا وآلات ذات مستوى عال فضلا عن ان معدلات العمل الى راس المال ثابتة لا تتغير

كذلك فان عرض رأس المال فى الزراعة محدود فضــــلا عن أنه لا يستغل فى تطبيق وسائل الانتاج الحديثة نظـرا لانخفاض مـرونة استبدال راس المال بالارض بالرغم من ارتفاع مرونة استبدال العمــل برأس المال .

ويبدو أن السبيل الوحيد للتغلب على البطالة المقنعة فى الزراعة ، كما قال ايكاوس ، هى زيادة عرض العامل النادر . ومن المؤسف ان العامل النـــادر فى الزراعة هو الارض . فاذا كانت مســاحة الأراضى الزراعية محدودة فان السبيل الوحيد لزيادة حجم الوحدة الزراعية توطئة للمكننة هو استيعاب الفائض من العمال الزراعيين فى الصناعة والخدمات أولا ، وهذا يتطلب استثمار راس المال فى قطاعى الصناعة والزراعة معا . وهكذا يتضح أن ندرة راس المال هى العائق الاساسى .

وهناك ميل فى بعض الدول نحو اهمال الزراعة وتركيز مشروعات التنمية فى قطاع الصناعة ، كما حدث فى ألمانيا الشرقية . وقد أدى هذا الى زيادة العمال الزراعيين ونقص المســاحة المنزرعة بل وانخفـــاض الانتاجية بسبب عدم توفر الماكينات اللازمة للزراعة .

والحل السليم هو القيام بمشروعات متناسقة واسعة النطـــاق تستهدف التصنيع وزيادة الانتاج الزراعى فى نفس الوقت .

الفصل الخامس عشر

النظريات الجزئية : الاستعمار والتجارة الدولية

يرى مالتس ومل ان نمو التجارة الدولية صمام امن يؤجل الركود الاقتصادى ، وهذا القول ينطبق على أوروبا فى القرن التاسع عشر . اما فى وقتنا الحاضر فيلاحظ أن التجارة الخارجية لم تعاون الدول المتخلفة على رفع مستوى معيشتها ذلك لانها شجعت الازدواج الاقتصـــادى فضلا عن أن اسعار التبادل تتجه فى المدى الطويل فى غير صالح الدول المتخلفة التى تتمثل اغلب صادراتها فى المواد الاولية والغذائية .

الآثار السيئة والآثار المساعدة :

اشار الاستاذ هلامينت Prof. Hla Myint الى ان بالرغم من زيادة صادرات الدول الاسيوية والافريقية عدة امثال خلال القـــرنين التاسع عشر والعشرين ، فان مكرر الاستثمار بقى منخفضا نظرا لتركز الانتاج فى المنزوعات التى توفر العمل مما ادى الى تركز فائدتها فى أيدى قلة من الناس ، فزيادة الدخل لم تنتقل من يد الى أخرى وبالتالى لم يعم نفعهـــا ، بل على العكس شـــجعت زيادة الطلب على الواردات الاستهلاكية .

وذكر منيت ان النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية لا تنطبق على الدول المتخلفة ، فنمو التجارة الخارجية لم يؤد الى اتساع السوق وتطبيق المزيد من التخصص فى العمل ، وبالتالي دفع عجلة التنميـــة الاقتصادية . وأضاف ان نظرية القيمة النسبية تفترض التوظف الكامل لعوامل الانتاج قبل ان تدخل الدولة فى محيط التجارة الدولية . وتقول نظرية ميل أن الدولة المنعزلة تبدأ فى الاتجار مع الدول الاخرى متى توفرت لديها منتجات تزيد عن حاجتها ، ولهذا تتمكن من زيادة صادراتها دون نقص الانتاج المحلى . وكذلك تفترض نظرية القيمة النسبية مرونة انتقال عوامل الانتاج من نشاط اقتصادى الى آخر . اما نظرية ميل فتعارض بحق هذا القول .

والخلاصة ان منيت يشير الى ان ضغط السكان يؤدى الى خسارة مزدوجة للدول المتخلفة ، أولها بسبب تناقص الغلة ، وثانيها نتيجـــة لتحويل الموارد من الاستعمالات المنتجة الى الاقل انتاجية .

وبالرغم من ذلك يؤكد منيت أهمية تشجيع الصادرات رغبة فى الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لمشروعات التنمية . واشار الى ان العون الاجنبى يساعد فى هذا السبيل .

الاستاذ ميردال والاثر العكسى للتجارة الخارجية

ذكر ميردال Prof. Myrdal ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتخلفة لم تؤد الى تساوى الانتاجية الحدية والدخول بين هذه الدول بل على العكس أزداد التفاوت بين أنتاجية الدول النامية والدول المتخلفة . فنمو أتجاه ما لا يقابله نمو عوامل فى أتجاه مضاد بل على العكس تدفعه فى نفس أتجاهه عوامل أخرى معاونة . فحتى فى الدولة الواحدة يؤدى عدم تساوى الدخول والانتاجية بين اقليم وآخر الى ارتفاع معدل النمو فى الاقليم الغنى وركود الاقليم الاقل انتاجية .

والعوامل السكانية احدى العوامل التى تزيد من الاختلال نظرا لان الاقليم المتخلف يكون فى العادة مكتظا بالسكان وتكون فيه معدلات الانجاب مرتفعة . وهذا العامل ، بالاضافة الى هجرة الشباب الى الاقليم الاكثر رخاء يجعل هيكل السكان غير مشجع للتنمية نظرا لنقص القوى العاملة وزيادة نسبة الاطفال وكبار السن .

وضرب الكاتب المثل بايطاليا بعد توحيدها فذكر أن فقر الجنوب قد عاق تنفيذ المرافق العامة وادى الى نقص نصيبه من المشروعات الانتاجية وقد كان لاتساع نطاق التجارة بينه وبين الشمال اثره فى ركود ما كان لديه من صناعات وتركزها فى الشمال .

حقيقة أن نمو اقليم له آثار طيبة على الاقاليم الاخرى ، فنمو المدن مثلا يؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والمواد الخام . وبالرغم من ذلك لايوجد سبب واضح لتوازن العوامل المؤخرة مع الاثار الطيبة بل العكس تطغى العوامل المؤخرة على الآثار التوسعية خصوصا اذا كانت الزيادة فى الدخل والعمالة فى القطاعات النامية أعلى بكثير من المعدل السائد فى المناطق والقطاعات الاخرى .

واشار ميردال الى ان ابحاث هيئة الامم المتحدة اثبتت ان الاختلافات الاقليمية أكبر فى الدول الفقيرة منها فى الدول المتقدمة ، واضافت انه يمكن تعليل هذه الظاهرة الاحصائية بأنه كلما زادت معدلات التنمية فى بلد ما كلما عم نفعها على القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى .

وذكر ميردال ان الاستعمار لعب دورا كبيرا فى عرقلة انتشار

الاثار الطيبة لنمو بعض قطاعات الدول المحتلة ، فقد اتخذت سياسات بقصد الحد من نمو الصناعة ، كما لم تتخذ اية خطوات ايجابية للحد من العوامل الاجتماعية التى تسبب الركود . وعملت الدول الاستعمارية على نمو القطاعات التى تنتج وتصدر المواد الاولية اللازمة لصناعتها .

عرض العمال غير المحدود

وقد وصل الى نفس النتيجة آرثر لويس Arthur Lewis فى مقال له عن التنمية فى البلاد التى يكون فيها عرض العمل زائدا عن الطلب .

وقد ذكر أن الزراعة تتطلب فى عدد محدود من الايام (كالحصاد والحرث) عددا كبيرا من العمال بحيث يخشى ان يؤدى نقل عدد من العمال الزراعيين الى الانشطة الاخرى الى خفض الانتاج وذلك مالم تزد الآلات الزراعية ، وهو ما يتطلب انفاق مبالغ ضخمة . لهذا يعارض القول بأن عرض العمال للقطاع الصناعى مرن .

ولكن فى هذا الراى بعض العيوب ، فلو افترضنا ان القــوى العاملة فى بلد ما تبلغ ٢٠ مليون فردا ، وانه تم تحويل ٤ مليون فرد منها الى الصناعة ، وان راس المال العينى اللازم لكل فرد من عدد وآلات نحو ٢٠٠٠ دولار ، فان ذلك يعنى انفاق نحو ٨٠٠٠ مليون دولار . فاذا كانت القوى العاملة فى البلد تزيد بنسبة ٢٪ سنويا ، فان توظيف هذا القدر نحو ٤٠٠ الف عامل) يتطلب اســتثمار نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويا أى بنسبة ١٠٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى الصناعة ، وهو مايفوق امكانيات الدول المتخلفة . لهذا فان عرض العمل للصناعة غير محدود فى واقع الامر بالنسبة للطلب .

ويوصى آرثر لويس الدول المتخلفة التى تكون فيها الموارد الطبيعية محدودة بالنسبة للسكان (مثل اليابان ومصر والهند والمملكة المتحدة) بأن تصدر المنتجات الصناعية وتستورد المواد الزراعية .

اسعار التبادل

اشار حديثا عدد من الاقتصاديين الى ان اتجاه اسعار التبادل فى غير صالح الدول المتخلفة فى المدى الطويل يعوق تنميتها . وهنا يجدر التفرقة بين مشكلتين ، الاولى تعرض حجم واسعار صــادرات الدول المتخلفة الى تقلبات كبيرة فى المدى القصير ، والثانى ميل اسعار التبادل فى غير صالحها فى المدى الطويل .

وتتعلق المشكلة الاولي بالاستقرار الاقتصادى فى الدول المتخلفة وهى موضوع الفصل الرابع والعشرين . أما بالنسبة لاتجاه أسعار التبادل فى المدى الطويل فمن الضرورى التفرقة بين أسعار التبادل بين دولة وأخرى وبين الريف وخارجه بما فيه القطاع الصناعى فى نفس الدولة .

وكما ذكر الدكتور م . ك . عطالله فى كتابه عن التطورات طويلة المدى فى أسعار التبادل بين المنتجات الزراعية والصناعية ، تعتمد الدول المتخلفة على الصادرات من السلع الزراعية للحصول على جزء كبير من دخلها القومى ، وهو سبب رئيسى من أسباب تخلفها الاقتصادى ذلك لانه يعرضها الى تقلبات كبيرة ومصاعب جمة . وضرب المثل بسنة ١٩٣٠ حين انخفضت أسعار الصادرات الزراعية الى نحو النصف أو الثلث . واضاف أن الدول المتخلفة تعتمد فى تنفيذ برامج التنمية على الصادرات بغية الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء العدد والالات من الخارج .

أسعار التبادل الدولة فى مجموعها

وكان تقرير اللجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة عن التنمية الاقتصادية نقطة البدء فى النقاش الذى دار حول هذا الموضوع ، فقد ذكر التقرير أن الهدف الاول من حصول الدول المتخلفة على قروض أجنبية هو تمويل خطط التنمية . ولن يتحقق هذا الغرض مالم تتخذ الدول النامية الوسائل التى تكفل تحديد أسعار معقولة للسلع الراسمالية اللازمة للدول المتخلفة .

واشار التقرير الى أن ارتفاع أسعار السلع الراسمالية يعوق تنفيذ الدول المتخلفة لبرامجها . وطالب التقرير باعداد دراسة عن الاسعار النسبية لصادرات وواردات الدول المتخلفة .

وتشير أهم نتائجه الى ان الرقم القياسى لنسبة أسعار المواد الاولية الى أسعار السلع الصناعية انخفض من ١٤٧ فى الفترة بين سنة ١٨٧٦/١٨٨٠ الى ١٠٠ فى سنة ١٩٣٨ .

وانعكس اثر هذا على أسعار واردات بريطانيا (وأغلبها مواد اولية) بالنسبة لاسعار صادراتها (وأغلبها سلع صناعية) فانخفض الرقم القياسى من ١٦٣ فى السنوات ١٨٧٦/١٨٨٠ الى ١٠٠ فى سنة ١٩٣٨ . وتظهر الارقام الخاصة بالولايات المتحدة نفس الاتجاه .

واضاف التقرير ان اتجاه أسعار التبادل فى صالح بلد ما يمكنها

من استيراد كميات اكبر مقابل صادراتها ، وبالتالى يساعدها على توجيه قدر اكبر لمشروعات التنمية . وفى الختام ذكر التقرير ان اسعار التبادل مجرد عامل واحد ، وهى فى العادة ليست اهم عامل فى تحديد مستوى الدخل القومى والموارد المتاحة للاستثمار .

ويؤكد الدكتور هانس سنجر Singer اهمية التجارة الخارجيه بالنسبة للدول المتخلفة ، فيقول ان بعض الكتاب نسبوا التجارة الخارجية الى الدخل القومى ، وبالتالى وصلوا الى النتيجة التى تؤيدها الاحصائيات وهى أن التجارة الخارجية أقل أهمية فى الدول المتخلفة منها فى الدول النامية ، وهذا القول يجانبه الصواب ذلك لان التقلبات فى التجارة الخارجية من الاهمية بمكان نظرا لان الجزء من الدخل القومى الذى يزيد على حد الكفاف ضئيل جدا فى الدول المتخلفة ، وهذا القدر هو المصدر الاساسى لتمويل مشروعاته التنمية .

واتفق سنجر مع الدكتور بريبش Dr. Prebisch فى ان انتشار نقابات العمال واتحادات المنتجين أدت الى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية ، واضاف ان فوائد التقدم التكنولوجى فى الدول الصناعية توزع على المنتجين فى صورة دخول اعلى ، أما فى الدول المتخلفة ، والتى تتخصص فى انتاج المواد الاولية ، فتتوزع فوائد التقدم الفنى على المستهلكين نظرا لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية .

وهكذا تستفيد الدول الصناعية كمستهلكة للمواد الاولية وكمنتجة للسلع الصناعية ، فى حين تخسر الدول المتخلفة كمستهلكة للسلع الصناعية وكمنتجة للمواد الاولية . وهذا يحد بلا شك من قدرة الدول المتخلفة على التصنيع

ويعارض كولن كلارك Colin Clark ، آرثر لويس Arthur Lewis راى بريبش وسنجر ، فيقولان ان الانتاج الصناعى يزيد بمعدل اكبر من انتاج المواد الاولية لهذا ينتظر ان تتجه اسعار التبادل فى صالح المواد الاولية .

ويلخص الدكتور عطاالله الآراء المختلفة عن أسعار التبادل فيما يلى :

(١) يعتقد بعض الكتاب أن اسعار التبادل تتجه منذ فترة طويلة الى غير صالح المنتجات الزراعية بريبش ، وسنجر Prebisch and Singer أما البعض الآخر كلارك Clark ، كان Cahn ، أوبرى Aubrey فيعتقد انها تتعرض لدورات طويلة لا يمكن تبيانها .

(ب) يرجع انخفاض اسعار السلع الزراعية بالنسبة لاسعار السلع الصناعية الى فشل الاسعار فى توفيق نفسها مع الانتاجية فى

الزراعة والصناعة (بريبش Prebisch) ، او الى ان الطلب على السلع الزراعية لا يزيد بمعدل الزيادة فى الطلب على السلع الصناعية . ويضاف الى ذلك جمود عرض المنتجات الزراعية (سنجر) .

(جـ) ترجع الدورات طويلة المدى فى الاسعار الى الدورات الاستثمارية التى تتعاقب بين الدول الزراعية والدول الصناعية . وكانت الثورة الصناعية احدى هذه الدورات التى ادت الى انخفاض اسعار المنتجات الصناعية بقدر كبير . وشاهد العالم الآن ثورة مماثلة ينتظر ان تؤدى الى زيادة اسعار المنتجات الزراعية بنحو ٩٠٪ فى حوالى سنة ١٩٦٠ (ذكر هذا كولين كلارك سنة ١٩٢٤ ولم يتحقق هذا) .

(د) ولا يؤمن آرثر لويس بأن هذه الثورة الاخيرة سوف تنتشر، ويعتقد البعض الآخر ان نقص الطلب على المنتجات الزراعية الذى ينتج عن التقدم الفنى وزيادة الدخول (كان Cahn) سوف يحد من آثار هذه الثورة .

(هـ) يحدد العرض والطلب على كل من المنتجات الزراعية والصناعية اتجاه أسعار التبادل بينهما فى المدى الطويل . وتختلف تقديرات الكتاب عن الاتجاه المتوقع لاسعار التبادل باختلاف التطورات التى يتوقعونها فى عوامل العرض والطلب .

ويعارض هابرلر Prof. Häberler رأى سنجر وبريبس فى ان نقابات العمال واتحادات المنتجين فى الدول الصناعية عملت على رفع اسعار المنتجات الصناعية ، على اساس ان هذا الرأى يخلط بين الاسعار الفعلية والاسعار النسبية . كما انه عارض الرأى الذى بنى على قانون انجل Engel's فى انه كلما زادت الدخول زاد الطلب على المواد الغذائية بقدر اقل من الطلب على السلع الصناعية ؛ وقال انه مع تقديره لهذا القانون فانه لا يجب المبالغة فى الاستناد عليه .

الفصل السادس عشر

النظريات الجزئية : النمو المتوازن والمتقطع والدفعة الكبـــــيرة

يعارض عدد من الاقتصاديين فكرة التدريج فى التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية فى حد ذاتها عبارة عن مجمـــوعة من الدفعات المتقطعة . وتوحى هذه المجموعة من الاقتصاديين بالقيام بدفعة كبيرة من الاستثمار Big push تمكن من التغلب على الركود الاقتصادى وتحقيق قدر أعلى من الانتاج والدخل . ويمثلون الاقتصاد القومى بالسيارة أو بالطائرة التى تحتاج الى دفعة قوية لتبدأ فى سيرها .

وترجع نشأة هذا الراى الى النظريات القـــديمة الخاصـــة بالاقتصاديات الخارجية External Economics وتعرف الاقتصاديات الخارجية بأنها تلك التى يعم نفعها على المجتمع فى مجموعه وليس على عدد من المستثمرين أو فئة منهم . وهكذا فان أساس الفكرة قديم والحديث فيها هو تطبيقها على التنمية الاقتصادية .

روزنشتين رودان Rosenstein-Rodan والعوامل الثلاثة :

اوضح روزنشتين رودان أثر ضيق السوق على التنمية فى مقاله المنشور سنة ١٩٤٣ ، وعند اعادة كتابة بحثه ذكر ان الاقتصاديات الخارجية غير ذات اهمية فى نظرية السكون Static theory. وذلك بعكس الحال فى نظرية النمو او الحركة حيث يفترض توفر الاقتصاديات الخارجية التى تعاون على دفع عجلة التنمية .

وقد ميز رودان بين ثلاثة أنواع من الاقتصـــاديات الخارجيـــة . وهى عوامل غير قابلة للتجزئة والتقسيم : —

١ — وحدة عامل الانتاج ووحدة عرض راس المال الاجتماعى .

٢ — وحدة الطلب

٣ — وحدة عرض المدخرات .

ونظرا لعـدم قابلية كل من هـذه العـوامل الثلاثة الى التجزئة والتقسيم فان التقـدم خطوة بخطوة لن يضيف خطوة الى مجمـوع الخطوات . فهناك حد ادنى للاستثمارات اللازمة للتنمية وان كان هذا القدر فى حد ذاته غير كاف لضمان النمو . هذا هو لب نظرية الدفعة الكبيرة ، واساسها يرجع الى ضيق السوق فى الدول المتخلفة .

يزيد راس المال الاجتماعى من احتمالات نجاح الاسـتثمارات . وهناك حد أدنى لراس المال الاجتماعى ، يكون عادة فى مبدأ الامر أكبر من القدر المطلوب ثم لا تلبث الطاقة المعطلة أن تستغل بعد ذلك بالكامل. وهـذا الحد يتكون من مجمـوعة من المرافق العامة التى تؤتى ثمارها فى المدى الطويل .

واكد روزنشتين وحدة الطلب وعدم قابليته للتجزئة ، وقد ايد الاستاذ راجنار نيركس هذا الراى وعمل على نشره والدعاية له . والفكرة الاساسية فى هذه النظرية هى أن قرارات الاستثمـار ترتبط ببعضـها البعض ، ويتعرض كل مشروع فردى لمخاطر كبيرة تتعلق باحتمال تسويق منتجاته . وضرب روزنشتين مثله المشهور عن قيام مائة عامل متعطل فى اقتصاد مغلق بالعمل فى مصنع للأحذية . فما لم يقم العمال (هذه الحالة بصرف جميع أجورهم على شراء الاحذية فان المصنع لن يستطيع تسويق انتاجه ، وهو ما لا يتم فى واقع الامر ، ومن ثم يفشل المشروع. اما اذا بلغ عدد العمال عشرة آلاف عامل وارتفع عدد المصـانع الى نحو مائة مصنع مثلا تنتج السلع التى تتفق وهيكل استهلاك هـذا العـدد من العمال ، فان الطلب الفعال يكفى لاستيعاب منتجات هذه المصانع . وعلى هذا يكون المنتجون الجدد عملاء لبعضهم البعض ، وهو ما يؤيد نظرية ساى Say الخاصة بخلق سوق اضافية . وهكذا فان تكامل الطلب يقلل من مخاطر التسويق ويزيد بالتالى من فرص الاستثمار

وبمعنى آخر يوضح الكاتب صعوبة تجزئة القـرارات الخاصـة بالاستثمار ، ونضيف الى ذلك ان اربحية المشروعات فى المدى القصير تحـدد توزيع الموارد المتاحة بين الاسـتثمارات المختلفة . لهـذا يلزم فى الدول المتخلفة أن تقوم الحكومة باعداد مشروعات التنميـة كوحـدة واحدة وذلك لضمان زيادة الدخل القـومى بقـدر يكفل زيادة الطلب الفعال ، ومن ثم نجاح المشروعات فى مجموعها . وتنفيذ الحكومة لهذه المشروعات او قيام مجمـوعة من المنظمين بها أمر تنظيمى ، والمهم هو تدخلها فى اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار .

واكد روزنشتين اهمية ذلك فى خلق البيئة المناسبة للتنمية الامر الذى لا تحققه المشروعات الفردية غير المتناسقة .

نظرية ليبنشتين Prof. Leibenstein

أوضح الكاتب العلاقة بين حجم السكان والاستثمار ودخل الفرد وذكر أن زيادة الاستثمار تؤدى الى زيادة الدخل ، وبالتالى يتجه عدد السكان نحو الزيادة ، فاذا بدات دورة جديدة للاستثمار استمر دخل الفرد فى الارتفاع ، وهكذا فان دخل الفرد يضطرد فى الزيادة كلما زاد الاستثمار . وتزيد معدلات الزيادة فى دخل الفرد بعد فترة ما نظرا لان هناك حدا أعلى Biological قدره ٣ ٪ سنويا لزيادة السكان . وهكذا يتحقق النمو المتراكم . لهذا يوصى الكاتب بان يكون معدل الاستثمار فى البداية مرتفعا بالقدر الذى يؤدى الى زيادة دخل الفرد ويمكن من تحقيق المزيد من تكوين راس المال العينى والمدخرات المحلية .

وقد كان ليبنشتين ثاقب النظر فى شرحه للدائرة المفرغة الخاصة بالمنظمين فى الدول المتخلفة . فذكر أن المشكلة ليست فى نقص عدد المنظمين الاكفاء فى هذه الدول ، وانما فى أن الظروف تفرض على المنظمين الحرص الشديد فى القيام بمشروعاتهم . لهذا يلجأ المنظمون فى مثل هذه الاحوال الى القيام ببعض العمليات غير التجارية التى تمكنهم من الحصول على عائد اكبر وذلك بالاحتكار أو السلطة السياسية ، وهى اعمال فى حد ذاتها لا تزيد من المواد المتاحة ، وتضيع الجهد . وأخيرا أشار الكاتب الى أهمية الارباح لحفز المنظمين على القيام بالاستثمارات .

وقد حاول ليبنشتين تقدير الحد الادنى اللازم من الاستثمارات (وهو ما أسماه بالمجهودات) . وقد افترض عدة فروض معقولة فى شأن العلاقة بين معدلات الحياة للسكان ، والزيادة فى الدخل ، ومعدلات الخصوبة ، ثم انتقل بعد ذلك ، مرة بافتراض ان معدل راس المال العينى الى القيمة المضافة يبلغ ٣ : ١ ، ويبلغ مرة اخرى ٥ : ١ ، الى تقدير نسبة الاستثمارات المطلوبة الى اجمالى الدخل القومى ، وذلك لتحقيق زيادات معينة من الدخل . وقد قرر فى حالة بلوغ معدل الزيادة فى السكان ٢ ٪ سنويا خلال الخمس سنوات الاولى ، يرتفع تدريجيا الى ٨ر٢ ٪ سنويا بعد نحو خمسين عاما ، (وهو ما يتفق مع ما حدث فى اندونسيا فى خلال القرن التاسع عشر) ، وأن الحد الادنى اللازم من الاستثمارات يبلغ نحو ٢ر١٣ ٪ من الدخل القومى خلال الخمس سنوات الاولى ، يرتفع تدريجيا الى نحو ٧٢ر١٥ ٪ بعد ذلك .

التوازن عند المستوى المنخفض

وقد جاء رتشارد نلسون Richard Nelson فى نفس الوقت بنظرية مماثلة ، ففى رأيه أن الدخل يعتمد على راس المال العينى ، وحجم

السكان ، ومستوى الكفاية الانتاجية . ولا يمكن ان تتحقق ايه استثمارات جديدة صافية ما لم يجاوز الدخل حد الكفاف . ويزيد معدل الاستثمار بزيادة الدخل ، كما أن هناك حدا أدنى للاستثمار يقف عند المستوى الذى يكون فيه الدخل مساويا لحد الكفاف ، ومن ثم لن يزيد السكان . وعلى هذه تقع الدول المتخلفة فريسة لهذا الحد فى الظروف الآتية :

١ ـ اذا كان هناك ارتباط وثيق بين مستوى الدخل ومعدل الزيادة فى السكان .

٢ ـ اذا كان الميل نحو الادخار والاستثمار منخفضا .

٣ ـ اذا كانت الاراضى الزراعية محدودة .

٤ ـ اذا كانت وسائل الانتاج بدائية .

وقد واجهت هذه الظروف عددا كبيرا من الدول ، وكان السبيل الوحيد للخروج منها هو زيادة الدخل بمعدل اكبر من معدل الزيادة فى السكان . ولعل اضمن طريق لذلك هو تحقيق معدل للزيادة فى الدخل يجاوز ٣٪ سنويا ، وهو الحد الاعلى الطبيعى لزيادة السكان . وبهذا يمكن الانطلاق الى النمو التلقائى .

النمو المتوازن والنمو المختل

أوصى رجنار نيركس Ragnar Nurkse بالقيام بموجة كبيرة من تكوين رأس المال العينى فى عدد من الصناعات المختلفة ، وهو ما أسماه بالنمو المتوازن . وقد عارض هانس سنجر Hans Singer والبرت هيرشمان Albert Hirschman رأى نيركس ، واصرا على ان المطلوب ليس النمو المتوازن ، وانما استراتيجية حكيمة تهدف الى النمو غير المتوازن (Strategy of judicially unbalanced growth)

نظرية نيركس Prof. Nurkse

يشابه تحليل نيركس رأى روزنشتين رودان فهو يذكر مثل رودان عن مصنع الاحذية لتأييد وجهة نظره ، فالدخل المنخفض يعكس فى نظره الانتاجية المنخفضة ، التى ترجع الى نقص راس المال العينى ، الناتج بدوره عن نقص القدرة على الادخار ، وهكذا تكتمل الدائرة . والحافز على الاستثمار محدود بحجم السوق . وهذا القول تعبير حديث لقول آدم سميث ان التخصص فى العمل محدود باتساع السوق .ويضيف نيركس أن القدرة الانتاجية هى العامل الحاسم فى تحديد حجم السوق ، فالقدرة على الشراء تعنى القدرة على الانتاج ، التى تعتمد بدورها على توفر راس المال المستغل فى الانتاج . ويحد من ضيق السوق استعمال المنظم الواحد لراس المال وبذلك تكتمل دائرة مفرغة اخرى .

وللخروج من هذه الدائرة المفرغة يوصى الكاتب بالقيام بتكوين

راس المال العينى على نطاق واسع فى عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالى الطلب على منتجاتها . وتعتمد نظرية النمو المتوازن اساسا على الحاجة الى الغذاء المتوازن . ويرى نيركس ان توزيع المشروعات المتوازنة بين القطاع العام والخاص أمر تنظيمى ، كما أن التجارة الخارجية لن تؤدى الى التخلص من ضيق السوق فى الدول المتخلفة نظرا لصعوبة تصدير المنتجات الاولية بسبب عدم مرونة الطلب عليها وثبات حجمه . لهذا يلزم انشاء صناعات تحل محل الواردات وان يفرض عليها الحماية الجمركية . ولن يؤدى هذا السبيل فى نهاية المطاف الى نقص حجم الواردات فى مجموعها اذ أن زيادة الدخول بسبب التنمية سوف تؤدى الى زيادة الاستهلاك .

نقد سنجر للنظرية

عارض سنجر راى نيركس وعرف الدولة المتخلفة بانها تلك التى يعمل فيها ما بين ٧٠٪ و ٩٠٪ من سكانها فى الزراعة . واسترشد بتعريف ارثر لويس لعملية التنمية بانها عملية تستهدف زيادة نسبة الادخار من ٥٪ فقط من اجمالى الدخل القومى الى ١٥٪ وهذا التعريف يرادف ، فى راى سنجر ، خفض نسبة العمال فى الزراعة من ٨٠٪ الى ١٥٪ . وارتفاع معدل العمالة فى الزراعة يمثل دائرة مفرغة تعكس انخفاض الانتاجية ، وبالتالى ينحصر عمل العمال الزراعيين ، وهم الغالبية العظمى ، فى الحصول على الغذاء والكساء دون ادخار سوى قدر ضئيل .

وتمشيا مع قانون انجل Engel's Law يتفق الجزء الاكبر من الدخل المنخفض فى شراء السلع الغذائية والكساء الضرورى ، ولهذا فان الطلب على السلع والمنتجات الاخرى يقتصر على الجزء القليل الباقى من الدخول على قلتها ، وهو ما يحد بالتالى من فرص الاستثمار . لهذا تعتمد الدول المتخلفة على تصدير المنتجات الاولية الزراعية ، واستيراد المنتجات الصناعية .

ولا تجاوز انتاجية العامل فى الزراعة وفقا للاحصائيات ثلثى انتاجية العامل فى الاقتصاد القومى فى مجموعه . ومدلول هذا ان الهوة فى الانتاجية بين الاقتصاد الزراعى والصناعى فى الدول المتخلفة كبيرة جدا بالنسبة للدول النامية ، حيث يعمل فى الزراعة نحو ١٥٪ فقط من مجموع القوى العاملة . وفى الدول المتخلفة تبلغ انتاجية العامل فى الزراعة نحو ثلث انتاجية العامل فى غير قطاع الزراعة ؛ لهذا فان تحويل العمال من الزراعة الى غيرها من الانشطة هدف اساسى من أهداف التنمية . ولهذا التغيير الجوهرى اثره على مكرر الاستثمار اذ انه يدفع الانتاجية والدخل الى مستويات أعلى .

وبالرغم من تأييد سنجر للعمل الكبير دون العمل المجزأ فانه يعترض على نظرية النمو المتوازن لرودان ونيركس على اساس انها توصي بالقيام بمشروعات صناعية واسعة النطاق دون الاهتمام بالزراعة الامر الذى يؤدى الى مصاعب جمة . فنظرية انجل لم تقل ان الطلب على الغذاء لا يزيد على الاطلاق بزيادة الدخل ، وعلى الاخص حينما تزيد الدخول من حدود دنيا كما هو الحال فى الدول المتخلفة . لهذا يتعين على الدول المتخلفة أن تقوم بمشروعات واسعة النطاق فى الصناعة والزراعة على حد سواء اذا أرادت ان تتفادى عدم كفاية المواد الزراعية بالنسبة الى الطلب المتزايد ، وعلى هذا اذا أضفنا الى المشروعات المتعددة الواجب القيام بها فى الصناعة ، المشروعات الاخرى اللازمة فى الزراعة لجاوز اجمالى الاستثمارات المطلوبة طاقة الدولة المتخلفة بقدر كبير . وفى مثل هذه الحالة لن يكون النمو متوازنا . ولو أمكن لدولة ما القيام بهذا القدر من الاستثمارات فهى دولة غير متخلفة فى واقع الامر ، فان القيام بهذا القدر من الاستثمارات سابق لاوانه ويأتى فى فترة متأخرة خلال الطريق الى تحقيق النمو التلقائى .

ويفضل سنجر استراتيجية تستهدف تركيز الموارد المتاحة المحدودة فى الاستثمارات التى تزيد من مرونة وقدرة الاقتصاد القومى على النمو ، وذلك بتوسيع السوق ، وزيادة الطلب . ويقصد بذلك الاستثمارات فى راس المال الاجتماعى والاستثمارات التى تعاون على التغلب على العوامل التى تعوق التنمية . واضاف سنجر أن الخطأ الرئيسى فى نظرية النمو المتوازن هو انها لم تأخذ فى الاعتبار المشكلات الفعلية التى تواجه الدول المتخلفة واهمها ندرة الموارد المتاحة. فالتفكير الكبير نصيحة طيبة للدول المتخلفة ، لكن العمل الكبير فوق الطاقة عمل غير سليم .

واخيرا اشار سنجر الى ان نظرية النمو المتوازنة تفترض ان الدولة المتخلفة تبدأ من لا شيء ، وهو ما يخالف الواقع ، اذ ان لكل دولة مجموعة من الاستثمارات التى تمت فى الماضى. وتحتاج هذه الاستثمارات الى عدة مشروعات هامة اضافية تكملها وتوازنها وان كانت المشروعات المطلوبة فى حد ذاتها غير متوازنة . ومتى تم اعداد هذه المشروعات يظهر اختلال جديد يتطلب مجموعة جديدة من المشروعات التى تكملها وتوازنها وهذا السبيل فى نظر سنجر الطريق الاسلم للتنمية الاقتصادية .

استراتيجية هيرشمان عن التنمية الاقتصادية

وينقل هيرشمان Hirschman هذا الرأى لسنجر Singer بل ويذهب به الى مدى ابعد ، فيقول ان الاختلال المتعمد طبقا

لاستراتيجية موضوعة هو امثل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية . فهو يتفق فى كثير من الامور مع فيركس وسنجر ، ولا يعارض الحاجة الى دفعة كبيرة ، بل على العكس يقول أن القدرة على الاستثمار هى احدى العوائق الاساسية التى تواجه الدول المتخلفة ، وهذه القدرة تعتمد علىمقدار ما تم من الاستثمارات فى الماضى . واضاف ان هذه القدرة تأتى بالخبرة وتزيد بالمران ، وهذا المران يعتمد على حجم الاستثمارات الحديثة . ويؤكد هيرشمان ضرورة التكامل بين الاستثمارات ، ويقول ان هذا التكامل اكثر اهمية فى الدول المتخلفة عنه فى الدول النامية . ويعارض راى أوبرى Aubrey فى ان يتخذ التصنيع شكل مشروعات صناعية صغيرة فى المدن الصغيرة حتى يمكن الاقتصاد فى راس المال الاجتماعى . ويذكر أن الهدف الاساسى هو تشجيع الاستثمار المفروض وهو مايقتضى انشاء صناعات فى المدن الكبيرة تشجع نمو الصناعات التكميلية .

ويتفق مع سنجر فى أن الاخذ بنظرية النمو المتوازن يتطلب موارد وامكانيات ضخمة لا تتوفر للدول المتخلفة . ونظرية النمو المتوازن لاتعد فى نظره سوى محاولة لتطبيق علاج لا ينطبق الا على الدول النامية ذاتها كوسيلة لمحاربة البطالة . ففى الدول النامية تتوفر الصناعات والعدد والآلات والمديرين والعمال والعادات الاستهلاكية وتنحصر المشكلة فى زيادة العمال واستعمال الطاقات المعطلة ، وهى مشكلة تغاير مشكلة الدول المتخلفة .

ونظرا لان الدفعة الكبيرة فى الصناعة والزراعة فوق طاقة الدول المتخلفة فان هيرشمان يوصى بالقيام بدفعة كبيرة فى عدد من الصناعات او القطاعات الاستراتيجية . فتاريخ الدول النامية يشير الى ان التنمية لم تكن متوازنة فى جميع القطاعات ، وليس ادل على ذلك من أن بعض الانشطة نمت بقدر اكبر من القطاعات الاخرى . فقد بدات التنمية ببعض الانشطة والقطاعات الهامة التى جذبت معها الانشطة الاخرى ، وهكذا امتد اثرها من صناعة الى اخرى . وختم قوله بانه لا يجدر بنا قبول الراى اليائس الذى يقول أن التنمية يجب أن تكون متوازنة فى مبدا الامر نظرا لضيق السوق .

وقد اشار هيرشمان الى افضلية المشروعات الوسيطة ، ذلك لانها تشجع نمو الصناعات التى تمدها بالموارد ، والصناعات التى تعتمد على مواردها .

الفصل السابع عشر

ملخص نظريات التنمية الاقتصادية

فى هـذا الفصل نلخص الفصـول الستة السـابقة ، وفى الفصل الحـادى عشر تعرضنا الى ان المـوارد والمنـاخ تختلف اختلافا كبيرا فى الدول المتخلفة ، مما يصعب معه تعليل التأخر الاقتصـادى بعامل المنـاخ . ونظرية الازدواج الاجتمـاعى غير صحيحة ولكن الازدواج الاجتماعى ظاهرة ملحوظة فى الاقتصاد المتخلف ، كما أنه من الضرورى تغيير ثقافة الشعب تغييرا شاملا بما يشجع الانتاج والعمـل الجبـار والخلق والابتكار .

وتعرضنا فى الفصـل الثانى عشر الى العلاقة بين نمو السـكان والتنمية الصناعية ، وذكرنا أن تركز الاسـتثمارات فى المزارع الكبرى والتعدين بقصد التصدير لم يؤد الى تغييرات جوهرية فى الاقتصـاد القومى ، بل على العكس ادى الى زيادة السكان دون أن تنتشر بينهم الرغبة فى تطبيق التكنولوجية الحديثة . وقد ظهر نتيجة لذلك ازدواج تكنولوجى ، فقد تقـدم القطاع الصـناعى ، بينما بقى القطاع الزراعى متخلفا . ونظرا لان القطاع الصناعى يستعمل أحدث العـدد والآلات فان العمالة فيه لم تنم بقدر ملحوظ ، فتفشت البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة .

وتعرضنا فى الفصل الرابع عشر الى ان اتساع التجارة الخارجية، وتركز التصنيع فى قطاع التصدير ، لم يكن له أثر تعليمى على الشعب. فكما ذكر ميردال يبتعـد العـالم عن التوازن ، فالفروق بين القطاعات والاقاليم والدول النامية المتخلفة فى تزايد مستمر ، ويزيد من حدة هذه الفروق اتجاه اسعار التبادل فى غير صالح الزراعة والدول المتخلفة .

ثم تناولنا فى الفصل الخامس عشر نظرية روزنشتين رودان عن الدفعة الكبيرة ، ثم مسألة تقدير الحد الادنى للاستثمارات والمجهودات بحسب تعريف هارفى ليبنشتين ، ونظرية نلسن عن الفخ الذى تقع فيه الدول المتخلفة وهو لا يخرج عن دائرة الفقر المفرغة ، واستعرضنا أخيرا نظرية نيركس عن النمـو المتـوازن ونظرية سنجر وهيرشـمان عن استراتيجية النمو .

القسم الخامس

السياسات

الفصل الثامن عشر

الرفاهية الاقتصادية والتنمية

عرفنا التنمية الاقتصادية بأنها زيادة ملحوظة فى الدخل القومى وفى نصيب الفرد منه تتوزع على الانشطة وفئات الدخل المختلفة ، وتستمر لفترة طويلة تمتد الى جيل او جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية .

ومن الصعب القول بصورة قاطعة بأن الرفاهية تزيد بالتنمية . فالاقتصاد التقليدى للرفاهية لا يتدخل فى تحديد سلم التفضيل ، فأمر ذلك متروك للفرد ذاته . لهذا يهتم الاقتصاد بالاسواق باعتبارها السبيل الوحيد الذى يكفل اختيار المستهلك للسلع والخدمات التى يرغب فيها . ولم يتفق الاقتصاديون بعد على أمثل توزيع للدخل، وان كان من المتفق عليه أن امثل سياسة هى تلك التىتوزع الموارد بمايحقق اكبر قدر من الاشباع للمجتمع . ويمكن ان نعرف التنمية بتعريف مشابه ، وهو تحقيق اكبر قدر ممكن من الزيادة فى عرض السلع والخدمات واوقات الفراغ .

وقد ذكر ارثرلويس أن الفرد قد لا يكون أكثر سعادة كلما زاد دخله ، ولا يدخل ذلك فى محيط علم الاقتصاد الذى يقتصر دوره على بحث الوسائل التى تؤدى الى زيادة المنتج من السلع والخدمات . والميزة الوحيدة للتنمية الاقتصادية ليست فى زيادة السعادة وانما فى توسيع نطاق السلع والخدمات التى يستطيع الفرد الحصول عليها. فمما يميز الانسان عن الحيوان قدرته على التحكم فى بيئته وليست انه اكثر سعادة من الحيوان .

فكل فرد يسعى الى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته بزيادة السلع والخدمات التى يحصل عليها ، وكل فرد مستعد لمواجهة بعض التضحيات فى سبيل تحقيق هذا الهدف . ويحاول كل فرد أن يوازن بين المنفعة الحدية لمختلف السلع والخدمات منجهة ومقدار التضحيات اللازمة للحصول عليها من جهة أخرى .

ان التنمية من اختصاص الشعب الذى يجب ان يسعى الى تحقيقها . ولا يجب أن تهمل اطلاقا المطالب الحالية الضرورية للشعب فى سبيل رفع مستوى معيشة الأجيال القادمة . ان تحديد الجزء من الدخل القومى الذى يصرف على السلع الاستهلاكية والجزء الذى يستثمر فى مشروعات التنمية من اختصاص الشعب فى مجموعه نظراً لأن التنمية الاقتصادية تتطلب حداً أدنى للاستثمارات . لهذا يجب أن تحدد مقدار الاستثمارات بواسطة الحكومة جماعيا لا أن يترك الى الافراد تحديده حسب أهوائهم ودون تنسيق .

التنمية فى ظل حرية العمل

وقد ذكرنا فى الفصل السابع العشر انه لا يمكن حل مشكلات الدول المتخلفة بعوامل السوق وحدها ، دون تدخل الحكومة فى اتخاذ القرارات . وبالرغم من هذا لا يزال عدد من الاقتصاديين ينادى بامكان تحقيق التنمية الاقتصادية فى ظل الحرية الاقتصادية التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر .

فيقول بور ويامى Bauer and Yamey أن الدول المتخلفة تعانى من ضعف الجهاز الحكومى اكثر من اى شىء آخر ، وان الدول المتخلفة ليست بالتبعية دولا تفتقر الى الموارد الطبيعية . فقد نجحت الدول النامية فى الخروج من دائرة الفقر المفرغة باستغلال مواردها الطبيعية واستثمار المزيد من راس المال وتطبيق وسائل التنظيم والكفاية الفنية الحديثة . واذا اتبعت الدول المتخلفة نفس السبيل فانها ستحقق ما حققته الدول النامية . وذهب بور Bauer الى حد القول بأن الدول المتخلفة لا تفتقر فى واقع الأمر الى رأس المال والدليل على ذلك أن الدول النامية كانت متخلفة فى مرحلة من مراحل تاريخها ومع هذا استطاعت أن تزيد من معدل تكوينها لرأس المال العينى ؛ كما أن نمو المحاصيل النقدية فى الدول المتخلفة دليل على خطأ نظرية دائرة الفقر المفرغة . وكما هو واضح فان بور Bauer أهمل الاختلافات بين الدول المتخلفة حاليا وبين أوروبا خلال القرن الثامن عشر وامريكا خلال القرن التاسع عشر . ويقول بور أن قرارات المنظمين فى الدول المتخلفة وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية . ولكن نعارض هذا الراى على اساس أن احتمالات نجاح المشروع الفردى اقل من احتمالات نجاح خطة متناسقة للتنمية الاقتصادية ومن ثم يلزم تدخل الحكومة . وليس القصد من تدخل الحكومة انها أقدر من المنظمين فى الحكم على سلامة مشروع معين ، بل فى انها اقدر على الحكم على مدى نجاح مجموعة من المشروعات ، واقدر على تحمل مخاطرها . ومما لا شك

فيه أن تدخل الحكومة يزيد من اقبال المنظمين على القيام بالمشروعات المطلوبة .

المؤسسات الانتاجية الأجنبية والاستعمار

ونحن لا نتفق مع قول بعض الاقتصاديين مثل الن دونيسترون Allen and Donnithrone بأنه يمكن تنمية الدول المتخلفة بتشجيع المؤسسات الأجنبية على الانتاج فيداخل البلاد فخبرة الملايو واندونيسيا تشير الى أن مثل هذه المؤسسات لم تحول دون فقر البلاد المستعمرة بل انها كانت من عوامل الفقر والتأخر .

ولا يعنى هذا ان المؤسسات الأجنبية عديمة الفائدة بالنسبه للدول المتخلفة ، لأنه اذا وفقت هذه المؤسسات انتاجها مع مطالب التنمية الاقتصادية فى البلاد التى تعمل فيها كانت فائدتها أشمل وأعم . ولن يتحقق هذا بتركيز الاستثمار فى المشروعات الصناعية كبيرةالتكلفة اذ يجب أن توجه بعض رؤوس الاموال نحو رفع الانتاجية فى القطاع الزراعى . وعموما يجب تشجيع استثمار رأس المال الأجنبى بشرط أن يكون ذلك فى نطاق خطة التنمية لا أن يترك حرا يتصرف كما يشاء .

التدرج فى التنمية

يقول الاستاذ فرانكل Prof. Frankel أن التغيرات التى تحدث فى بلد ما بمعدلات متناسبة مع بعضها البعض لا تحدث اختلالا فى التناسق والتوازن بين الأجزاء المختلفة ، وبالتالى لا تؤدى الى عواقب اجتماعية . أما اذا كانت معدلات النمو غير متناسقة فقد يحدث أن قطاعا أو عدة قطاعات لا تذوب فى الحياة الاجتماعية للمجتمع بحيث يصبح الجماعة او البيئة خارج هذا القطاع كأن لا وجود لها .

والخلاصة أن التغييرات التى لا تتفق والموارد الاجتماعية واحتياجات البلد ليست تغييرات طيبة . كما أن الرأى الذى تقول بامكان تنمية الدول المتخلفة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة يقلل من أهمية المشكلات الاساسية التى تواجه الدول المتخلفه. وحذر الكاتب (فرانكل) من العواقب السيئة التى قد تنجم عن قيام الحكومة بمشروعات التنمية .

ولكننا نختلف معه فى هذا الراى لانه مع الاعتراف بأن التنمية قد تؤدى الى تغييرات اجتماعية وثقافية تضر ببعض الناس ، الا انه لا يمكن التوصية بألا تقوم الحكومات بمشروعات للتنمية اذا كانت

الغالبية العظمى من الشعب تؤيد الحكومة فى مسعاها نحو تحقيق هذا الغرض .

الحدية ، والتفاضل الاقتصادى ومرحلة التنمية

ان توجيه النصح امر بالغ السهولة فى الدول النامية صناعيا . ويتلخص النصح فى العمل على تحقيق النمو المضطرد والعمالة الكاملة بدن تضخم ، وتوزيع الموارد المتاحة بين الاستعمالات المختلفة دون توقع تغييرات هيكلية كبيرة . ويمكن للباحث الاعتماد فى توصياته على التفاضل الاقتصادى ، ومقارنة التكلفة الحدية الاجتماعية بالناتج الاجتماعى الحدى . وحين يتعرض الباحث للسياسات المالية والضرائبية والتجارة الخارجية والاحتكار فانه يبحث فى امور معروفة له . وهكذا يقتصر التخطيط الاقتصادى على اصلاح السوق الذى يحدد السياسات العامة التى تتبع .

التخطيط فى الدول المتخلفة ــ طريق النمو

وكما ذكرنا فى القسم الأول يوجد عدد من الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض وبالرغم من ذلك سارت التنمية الاقتصادية فيها قدما بحيث اضطرد نصيب الفرد من الدخل فى الزيادة . ويتوفر لمثل هذا البلد من المدخرات المحلية ، والضرائب ، والعون الأجنبى يسمح لهـا بتمويل وتكوين راس المـال العينى اللازم لتحقيق المـزيد من الزيادة فى الدخل . الا أن مثل هـذه الدول تعـانى فى نفس الوقت من بعض الصعوبات التى تتعلق براس المال والعمـال المهرة ، والمديرين والكفاية الانتاجية ، كما تعانى من تأخر بعض القطاعات الاقتصادية . وهـذه الصعوبات تحد من معدل النمو وتتطلب التخطيط .

وفى مثل هذه البلاد تكون عملية التخطيط اكبر من مجرد التمشى مع السوق . فالسوق ، والتصويت فى ساحته بواسطة المشترين ، لا يصلح ، كمؤشر للتغييرات الهيكلية اللازمة على الاخص فى القطاعات المتخلفة . فالتنميـة تتطلب اعـداد الخطط للتنسـيق بين القطاعات وتحديد الاستثمارات اللازمة لكل منها . ويقتضى التخطيط نوع من التفاضل الاقتصادى يستهدف المقارنة بين التكاليف . ويلاحظ أن مثل هذه المقارنة لا تبنى على التفاضل الحدى وحده ونظرا لوجود عوامل اجتماعية ذات اهمية بالغة .

الدول المتخلفة والراكدة

ويواجه الاقتصادى المشكلة الحقيقية فى البلاد التى يكون فيهـا نصيب الفرد من الدخل ثابتا أو متجها نحو الانخفاض أو يزيد بقـدر

ضئيل بحيث لا يكون هناك أمل كبير فى تحقيق التنمية التلقائية دون تغييرات جوهرية فى الاقتصاد القومى . ولا تنحصر المشكلة فى تثبيت وتوجيه النمو ، وانما فى دفع التنمية لتتخذ شكلا تراكميا بعد فترة ما. وهنا تبرز التغييرات الهيكلية كأهم مظهر للتنمية .

وليس للسوق المحلى فى مثل هذه البلاد اية فائدة فى التوجيه . والتخطيط ليس مجرد تقدير لتكلفة ومزايا مشروعات معينة تحقق زيادة فى الانتاج بنسب تتراوح بين ١٠٪ أو ٥٠٪ فى صناعات معينة ، وانما هو تقدير لتكلفة ومزايا زيادات مفاجئة فى الانتاج ترتفع الى مئات او الوف المرات ، وبمعنى آخر فان المشكلة ليست مجرد تقدير آثار خطوات معينة . ونضرب لهذا مثلا بمشروع التنمية وادى احد الانهار بما يتطلبه من محركات للقوى من محركات والالونيوم ، والسماد ومشروعات للرى . واختيار هذا المشروع دون غيره لا يتم على أساس مقارنة الانتاجية الحدية للمشروعات البديلة بل يبنى على عوامل اجتماعية هامة بالاضافة الى العوامل الاقتصادية .

وقد توفرت لدينا خلال العشر سنوات السابقة بعض البيانات والمعلومات عن الدول المتخلفة وقد حاولنا فى القسم الرابع أن نعرض نظرية عامة ، لا تشير بالضرورة الى ما يجب أن تقوم به كل دولة متخلفة اذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة بها ، وانما تعرض الهيكل العام لسياسة التنمية .

وتتلخص هذه النظرية فيما يلى :

١ ــ لا يعكس توزيع الموارد فى الدول المتخلفة المزايا النسبية للمشروعات المختلفة ، سواء بالنسبة للسوق الداخلية ، أو الاسواق الخارجية .

٢ ــ لهذا فان تنمية التجارة الخارجية للدول المتخلفة قبل تعديل هيكلها تعديلا جوهريا يعوق التنمية .

٣ ــ لاتصلح السوق كمؤشر لتوزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بقصد تحقيق اكبر زيادة ممكنة فى القيمة المضافة . ومن هنا تبرز الحاجة الى التخطيط . واهمية التخطيط لا تعتمد على اهمية كل من القطاع العام او القطاع الخاص وانما تنبثق من ضرورة تدخل الدولة لتعديل قرارات المنظمين .

٤ ــ يجب ان تكون الخطة طويلة الأجل بحيث تمتد الى نحو خمسة عشر أو عشرين عاما توزع خلالها المشروعات على خطط فرعية

يختص كل منها بخمس سنوات يراعى فيها هيكل الانتاج فى فترة الخطة كلها .

٥ ــ يجب أن يسبق اعداد الخطة دراسة شاملة للموارد الطبيعية والقوى العاملة (بما فيها الامكانيات الادارية والفنية) والموارد المالية المتوفرة خلال فترة الخطة . ويجب ان يتم تقدير توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بمراعاة تحقيق الانطلاق والتغييرات الهيكلية المطلوبة .

٦ ــ يؤدى التدرج فى مشروعات التنمية الى الفشل المحتم لهذا يجب أن تقوم الحكومات بمشروعات طموحة تستهدف تحقيق معدل للزيادة فى الدخل يجاوز الزيادة فى السكان وذلك حتى تتحقق التغييرات الهيكلية المطلوبة .

٧ ــ ضرورة العمل على حل مشكلة الزيادة فى السكان بصورة مباشرة اذا لم تؤد التنمية والتغييرات الهيكلية الى خفض معدلات الانجاب .

٨ ــ يجب التغلب على مشكلة الازدواج التكنولوجى بالعمل على زيادة انتاجية القطاعات المتخلفة ــ ويمكن تحقيق ذلك فى مبدأ الأمر بزيادة السماد والبذور المنتقاة ، على أن يلى ذلك العمل على مكننة الزراعة حتى يمكن السير قدما نحو النمو التلقائى . ويلاحظ أن مكننة الزراعة تتطلب نقل عدد كبير من العمال الزراعيين الى الانشطة الاقتصادية الأخرى .

٩ ــ يصاحب زيادة نصيب الفرد من الدخل نقص اهمية الزراعة فى الاقتصاد القومى . ويرجع هذا الى أن غالبية القوى العاملة تعمل فى الزراعة بوسائل بدائية ، والسبيل الوحيد لرفع الانتاجية هو مكننة الزراعة ولن يتيسر هذا قبل استيعاب الصناعة لجزء كبير من العمال الزراعيين وهذا السبيل يكفل الانطلاق نحو النمو المستقر .

١٠ ــ ان ترك عدد كبير من العمال فى الزراعة يمثل ضياع القوى العاملة .

١١ ــ ان الأمل قليل فى نقص خصوبة السكان الزراعيين وذلك ما لم ينخفض دخل الفرد الى حد خطير . واذا ادت المشروعات الصناعية الصغيرة الى زيادة الانتاجية ولم يصاحب ذلك نقص كبير فى معدلات الوفيات فان الخصوبة تنحو نحو الزيادة .

وفى ايجاز ترادف التنمية الاقتصادية تحويل جزء كبير من القوى

العاملة من الزراعة الى الأنشطة الاقتصادية الاخرى . ويأتى النمو المتراكم فى الوقت الذى يقل فيه عرض العمال فى القطاع الزراعى بما يشجع المكننة ، ولعل أحسن سبيل هو اعداد مشروعات تستغل عدم التوازن الموجود فى تحقيق اكبر قدر من الربط الدافع الى المزيد من المشروعات .

ولا توجد هناك اسباب تمنع الحكومات الديموقراطية من اعداد وتنفيذ مشروعات للتنمية ، ولا يحول دون ذلك توافر المنظمين فى القطاع الخاص . ولن يعنى اعداد خطة للتنمية احلال القرارات البيروقراطية محل حرية المستهلك فى الاختيار الحر داخل نطاق الاسواق . فتحديد مقدار الاستثمارات وأنواع ما تنفذه الحكومة لا يمكن تركه للاختيار الحر فى نطاق السوق نتيجة لما ثبت من عدم امكان تحقيق العمالة الكاملة فى الدول النامية بعوامل السوق وحدها . ومتى تم تحديد الهيكل العام فان المستهلك حر فيما يختاره من قرارات أخرى . ومن الطبيعى انه كلما زاد دخل الفرد كلما زاد القدر الذى يتصرف فيه بحسب ما يراه ، ويزيد الاقتصاد المختلط من احتمالات نجاح مشروعات التنمية وسياسات الاستقرار . فالحرية الاقتصادية لا تكفل تحقيق هذه الاغراض ، كما ان التخطيط التحكمى المادى لن ينجح فى هذا السبيل . فالتخطيط السليم يقتضى أن تختص الحكومة باتخاذ القرارات التى تستطيع اتخاذها بكفاية تاركة للسوق أن يتخذ القرارات التى يستطيع أيضا اتخاذها بكفاية .

الفصل التاسع عشر

بعض وسائل التنمية

فى بعض البلاد المتخلفة لا تنال سياسة التقشف او قبول العون الأجنبى تأييد الشعب . ونتعرض فيما يلى لبعض الوسائل التى يقترحها بعض الكتاب لتمويل خطط التنمية دون اللجوء الى التقشف او قبول العون الأجنبى .

استغلال البطالة المقنعة

يقترح بعض الكتاب أن تستغل الحكومات البطالة المقنعة وذلك بخلق وسائل جديدة لزيادة الانتاجية تلائم ظروف الدول المتخلفة ولا تكلف الكثير من الاموال . كما يقترح أن تعمل الحكومة على تحويل القوى العاملة المعطلة من الزراعة الى الصناعة وبهذا يرتفع الانتاج الصناعى دون أن ينخفض الانتاج الزراعى . فهناك بعض المشروعات الانتاجية التى تتطلب الكثير من العمل والقليل من رأس المال يمكن استغلال العمال فيها ، ومنها شق الترع والقنوات وبناء الخزانات والطرق ، وحتى صناعة الاسمنت لا تتطلب الكثير من الاموال .

وتوصى هذه المدرسة من الكتاب بأن تقوم الحكومات بفرض ضرائب مرتفعة على الفلاحين للحصول على المال اللازم لتمويل هذه المشروعات الى زيادة الانتاج الزراعى وهو ما يمكن للحكومة من فرض مزيد من الضرائب لامتصاص اغلب هذه الزيادة فى انتاج .

وقد اتبعت انجلترا هذا الطريق . لهذا لم يشارك العمال الزراعيون فى جنى ثمار التنمية فى مبدأ الامر . وقد عمل العمال عن ذكور واناث واطفال ، بين عشر الى اربعة عشر ساعة يوميا بأجر لايجاوز حد الكفاف . وكانت حالة الطبقة العاملة فى المدن أسوأ من حالة العمال الزراعيين بل ويقول بعض الكتاب أن حالة العمال الزراعيين فى انجلترا لم تكن احسن من حالة العمال الزراعيين فى بعض الدول المتخلفة . فقد اضطر العمال الى هجر الزراعة والعمل فى الصناعة بسبب انتشار نظام التسويق ، وعاشوا فى المدن فى حالة فقر مدقع . وفرضت أغلب الضرائب على المنتجات ووقع عبئها على الطبقات العاملة فى الوقت الذى

كانت فيه أغلب المصروفات الحكومية توجه نحو اعانة المؤسسات الجديدة وخدمة الدين العام وغيرها من الاغراض التى أفادت الاغنيـاء . وقد شجعت حركة الاصلاح التقشف والادخار . وحظر القانون حتى سنة ١٨٢٥ تكوين نقابات للعمـال ، كما لم تصـدر اية تشريعات للضـمان الاجتماعى . يضاف الى ذلك ان عدد سـكان انجلترا لم يجـاوز اربع ملايين نسمة عند بدء انطلاقها .

وبالرغم من هذه العوامل لم تكن التنمية الصـناعية فى انجلترا سريعة بالقدر الذى يتصوره البعض ، فقد اخذت ظروف اخرى معاونة تنمو على مر عدة قرون ، منها نمو التجارة الخارجية على اثر الحـرب الصليبية ، واكتشـاف الاراضى الجـديدة فى القـرنين الخامس عشر والسادس عشر .

والمثال الثانى هو روسيا السوفييتية التى استطاعت السير قدما نحو التصـنيع فى ظل نظام من الكبت الحكومى ، فحققت زيادة كبيرة فى الانتاج الصناعى خلال الخمس والثلاثين سنة الاخيرة . ولا يجب أن ننسى أن التصنيع الذى تم فى الفترة الاولى جاء على حساب الفلاحين الذين عانوا من الجوع والفاقة فى الوقت الذى استولت فيه الحكومة على اغلب منتجاتهم لتوفير الغذاء اللازم لسكان المدن .

وأساس النظام المقترح هو فرض ضرائب مرتفعة على المزارعين ، اولا لتشجيعهم على المحافظة على مستوى الانتاج بالرغم من نقص عدد العمـال ، ثم ثانيا لامتصـاص الزيادة فى الانتـاج والدخول لتمـويل مشروعات التنمية .

والنظام المقترح ليس بالسهولة التى يظنها البعض لعدة أسباب، أولها انه لا تتوفر العدد والآلات الرخيصـة التى تلائم احـوال الدول المتخلفة ، وثانيها ان بعض المشروعات الزراعية كالرى وشق الترع وبناء الطرق تتطلب عددا وآلات يلزم تدبيرها ، وثالثها أن تقدير البطالة المقنعة فى الزراعة مبالغ فيه وذلك ما لم ينتشر استعمال العدد والآلات .

ومما لا شك فيه ان المشروعات المقترحة تزيد من الانتاجية ولكن ليس بالقدر الذى يؤدى الى التنمية التلقائية ، كما ان هذه السـياسة لن تكون فعالة فى توسيع نطاق السوق . لهذا لا يمكن الاعتمـاد على هذه السياسة وحدها ، مع تقـديرنا لاهميتها ، اذا كان الغـرض هو تحقيق تنمية بمعدل يزيد على معدل الزيادة فى السكان واحداث تعديلات جوهرية فى هيكل النشـاط الاقتصـادى . لهذا يتعين زيادة الضرائب والمدخرات بقدر كبير أو اللجوء الى العون الأجنبى أو كلا الوسيلتين معا .

التمويل بالتضخم

يقول بعض الاقتصاديين ان اسهل الوسائل لتمويل مشروعات التنمية فى الدول المتخلفة هو طبع البنكنوت ، او الاقتراض من الجهاز المصرفى ، وبمعنى آخر اللجوء الى التضخم الذى يؤدى الى ارتفاع الاسعار ، وبالتالى يضطر الشعب الى الادخار اجباريا .

ولا توصى هذه المجموعة من الاقتصاديين بالاعتماد على التضخم بالقدر الذى لجأت اليه الدول العظمى لتمويل الحروب العالمية. فمثل هذا القدر من التضخم يهز الاقتصاد القومى ، ويؤدى الى تطورات سياسية واجتماعية خطيرة . فالتضخم يخفض من قيمة المدخرات ويحد من فائدة وثائق التأمين ، كما يؤثر فى مكافآت ترك الخدمة والمعاشات ودخول طبقة المنتجين فى المجتمع ، كالعمال ، والعلماء ، والمدرسين ، والفنانين ، وموظفى الحكومة ، والبوليس . وعموما يؤدى التضخم الى تسابق بين الاسعار والأجور يهدد القوة الشرائية ويقود الى عواقب اجتماعية وخيمة ، هذا فضلاً عن أن توزيع الموارد المتاحة بين الاغراض المختلفة يصبح من الصعوبة بمكان .

وحتى التضخم فى حدود ضيقة له الكثير من المساوىء وبالذات فى الدول المتخلفة نظرا لانها تعانى من توجيه بعض الاستثمارات نحو المضاربة واختزان السلع . ويشجع اتجاه الاسعار نحو الارتفاع مثل هذه الاستثمارات المجدية فضلا عن انه يزيد من صعوبة التصدير ويشجع الاستيراد وبذلك يختل ميزان المدفوعات .

ويرى بعض الاقتصاديين انه نظرا لان الدول المتخلفة تعانى من البطالة المقنعة فان الاقتراض من البنك المركزى لن يؤدى الى ارتفاع كبير فى الاسعار ، فالزيادة الاولى فى الدخول النقدية تؤدى الى استيعاب بعض العمال المتعطلين وزيادة انتاج السلع والخدمات . وهذا الرأى يفترض وجود طاقة معطلة فى الصناعة ، وتعارض لجنة آسيا والشرق الاقصى التابعة لهيئة الامم المتحدة هذا الرأى على اساس أن الدول المتخلفة تعانى من نقص رأس المال والكفاية الفنية . ويلاحظ ان الطاقة المعطلة فى الزراعة والصناعة محدودة جدا ، كما ان النظام الضرائبى ليس بالمرونة التى تكفل زيادة الضرائب كلما زادت الدخول . وغنى عن البيان انه كلما ارتفعت الاسعار كلما قل تحكم الحكومة فى الموارد المتاحة. واخيرا ان اغلب مشروعات الدول المتخلفة طويلة الامد ، بمعنى انها لا تؤدى الى زيادة الانتاج قبل مضى فترة طويلة من الزمن . ولا يوجد ثمة ما يؤكد ان الزيادة الاولى فى الدخول الناتجة عن التضخم سوف

تؤدى الى زيادة الميل للادخار نظرا للرغبة فى تقليد مستوى المعيشة الاوربى والامريكى .

التضخم او الاختلال الاقتصادى

يجب التفرقة بين التضخم العادى وبين عملية تمويل الحرب ، وبمعنى آخر بين الارتفاع التراكمى فى الاسعار وبين السياسة التى تستهدف خلق بعض العوامل التضخمية يعقبها محاولة للتحكم فى هذه العوامل وتفادى مساوئها . ولا ينتظر أن تنجح سياسة استحداث عجز فى ميزانية الدولة ، وما تؤدى اليه من ارتفاع فى الاسعار ، فى تشجيع الاستثمارات الخاصة . وتختلف عن ذلك السياسة التى تنتهجها الحكومة لتمويل مشروعات انتاجية كثيرة بقدر ترى الحكومة فيما بعد انه يؤدى الى التضخم لهذا تلجأ الى امتصاص القوة الشرائية الزائدة بفرض الضرائب واتباع سياسة نقدية ووسائل أخرى للتحكم المباشر . وقد اتبعت هذه السياسة بنجاح كل من استراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، فلم يجاوز ارتفاع الاسعار ٣٠٪ بالرغم من ان المصروفات الحربية جاوزت حوالى نصف الدخل القومى .

وهناك بعض التشابه بين مشكلة تمويل الحرب وبين مشكلة تمويل مشروعات التنمية الطموحة ، وبمعنى آخر هناك تشابه بين التخطيط للحرب وبين التخطيط للتنمية . فتمويل الحرب يقتضى خلق وسائل دفع جديدة يتم امتصاصها بعدة وسائل . الا أن التشابه بين الحالتين ليس تاما ، فتمويل الحرب يحظى بمساندة الشعب أكثر من تمويل مشروعات التنمية ، كما أن أغلب الدول النامية بدات الحرب ولديها طاقات كبيرة معطلة فى الصناعة والعمالة بمختلف خبراتها ، وهو ما لا يتوفر فى الدول المتخلفة . كما أن امكانيات هذه الدول لامتصاص القوة الشرائية الزائدة تقل كثيرا عن امكانيات الدول النامية ، لهذا لا تتوفر لديها الامكانيات لتوزيع الموارد المتاحة بصورة منتظمة .

وعموما يمكن القول بانه طالما كانت الحكومة هى المسئولة عن الجزء الاكبر من الاستثمارات التى تستطيع تنفيذها بكفاية ، وكانت لها القدرة على تشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه فى نطاق الخطة، وكانت فى مركز تستطيع فيه بالرغم من التضخم تفادى ارتفاع الاسعار بصورة تراكمية ، بفرض الضرائب والحصول على قروض داخلية وماشابهها ، وكان لها من الوسائل ما يمكنها من التحكم فى هيكل وكمية الواردات ، وبمعنى آخر اذا توفرت للحكومة الوسائل التى تمكنها من السير فى مشروعاتها بالطريقة التى اتبعتها الدول النامية فى تمويل الحرب العالمية

الثانية والتحكم فى الاختلال الاقتصادى الناتج عن ذلك بنجاح ، فان الرأى الذى ينادى بالتضخم كوسـيلة لتمويل مشروعات التنميـة له ما يؤيده .

توجيه الانفاق الحكومى

أشار بعض الاقتصاديين ، ومنهم هانسن Hansen ، الى أن الحكومة تستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادى بزيادة الانفاق الحكومى فى أوقات الازمات وخفضه فى أوقات الرواج . وبهذا يتمكن الاقتصاد القومى من تحقيق العمالة الكاملة والاستغلال الكامل لموارده .

ويعتمد نجاح هذه السياسة على مكرر الاستثمار Multiplication (اجمالى الزيادة فى المبالغ المنفقة على الاســتهلاك الناتجة من الزيادة الأولى فى الاستثمار) ومعدل التعجيل Acceleration (الزيادة فى الاستثمار الناتجة من الزيادة الأولى فى المبالغ المنفقة على الاستهلاك) . فاذا كان مكرر الاستثمار ومعدل التعجيل عاليا يحدث الانفجار المالى ذلك لأن الدخول تزيد بقدر كبير يؤدى الى التضخم التراكمى .

وهناك وسيلتان لتعجيل معدل النمو ، الاولى زيادة معدل تكوين راس المال العينى ، والثانية خفض المعـدل الحدى لتكوين رأس المال الى القيمة المضافة . وفى مبدأ الأمر يتجه المعدل الحدى لتكوين رأس المال الى القيمة المضافة نحو الانخفاض بسبب ارتفاع كفاية الادارة والعمال واستحداث المخترعات التى توفر رأس المال وتنفذ المشروعات الاجتماعية العامة . وبعد هذه الفترة يأخذ المعدل الحدى لتكوين رأس المال العينى الى القيمة المضافة فى الارتفاع . لهذا يتعين أن تزيد نسبة الاستثمار الى الدخل القومى تدريجيا خلال عدة أجيال حتى تبلغ ١٥٪ أو ٢٠٪ وهو القدر الذى يكفل التنمية التلقائية .

مصادرة المؤسسات الأجنبية

أوصى مارتن برونفينبرينر Martin Bronfenbrener بمصـــادرة المؤسسات الأجنبية . وقد اتبعت هذه السياسة بنجاح فى عدة دول منها المكسيك وايران ومصر واندونسيا .

ويوصى برونفينبرينر بأن تصادر الملكيـات الكبيرة التى لا يوجه دخلها الى المشروعات الانتاجية . وقد ذكر الكاتب انه على أثر قيـام روسيا بمصادرة الملكيات ارتفع معدل الاستثمارات من ٥٪ الى ١٠٪ من اجمالى الدخل القومى ، أما فى الصين الشعبية فقد ارتفع معـدل

الاستثمارات الى ٥٪ فقط نظرا لأن الحكومة سمحت ببعض الزيادات فى الاستهلاك .

ومصـــادرة ممتلكات الاجـانب تؤدى فى مبـدأ الامر الى توتر العلاقات بين الدول ونقص العون الاجنبى . لهذا يوصى بان تقوم هيئة الامم المتحدة او اية هيئة عالمية متخصصة بتنظيم نقل ملكية المنشآت الاجنبية الى المواطنين وتتولى دفع التعويض . غير أن مصادرة الممتلكات الاجنبية لا يحل مشكلة التمويل نظرا لأن هذه الممتلكات ليست كبيرة فى عدد من الدول المتخلفة . كما أن بعض الدول المتخلفة قد لا تتوفر لها الخبرة لادارتها بكفاية .

الخاتمة

يتضح مما سبق انه لا توجد وسائل سهلة لتمويل مشروعات التنمية فالتنمية الاقتصادية تتطلب التضحية . وهذه التضحية تأخذ الصور الآتية :

١ ـ العمل الشاق بكفاية .
٢ ـ الادخار الاختيارى لتمويل المشروعات العامة والخاصة .
٣ ـ دفع ضرائب اكبر .
٤ ـ تشجيع الاستثمار الاجنبى .
٥ ـ قبول العون الأجنبى .

وفى الفصول الباقية من هـذا الكتاب سنتعرض الى المصـادر الأربعة الرئيسية للتمويل وهى :

ا ـ الادخار الاختيارى
ب ـ الضرائب
جـ ـ الاستثمار الأجنبى .
د ـ العون الأجنبى .

الفصل العشرين

المالية العامة وتمويل مشروعات التنمية

يصعب زيادة الميل للادخار وللاستثمار فى الدول المتخلفة نظـرا لان مستوى دخل الفرد منخفض . لهذا يجب أن تستهدف الميزانيـة بقدر الامكان تشجيع الاستثمار وتحمل المخاطرة واختراع الوســائل لرفع الانتاجية .

ولكن من الصعب فرض وجمع الضرائب فى الدول المتخلفة نظـرا لتركز الدخل القومى فى الزراعة وصعوبة تقدير الدخول ، لهذا ينبغى اتباع سياسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة .

ودراسة تاريخ المالية العامة يبين أن الحكومات كانت تراعى عند فرض الضرائب من يدفعها ومن يتحملها فى نهاية المطاف ، كمـا كانت تراعى الا تخل الضرائب بالتوازن الذى يحدده العرض والطلب . واتجهت السياسة بعد ذلك نحو تنظيم الاسواق .

وعلى أثر الكساد العظيم ونشر كتاب كينز Keyns عن النظرية العامة ، وكتاب هانسن Hansen عن السياسة الضرائبية والدولارات الاقتصادية اتجهت السياسة الضرائبية نحـو تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، فتستحدث الحكومة عجزا فى الميزانية للخروج من الكساد ، وتحقق فائضا فى حالة الرواج لتجنب التضخم . وقد اضيف حديثـا الى هذه الاهداف كفالة النمو الاقتصـادى . لهـذا تأخذ الحكومة فى الاعتبار عند اعداد الميزانية مسـتوى الدخول والانتـاج والعمـالة والاستثمار والاستهلاك .

الفصل الواحد والعشرين

الوسائل لزيادة الادخار

الى اى حد يمكن للادخار المحلى الاختيارى ان يمول مشروعات التنمية بالقدر الذى يحقق الانطلاق .

فى الدول المتخلفة يكاد يفى الدخل القومى فى مجموعه بالحد الادنى للاستهلاك ، وان كان يلاحظ من جهة اخرى أن الدخول تتفاوت بقدر كبير بين طبقة وأخرى . فبعض الطبقات تحصل على دخول عاليةتكفل لها مستوى معيشة مرتفع وتمكنها فى نفس الوقت من ادخار مبالغ كبيرة . وقد ساعد سوء توزيع الدخول فى اليابان فى تمويل الاستثمارات بعد أن قامت الحكومة بموجة كبيرة من المشروعات . ويلاحظ من جهة اخرى ان الطبقة الغنية فى المجتمعات التى لم تتم فيها بعد البيئة المناسبة للاستثمار تستهلك الجزء الاكبر من دخلها فى الكماليات ، وهو ما أسماه نيركس Nurkse بحب التقليد . وان ادخرت هذه الطبقة شيئا ما فانها توجهه نحو الاستثمارات غير المنتجة ، مثل المبانى الفخمة ، واقراض المستهلكين بفوائد باهظة . لهذا يلزم انشاء مؤسسات لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الانتاجية . وغنى عن البيان أن زيادة المدخرات وفرض الضرائب يؤدى الى خفض الاستهلاك

وتتجه بعض الدول المتخلفة نحو تحقيق الرفاهية ، فتقوم باعادة توزيع الدخول ، وهو ما يحد من الادخار الاختيارى . كما ان البيئة الاجتماعية والسياسية فى بعض الدول المتخلفة تعادى حصول الرأسماليين على أرباح كبيرة . ويلاحظ أن هذه الارباح لعبت الدور الاساسى فى تمويل نمو أوروبا وامريكا الاقتصادى . ومن جهة اخرى لا يرحب الشعب بفرض الضرائب . لهذا يلزم أن تشجع الحكومة الادخار بمختلف السبل ، وتعمل على تجميع المدخرات الصغيرة . ونوجز فيما يلى بعض المقترحات لزيادة الموارد المتاحة للاستثمار .

الادخار والائتمان

يجدر قبل بحث بعض المقترحات أن نفرق بين الادخار والائتمان. فالمدخرات انكماشية ، أما الائتمان المصرفى فتضخمى .

وللجهاز المصرفى اهمية بالغة فى تقديم القروض والسلفيات اللازمة للزراعة والصناعة ، وفى تجميع المدخرات ، ولهذا يجب أن يخول البنك المركزى سلطات واسعة فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره . والحق أن اختزان النقود انكماش ، الا انه يخشى ان تتجه النقود المختزنة يوما ما نحو الاستهلاك مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار أما توجيه المدخرات نحو البنوك فيزيد من المبالغ التى توجه نحو الاستثمار دون خشية احداث تضخم .

القروض الحكومية

يختلف أثر القروض الحكومية على الاقتصاد القومى تبعا للقطاعات التى تقوم بالاكتتاب ، فاذا اكتتب البنك المركزى فى السندات الحكومية ادى ذلك الى التضخم الذى يزيد من حدته زيادة الاصول السائلة للبنوك التجارية وقيامها بالتالى بمنح المزيد من التسهيلات الائتمانية .

أما اكتتاب الشعب فلا يؤدى الى التضخم ، خصوصا اذا كانت هذه السندات سائلة ، بمعنى امكان تحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر سواء بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من الجهاز المصرفى . لهذا يوص أن تعمل الحكومة على تشجيع الاكتتاب العام خارج الجهاز المصرفى وذلك بأن تحدد آجال القروض واسعار فائدتها بما يتناسب ورغبات فئات المدخرين المختلفة . كما يجب اضفاء بعض السيولة على هذه السندات . وقد يفيد فى هذا السبيل أن يتدرج سعر الفائدة فى الارتفاع بمرور المدة لحفز المكتتبين على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق . وقد يقبل الناس على الاكتتاب فى السندات الحكومية اذا كانت حصيلتها تخصص لاغراض معينة ، كتمويل المساكن وغيرها من المشروعات كما يوصى أيضا بانشاء مؤسسات اقتصادية لها حق اقتراض من الشعب أو من البنوك أو من الخارج بشروط وأوضاع تكفل مرونة التصرف حتى يمكن التمشى مع الظروف والاحوال . ونقترح ان تمنح الحكومة بعض الميزات والاعفاءات الضرائبية لبعض السندات الحكومية ، وان تقوم بضمان سداد القروض وفوائدها بالقيمة الاسمية بعد استبعاد أثر التغيرات فى الاسعار .

مؤسسات التسويق

انشأت بعض الدول الافريقية مؤسسات ولجان حكومية لتسويق المنتجات واستغلت هذه المؤسسات واللجان فى تجميع المدخرات اجباريا وذلك باقتطاع جزء من أسعار البيع وادخاره للقيام ببعض المشروعات الانتاجية . ويقول بور Bauer ان هذه المؤسسات قد تعوق نمو الادخار

الاختيارى ، فضلا عن أن الحكومة قد لا تستثمر هذه المبالغ فى المشروعات الناجحة . وواضح أن بور يعارض أى تدخل حكومى وهو أمر لا نوافقه عليه .

الخاتمة

لا يحتمل ان تؤدى وسائل تشجيع وتجميع الادخار الى تعبئة مبالغ كافية لتمويل جزء كبير من مشروعات التنمية ، وان كان يلاحظ أن بعض البلاد مثل بورما نجحت فى زيادة الميل للادخار بحيث جاوزت نسبة الادخار عامة ، بما فيه فائض الميزانية العادية ، ٢١٪ من اجمالى الدخل القومى فى سنة ١٩٥٦ .

الفصل الثانى والعشرين

السياسية الضرائبية

مما سبق بيانه يتضــح أن تمويل مشروعات التنمية يتطلب زيادة جملة المدخرات (بما فيها الضرائب) . وزيادة الاستثمارات (الخاصة والعامة) . واذا بقى الناتج المحلى دون تغير فان زيادة المدخرات تؤدى الى نقص الاستهلاك بنفس القدر ، أما اذا توفرت طاقات معطلة فانه يمكن عند استغلالها ، تحقيق زيادة فى الاستثمار بدون خفض معدل الاستهلاك او التمويل بالعجز (التضخم) . ويتطلب الانطلاق نحو التنمية الثقافية اتباع سياسة التقشف الجماعى عن طريق فرض المزيد من الضرائب .

الضرائب أم الادخار

ايهما أفضل فرض ضرائب أو تشجيع الادخار ؟

لا يسهل الاجابة على هذا السؤال خصــــوصا وان الفرض من الضرائب والادخار هو تمويل مشروعات التنمية الخاصة والعامة دون تضخم . والضرائب التى تدفع من المدخرات بدلا من أن تتقطــع من مبالغ مخصصة الاستهلاك لا تؤدى الى الانكماش ، وان كان يمكن القول بصفة عامة أن الضرائب تحـــد من الانفاق بقدر أكبر من المدخرات ، ويعتمد هذا على طبيعة الدخول التى تتأثر بزيادة الادخار أو بفرض الضرائب . والطبقة ذات الدخل المرتفع تميل عموما نحو الادخار ؛ لهذا فان فرض الضرائب على الطبقة الفقيرة ، التى تستهلك أغلب دخلها . تؤدى الى الانكماش بقدر أكبر من فرض الضرائب على الطبقة الغنية . وبالرغم من العوامل الاجتماعية يلاحظ أن فرض الضرائب على الطبقة الفقيرة والمتوسطة أكثر فعالية فى خفض الاستهلاك من محاولة تشجيع الادخار فى هذه الطبقة .

ويمكن تلخيــص نتائج البحث فى القـــدرة على فرض الضرائب والعلاقة بين الضرائب والتضخم ، واثر الضرائب على المجــــهود او الاستثمار ، واخيرا اثر الضرائب على مدخرات قطاع الاعمـــال المنظم فيما يلى :

١ ــ ان الميزانية المتوازنة فى حد ذاتها تضخمية، والعامل التضخمى

فيها هو مصروفات الحكومة ، والعامل الانكماشى هو تحصيل الضرائب . أما الميزانية المحايدة فهى تلك التى يكون فيها معدل الفائض الى اجمالى الايرادات مساويا لواحد ، مطروحا منه الميل الحدى للاستهلاك .

٢ ــ يمكن أن يؤدى رفع الضرائب الى التضخم ، اذا راى الى زيادة وسائل الدفع ، وهو فرض غير محتمل نظرا لان تحصيل الضرائب فى حد ذاته يحد من وسائل الدفع . الا انه من جهة اخرى قد يؤدى فرض الضرائب الى ارتفاع الاسعار دون أن تقل السلع المعروضة وذلك بسبب زيادة المبالغ المقترضة من البنوك أو زيادة سرعة تداول النقود بمعدل يزيد على الانخفاض فى وسائل الدفع . ويمكن التغلب على هذه الحالة باتباع سياسة ائتمانية مناسبة .

٣ ــ يمكن أن تؤدى زيادة الضرائب الى التضخم اذا ادت الى نقص السلع المعروضة بقدر أكبر من وسائل الدفع . ويمكن أن يحدث هذا اذا فرضت ضرائب على الانتاج ، الا انه من جهة اخرى يحتمل أن يؤدى خفض الانتاج الى بعض البطالة ، وبذلك تزيد العوامل الانكماشية بقدر اكبر من العوامل التوسعية .

٤ ــ قد يؤدى فرض الضرائب على الارباح الى نقص مدخرات واستثمارات قطاع الاعمال المنظم وهو ماقد يؤدى بدوره الى الانكماش . فالاستثمار الذى يقابله ادخار بنفس القدر تضخمى . كما أن خفض كل من الادخار والاستثمار انكماش بالمعنى النقدى . ويكن أن يؤدى خفض الاستثمار الى عوامل انكماشية فى المدى القصير ، وذلك لانه يحول عوامل الانتاج من انتاج السلع الراسمالية الى انتاج السلع الاستهلاكية . كما قد تزيد المبالغ المقترضة من البنوك لدفع الضرائب ، وهو مايحد من الاثر الانكماشى الناتج عن تحصيل الضرائب .

٥ ــ يجب عند بحث اثر الضرائب على الحافز الى الانتاج أن نتبين اثر المبالغ التى تنفقها الحكومة . فتحصيل الضرائب فى حد ذاته يحد من الدافع الى العمل ، الرغبة فى تحمل المخاطر . ومن جهة اخرى يؤدى زيادة الانفاق الحكومى الى نمو الحافز على العمل والاستثمار .

وعموما يمكن القول ان زيادة الضرائب فى حد ذاته عامل انكماش وذلك بشرط أن تصاحبه سياسة نقديه انكماشية . فلابد ان تتناسق سياسة الميزانية مع السياسة المصرفية . وقد اثبتت خبرة عدد كبير من الدول ، منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واندونيسيا واستراليا وكندا ، اهمية هذا التناسق .

الاغراض الاخرى للسياسة الضرائبية :

لا تستهدف السياسة الضرائبية احداث انكماش او توسع فقط بل وتعمل على تشجيع الحافز على الانتاج ، وتوزيع الموارد والدخول بما يعاون التنمية . وتأخذ الحكومة فى الحسبان المشاكل الادارية الخاصة بالتحصيل .

لا تحفز الضرائب على الاجور والمهايا زيادة العمل ، وتحد الضرائب على الأرباح من القدرة على الادخار والاستثمار كما قد تؤثر فى الانتاج . ويتعين عند فرض الضرائب بغرض الحصول على الموارد اللازمة لمشروعات التنمية الا تعوق هذه الضرائب الدافع على الانتاج .

وتدعو العوامل الاجتماعية الى عدالة التوزيع وتؤدى فى نفس الوقت الى زيادة التفاوت بين الدخول .

الضرائب التى تشجع الانتاج :

لهذا نوحى بأن تفرض الحكومة الضرائب التى تشجع العمل والانتاج والادخار والاستثمار وتساعد فى نفس الوقت على حسن توزيع الموارد المتاحة وعوامل الانتاج بين الأغراض المختلفة .

ومن هذه الضرائب اعفاء بعض الاستثمارات الهامة من ضرائب الارباح لفترة معينة ، وفرض ضرائب على أوجه الانفاق والاستثمار غير المرغوب فيها . كما ينبغى التوسع فى نظام الادخار الاجبارى الذى يستهدف اقتطاع نسبة مئوية من الأجور والمهايا لمقابلة مكافآت ترك الخدمة ومطالب الشيخوخة .

الفصل الثالث والعشرين

الضرائب التى تشجع الانتاج آليا

يتعين على الدول المتخلفة أن تأخذ بنظام ضرائبى يعـاون على تحويل مشروعات التنمية من جهة ، ويشجع الانتاج من جهة اخرى . ونتعرض فيما يلى الي النظام الضرائبى الذى يحقق هذه الاغراض .

نظام كالدور (Kaldor)

قدم كالدور اقتراحا الى الحكومة الهندية شرحه تفصيلا فى كتابه عن النظام الضرائبى فى الهند ويتلخص هذا الاقتراح فيما يلى :

١ ــ فرض ضريبة على الدخل الخاص بمعدل يتدرج من الصفر الى ٤٥٪ ويتضمن الدخل الارباح الرأسمالية .

٢ ــ فرض ضريبة على المصروفات تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٠٪ تبعا تبعا لاجمالى مصروفات العائلة بعد استبعاد بعض عناصر المصروفات .

٣ ــ فرض ضريبة على الهدايا تتراوح بين ١٥٪ و٨٠٪ تبعـا لقيمة الهدايا التى تمنح خلال فترة معينة .

٤ ــ اتباع نظام اجبارى لمراجعة الحسابات العائلية يعاون فى تقدير الضرائب المستحقة .

٥ ــ لتيسير مراجعة المبالغ المنفقة يرمز الى دافعى الضرائب كل على برقم معين يذكر على جميع المستندات الخاصة بعمليات الرأسمالية

واضح ان هذا النظام لايمنع التهرب من الضرائب ، وان كان كالدور يعتمد فى تطبيقه على المرجعة الاجبارية للحسابات وصعوبة اخفاء الاصول المختلفة التى يمتلكها دافعو الضرائب .

نظام الضرائب الآلى :

ونقترح فرض الضرائب الآتية :

١ ــ ضريبة قدرها ٢٠٪ مثلا على الدخل الخاص الذى يجاوز قدرا معينا (٤٠٠ دولار سنويا مثلا) .

٢ ـ ضريبة موحدة بمعدل ٢٠٪ على دخول المؤسسات .

٣ ـ ضريبة على المبيعات بنحو ٢٪ .

٤ ـ ضريبة على الاصول الآتية بالمعدلات المبينة قرينها :

ا ـ النقدية بمعدل يتراوح مثلا بين ٤٪ ، ٨٪ طبقا للمبلغ

ب ـ السندات بمعدل يتراوح مثلا بين ٣٪ ، ٥٪ طبقا للمبلغ .

جـ ـ الاسهم بمعدل يتراوح مثلا بين ٢٪ ، ٣٪ طبقا للمبلغ

د ـ الاصول الانتاجية (العدد والالآت والاراضى) بمعدل يتراوح بين ١٪ ، ٢٪ .

هـ ـ المخزون السلعى العادى بمعدل ٢٪ .

و ـ المخزون السلعى غير العادى بمعدل ٤٠٪ مثلا .

ز ـ المصروفات بمعدل يتراوح بين ٦٪ ، ٢٠٪ بحسب المبلغ ودافع الضرائب .

ويتضمن الدخل الارباح العادية والارباح الراسمالية ، والاجور والمهايا . وهذا النظام ييسر التهرب من الضرائب بالطرق الآتية :

١ ـ شراء سلع أو اصول دون الابلاغ عنها ، ثم بيعها بعد ذلك .

٢ ـ القيام بمبيعات صورية لتفادى دفع الضرائب على المخزون السلعى ، ثم بيع المخزون بعد ذلك .

وهذه الطرق ليست من السهولة بمكان ، نظرا لأن المؤسسات الصناعية ومؤسسات تجارة الجملة تمسك حسابات منتظمة .

ويشجع النظام المقترح الاستثمار وذلك لتفادى دفع ضرائب كبيرة ويمكن التغلب على الثغرات والصعوبات التطبيقية بالتدريج ، فالهدف من النظام المقترح هو تشجيع بحث الموضوع وتحديد الأهداف التى يجب ان يتوخاها النظام الضرائبى فى الدول المتخلفة نظرا لما تلاقيه هذه البلاد من صعوبات جمة فى تمويل مشروعات الانتاجية .

الفصل الرابع والعشرين

سياسات الاستقرار

لعل أهم فروع علم الاقتصاد التي تنطبق على الدول المتخلفة هي السياسات الخاصة بالائتمان والمالية العامة والصرف الأجنبي والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتختلف اسباب التقلبات الاقتصاديةفي الدول المتخلفة عنها في الدول النامية مما يقتضي الحذر عند تطبيق هذه السياسات .

ويعلل الاقتصاد المعاصر التقلبات الاقتصادية الكبيرة في الاستثمار الخاص ، الذي يعتمد على معدل الزيادة في الدخل القومي والانفاق المحلي . وهذه العلاقة تسمى بالمعجل Accelerator . وتعتمد المبالغ التي تنفق على الاستهلاك على مستوى الاستثمار وحجم مكرر الاستثمار Multiplier الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك . فزيادة الانفاق على الاستهلاك تزيد من الاستثمار وبالتالي من الانفاق . ويلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولى في الاستثمار تؤدي الى زيادة المبالغ المنفقة على الاستهلاك بمعدل أقل . وبمعنى آخر هناك حدود لزيادة المبالغ التي تنفق على الاستهلاك ، وهو مايؤدي الى خفض الاستثمار وبالتالي المنفق على الاستهلاك . وهذا هو سبب الاتجاه النزولي . ويؤدي تفاعل معدل التعجيل مع مكرر الاستثمار الى تقلبات في الدخل والعمالة .

وليست التقلبات في الاستثمار الخاص هي السبب الرئيسي في التقلبات الاقتصادية في معظم الدول المتخلفة . وينشأ الاختلال عادة في هذه الدول من عاملين رئيسيين ، أولا التقلبات في الانتاج بسبب الاحوال الجوية والأمطار ، وثانيا تقلب الطلب الخارجي على الصادرات .

ويتطلب علاج هذه التقلبات انتهاج سياسة تغاير تلك التي تستهدف الحد من التقلبات في الاستثمار الخاص . لهذا يقترح انشاء مؤسسات في الدول المتخلفة تستهدف تثبيت حصيلة بيع المحصولات الزراعية الهامة وذلك بشرائها بسعر موحد خلال عدة سنوات وتكوين مخزون سلعي لمقابلة السنوات العجاف . وتقوم هذه المؤسسات باقتطاع

جزء من الأرباح والانتاج فى السنوات الطيبة لمقابلة السنوات التى ينخفض فيها السعر أو الانتاج . كما تعمل على اقتطاع جزء من حصيلة البيع لتوجيهه نحو المشروعات الانمائية .

تقلب الصادرات :

تعتمد صادارت الدول المتخلفة على عدد محدود من المحصولات الزراعية والمواد الأولية . وقد تعرضت أسعار هذه المنتجات الى تقلبات كثيرة فى السنوات الأخيرة مما عرض الدول المتخلفة الى هزات عنيفة . وقد ورد بالتقريرالذى أعدته هيئة اسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة أن تغييرا بنحو ٥٪ فقط فى أسعار الصادرات يساوى تقريبا مجموع المبلغ التى تقدمها الدول النامية الى الدول المتخلفة . وخلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٦ بلغت نسبة التقلبات فى متوسط أسعار الصادرات مابين ١٠٪ ، ١٥٪ للارز فى تايلاند والشاى فى سيلان والصفيح فى اندونيسيا والملايو ، ونحو ١٥٪ الى ٢٠٪ فى أسعار الجوت فى الباكستان والأرز فى بورما والذرة فى الفلبين ، ونحو ٣٠٪ لاسعار المطاط . وبالاضافة الى ذلك تقلب حجم صادرات الدول المتخلفة فى نفس الاتجاه وهو ماأضاف المزيد من التقلبات الى حصيلة الصادرات .

ويختلف اثر التقلبات فى حصيلة الصادرات فى الدول المتخلفة عنه فى الدول النامية ، ففى الدول المتخلفة تزيد البطالة المقنعة فى حالة نقص الصادرات ولا يسهل خفض الواردات بقدر كبير لتفادى عجز ميزان المدفوعات . كذلك يلاحظ أن مكرر الاستثمار الناتج من خفض التجارة الخارجية اقل فى الدول المتخلفة عنه فى الدول النامية ، لهذا لايمتد اثر نقص دخل احد القطاعات الى القطاعات الأخرى بنفس القدر الملاحظ فى الدول النامية . ويعيش الجزء الغالب من السكان عند حدالكفاف كما تتخذ تجارتهم صورة المقايضة ، لهذا فان معدل التعجيل قليل الاثر فى الدول المتخلفة وذلك بعكس الحال فى الدول النامية .

ونقترح ان تستهدف ميزانية الدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادى، فتقوم الحكومة بزيادة مصروفاتها وخفض الضرائب عند نقص أسعار الصادرات ورفع الضرائب وخفض المصروفات عند ارتفاع أسعار الصادرات كما نوصى بأن تكون الحكومة احتياطيا من العملات الاجنبية لمقابلة التطورات فى حصيلة الصادرات .

الحاجة الى هيئة دولية لتثبيت اسعار المنتجات الأولية :

اذا تمكنت الدول المتخلفة من الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها فان حاجتها الى العون الأجنبى تقل كثيرا . ويلزم انشاء هيئة دولية

تستهدف تثبيت اسعار المنتجات الاولية وهو مايعاون الدول المتخلفة على السير قدما فى مشروعات التنمية .

الاستقرار وتنوع الصادرات :

لايعاون تنوع الصادرات على تحقيق الاستقرار فحسب بل على تحقيق النمو الاقتصادى . والنمو المتوازن ليس افضل من النمو المختل فحسب بل هو السبيل الوحيد للتنمية . ويتعين على الدول المتخلفة ان تقوم بثورة صناعية وزراعية ، نظرا لأن التنمية الصناعية دون الزراعية لا ترفع مستوى غالبية السكان . ولايمكن محاربة الفقر الا برفع الانتاجية فى محيط الزراعة والصناعة على حد سواء . فتحسن الانتاج الزراعى هو الذى يمهد للتصنيع .

الاستقرار والسياسة التجارية :

تحتاج الدول المتخلفة الى سياسة تجارية تناسبها ، فحرية التجارة لاتلائمها نظرا لان الموارد المتاحة فى الدول المتخلفة لاتستغل على وجه الأمر الذى يتطلب تدخل الحكومة لتوجيه الموارد بما يكفل النمو الاقتصادى

ويتعين على الدول المتخلفة ان تزيد من صادراتها وتحد من وارداتها وذلك بتشجيع الانتاج المحلى ، ولن تؤدى هذه السياسية فى نهاية المطاف الى نقص نصيب الدول المتخلفة من التجارة الخارجية ، فكل مايحدث هو تغيير هيكل التجارة بما يدفع التنمية .

السياسة النقدية :

يعاون تناسق السياسة النقدية مع سياسة الميزانية على تحقيق الاهداف المطلوبة . وتحتاج الدول المتخلفة الى سياسة ائتمانية تلائم ظروفها وتستهدف تحقيق التنمية فى ظل الاستقرار الاقتصادى .

توقيت المشروعات الحكومية :

كان القيام بمشروعات التنمية فى الماضى يؤدى الى بعض الاختلال الاقتصادى . ويمكن بالتخطيط السليم توجيه الاستثمارات الحكومية بما يحقق الاستقرار الاقتصادى ، فيمكن الحد من البطالة فى الدول المتخلفة بالتوسع المستمر فى الاستثمار العام والخاص . وعند تعرض الاقتصاد القومى الى دورات فى العمالة ناتجةمن تقلب الصادرات او الاستثمارات الخاصة يجدر بالحكومة أن تعيد النظر فى توقيت مشروعاتها بما يحد من هذه الدورات . ولن يؤدى هذا الى التضخم لأن القصد منه

تنفيذ المشروعات الداخلة ضمن نطاق الخطة العامة للتنمية فى أوقات مناسبة . فاذا كان هناك نقص فى اجمالى الانفاق القومى خلال سنة مايمكن تعويضه بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الداخلة فى نطاق السنة القادمة ، كما يمكن تأجيل بعض المشروعات الى الفترة التالية أن كان الاقتصاد القومى يعانى من عوامل توسعية تؤدى الى التضخم . ويتطلب تنفيذ هذه السياسة تخويل المصالح الحكومية والحكومات المحلية ، بعض المرونة فى فرض الضرائب وتحديد الانفاق .

واذا تعارضت المرونة فى تنفيذ المشروعات وتحصيل الضرائب اللازمة لتحقيق الاستقرار المالى مع أهداف الخطة وتوقيت مشروعاتها ، خصوصا وأن مشروعات الخطة ترتبط مع بعضها البعض فعلى الحكومة أن تختار بين الاستقرار المالى بين تنفيذ الخطة فى ميعادها .

الفصل الخامس والعشرين

الاستثمارات الاجنبية

لاينتظر ان تتمكن الدول المتخلفة من رفع معدلات تكوين راس المال العينى دون مزيد من المساعدات والاستثمارات الأجنبية . فاذا نجحت الحكومة فى الحصول على المبالغ اللازمة لتمويل استثماراتها فانها تواجه مشكلة تدبير العملات الأجنبية بالقدر الكافى لاستيراد العدد والالات من الخارج .

وتستطيع الحكومة سد ثغرة هذه العملات الأجنبية بالطرق الآتية :
اولا – تقييد الوارداتمن السلع والخدمات الأخرى .
ثانيا – زيادة الصادرات .
ثالثا – الحصول على تسهيلات ائتمانية واعانات من الخارج
رابعا – الامتناع عن دفع القروض المستحقة للخارج ومصادرة المؤسسات الأجنبية .

ولايسهل اتباع السبيل الأول بالقدر الذى يسد الفجوة ، اذ ان ذلك يتطلب الى جانب الحد من الواردات الكمالية تقييد استيراد الكثير عن السلع الاساسية الهامة . فمهما تقشفت الدول فان هناك حدا أدنى للواردات لا يمكن منعه .

ولا شك أن تنمية الصادرات أمر هام الا انه يلاحظ ما يلى :

١ – لا تستطيع الحكومة التحكم فى حجم الصادرات اذ أن ذلك يعتمد على الاسواق العالمية . كما انه يصعب زيادة صادرات المواد الأولية بقدر كبير فى وقت تتجه فيها أسعارها نحو الانخفاض .

٢ – تستغرق سياسة تشجيع الصادرات وقتا طويلا فى تنفيذها فهى تتطلب تحسين وسائل الانتاج ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وزيادة غلة الأرض ، وخفض مصاريف الانتاج . ولن تتيسر زيادة الصادرات بقدر كبير قبل السير قدما فى مشروعات التنمية . لهذا لايمكن الاعتماد على هذه السياسة فى تمويل مشروعات الفترة الأولى .

٣ – يؤدى تخصيص فائض أكبر للتصدير او خفض الواردات :

الى خفض الاستهلاك المحلى وهو امر لا يسهل تحقيقه بالقدر الذى يساهم مساهمة فعالة فى سد فجوة العملات الأجنبية اللازمة للاستثمار .

٤ ــ كما يؤدى تخصيص فائض أكبر للتصدير الى التضخم اذ أنه يؤدى الى نقص السلع المعروضة فى السوق المحلية ويزيد فى نفس الوقت من وسائل الدفع . وبمعنى آخر لن تحل هذه السياسة محل زيادة الادخار أو فرض الضرائب .

العون الأجنبى او راس المال الخاص الأجنبى

ايهما أحسن تدبير العملات الأجنبية اللازمة عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص أو بالحصول على تسهيلات ائتمانية من الحكومات الاجنبية أو الهيئات الدولية ؟ .

لا يوجد ما يمنع الدول المتخلفة من محاولة الحصول على العملات الاجنبية من أى السبيلين ، فبعض المشروعات يمكن انشاؤها وادارتها بواسطة راس المال الخاص ، اما البعض الآخر ، كمشروعات تكوين راس المال العام الاجتماعى ، فلا يتيسر القيام بها الا بواسطة الحكومة . ويتعين بحث طرق تمويل كل مشروع على حدة واتباع الوسيلة التى تلائمه .

وهناك حقيقة واضحة وهى ان راس المال الأجنبى الخاص لن يتوفر للدول المتخلفة بقدر يعاون فى سد الثغرة مهما كانت السياسات التى تنتهجها الحكومات فى الدول المتخلفة والدول النامية .

وقد لخصت لجنة اسيا والشرق الاوسط التابعة للأمم المتحدة العوامل التى تشجع الاستثمار الاجنبى فى الدول المتخلفة فيما يلى :ـ

١ ــ الاستقرار السياسى والبعد عن مخاطر الاعتداء الخارجى .

٢ ــ ضمان الملكية وأرواح الاجانب .

٣ ــ توافر فرص الربح .

٤ ــ دفع التعويضات العادلة فورا وتحويلها للخارج فى حالة التاميم أو الشراء .

٥ ــ سهولة تحويل الأرباح والفوائد .. الخ .

٦ ــ سهولة هجرة الخبراء والاداريين الأجانب .

٧ ــ عدم فرض ضرائب مرتفعة .

٨ ـ عدم ازدواج الضرائب بين الدول المتخلفة والدول النامية .

٩ ـ عدم وجود رقابات متعددة .

١٠ ـ عدم التميز ضد الاجانب فى تنفيذ الرقابة الادارية .

١١ ـ عدم منافسة المؤسسات الحكومية .

١٢ ـ انشار روح الصداقة للأجانب .

وتحدهذه الشروط من استقلال البلاد وحريتها فى اتخاذ السياسات المناسبة ، لهذا فنرى أن تضمن الحكومات راس المال المستثمر وفوائده وتكفل حرية تحويله عند الاقتضاء .

الفصل السادس والعشرين

المعونة الأجنبية

لا ينتظر ، مهما كانت السياسة التى تنتهجها الدول المتخلفة لتشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص ، أن تزيد مثل هذه الاستثمارات بالقدر الذى يسد احتياجات الدول المتخلفة للعملات الأجنبية لتمويل مشروعاتها الانتاجية . أما العون الأجنبى فله دور أكثر فعالية .

المؤسسات الدولية :

وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير . وتوزيع القروض المستحقة للبنك الدولى فى نهاية يونية سنة ١٩٥٤ يظهر أن نحو ١٢ر٥ ٪ من الأرصدة ذهبت لآسيا والشرق الاوسط ، ونحو ١٠ ٪ لافريقيا . حقيقة أن هاتين المؤسستين لم تخلقا لمعاونة الدول المتخلفة وحدها ، فمن أغراض صندوق النقد الدولى تحقيق استقرار أسعار الصرف بين الدول كما أن من أغراض البنك الدولى مساندة الدول التى عانت الحرب العالمية الاخيرة . والحق أن العدل لايقتضى نقد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على أساس أنهما فشلا فى حل المشكلات المالية للدول المتخلفة ، فجميع الدول لها حق فى طلب العون منها ، وان كان للدول المتخلفة حق فى معاملة خاصة نظرا لان هذه الدول تعتمد بقدر أكبر من الدول النامية على التجارة الخارجية ، كما أن صادراتها عرضة للتقلبات الحادة ، هذا بالاضافة الى أن أسعار التبادل تتجه فى غير صالحها . وقد عدل البنك منذ سنة ١٩٥٤ سياسته فأخذ فى تقديم مزيد من العون الى الدول المتخلفة ففى سنة ١٩٥٦ ذهب نحو ٤٥ ٪ من القروض الجديدة الى آسيا ، بما فيهاالشرق الاوسط ، ونحو ٣٠ ٪ الى افريقيا و ٢٠ ٪ الى أمريكا اللاتينية .

وفى سنة ١٩٥٦ انشئت الهيئة الدولية للتمويل بقصد تقديم العون للمؤسسات الانتاجية الخاصة وعلى الاخص فى الدول المتخلفة . وواضح أن هذه المؤسسات لا تكفى لملء الفجوة ولا مناص من وجود هيئة دولية ذات موارد مالية ضخمة لتقديم الهبات والمساعدات الى الدول المتخلفة

مساعدات الدول الكبيرة :

بالاضافة الى المؤسسات الدولية السابق شرحها قامت الدول الكبرى بتقديم العون للدول المتخلفة وفقا لبرامج خاصة . وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الاول فى هذا السبيل . فأنشأت مؤسسات حكومية لهذا الغرض . كما مدت انجلترا بعض العون عن طريق مشروع كولومبو .

ويعطى الجدول التالى فكرة عن توزيع المساعدات التى قدمتها الدول الكبرى خلال السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ . ويلاحظ أن المساعدات السوفيتية كانت حتى ذلك الوقت ضئيلة .

العون الأجنبى للدول المتخلفة مقارنا بعدد السكان ودخل الفرد فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٦

البلد ونصيب الفرد من الدخل القومى	نصيب الفرد من العون (بالدولار)
المجموعة الاولى ـ (دخل الفرد أقل من ١٠٠ دولار سنويا)	
برما	٠ر٩
الهند	٠ر٦
اندونسيا	٠ر٥
الباكستان	٣ر٨
تايلاند	٢ر٠
كوريا	٣١ر٤
المجموعة الثانية ـ (دخل الفرد يتراوح بين ١٠٠ ، ٢٠٠ دولار سنويا)	
سيلان	٢ر١
مصر (الجمهورية العربية المتحدة)	٢ر١
ليبيا	٥٦ر٨
اراجواى	٣ر٦
المجموعة الثالثة (دخل الفرد تراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ دولار سنويا	
السلفادور	٠ر٤
المكسيك	٢ر٧
الفلبين	٢ر٠
المجموعة الرابعة (دخل الفرد فوق ٣٠٠ دولار سنويا)	
اسرائيل (فلسطين المحتلة)	٨٣ر٠

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الغالبية العظمى من هذه المساعدات فيما عدا ليبيا التى حصلت على أغلب مساعداتها من المملكة المتحدة ، فان الجزء الاكبر من المســـاعدات لكل دولة على حدة قدمته الولايات المتحدة الأمريكية .

وكما يظهر من الجدول السابق لم تتوزع المساعدات توزيعا عادلا بين الدول المتخلفة وحتى مبدأ أمكان الاســتثمار بنجاح لم يراع فى توزيع

فى توزيع العون الأجنبى ، ففى حين تأتى اسرائيل فى المقــدمة نظرا لأن الكثير من الامريكيين يهتمون بنموها الاقتصادى ، نجد أن الهند واندونسيا لم تنــالا قــدرا يذكر وذلك بالرغم من المشروعات التى تقوم كل منهما بتنفيذها ، ورغم حاجتهما الملحة الى العون الاجنبي ، بل وبالرغم من أن الهند بالذات تحاول جاهدة تنمية اقتصادها فى ظل المنظم الشومبيترى وحصلت ليبيا على مساعدات كبيرة بسبب مساندة هيئة الامم المتحدة فضلا عن الاعتبارات العسكرية التى تتعلق بساحلها الذى يمتد نحو ١٢٠٠ ميل فى مواجهة أوربا . وحصلت كوريا على مبالغ كبيرة نظرا لان الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بها عسكريا .

والحق أنه يصعب وجود دولة واحدة حصلت على عون أجنبى بقدر كبير ، لانها تحتاج اليه ، ولانها تســتطيع استغلاله بنجاح فى تنفيــذ مشروعات التنمية التى أحسنت تخطيطها واعدادهــا وتنفيذها وذلك فيما عدا القروض التى منحها البنك الدولى لايطاليلوفيما عدا المساعدات الاخيرة التى منحت للهند .

حدود العون الأجنبى

وهناك حدان للعون الاجنبى ، الاول قــدرة الدولة المتخلفة على الاســتفادة من العون فى تنفيذ مشروعات التنمية ، وبالتالى الا يزيــد العون الاجنبى على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية .

والسبيل لتبيان القدرة على الاستفادة من العون الاجنبى يتطلب توافر الشروط الآتية :

١ ـ وجود طاقات غيرمستغلة من نوع أو آخر تحتاج الى تكوين راس مال عينى لاستغلالها .

٢ ـ توافر الفرص لتحسين وسائل الانتاج .

٣ ـ وجود خطة سـليمة للتنمية الاقتصــادية ، وتوفر الموارد المحلية لتمويل الجزء الغالب منها .

٤ ـ توفر الاداريين فى القطاعين العام والخاص بالقدر الكافى لتنفيذ الخطة فى ميعادها .

٥ ـ وجود قيادة موحدة تحظى بتأييد الشعب .

٦ ـ أن يكون للمجتمع ثقافة ومرونة تمكنه من استيعاب المزيد من التكنولوجيا .

٧ ـ وجود عددكبير من أفراد المجتمع راغبين فى الانتقال من العمل الزراعى الى النشاط الصناعى .

٨ ـ وجود اتجاه نحو استعمال العدد والآلات فى الزراعة . .

٩ ـ انتشار التعليم ، ووجود نظام فعال للتعليم العام .

١٠ ـ استعداد الشعب لتقبل التكنولوجيا الحديثة وتنمية مداركه العلمية .

ويلاحظ أن اغلب هذه الشروط لا يمكن قياسها عمليا ، ولكن قد تفيد فى تحديد الاولويات بين الدول التى تطلب العون الاجنبى .

ونتعرض الآن الى الشروط التى افترضها ميلكيان ورستو والتى تتلخص فيما يأتى :

١ ـ يجب أن يكون برنامج العون الأجنبى كبيرا جدا بالقياس بالماضى ، ويجب أن تتوزع المعونة الاجنبية على أساس القدرة على الاستفادة منها دون غيرها من العوامل .

٢ ـ يجب أن تقدم المساعدات بدون اية قيود عسكرية أو سياسية .

٣ ـ لا تمنح المساعدات الا على اساس خطة سليمة للتنمية الاقتصادية .

٤ ـ يجب أن يكفل برنامج المساعدات ضمان استمرارها لعدة سنوات .

٥ ـ يقدم العون الأجنبى عن طريق هيئة دولية تتعاون مع البنك الدولى للانشاء والتعمير . ويكون من اختصاص هذه الهيئة بحث مشروعات التنمية والتأكد من سلامتها وبالتالى تحديد احقيتها فى العون الأجنبى .

وسنتناول الآن الاجابة على السؤال الخاص بقصر العون الاجنبى على القدر اللازم لاستيراد العدد والآلات من الخارج .

كان الاتجاه فى الماضى يميل الى تحديد العون الأجنبى بمقدار العملات الاجنبية اللازمة لتمويل الخطة . وهذا الاتجاه غير حكيم لأن

الدول المتخلفة لا تحتاج فقط الى العملات الاجنبية لاستيراد العدد والآلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها فحسب ، وبل الى استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل مشروعاتها القائمة .

ويؤدى تنفيذ مشروعات التنمية الى زيادة الدخول ، وبالتالى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، لهذا تحتاج الدولة الى مزيد من الواردات لتفادى التضخم .

وبمعنى آخر تواجه الدول المتخلفة فجوة فى العملات الاجنبية ليس بالقدر اللازم لا ستيراد العدد والالآت اللازمة لتنفيذ مشروعاتها بل ولاستيراد المزيد من سلع الاستهلاك لمقابلة الزيادة فى الدخول . وهذه هى الفجوة التى يجب البحث فى سدها بالعون الاجنبى وهى بلا شك اكبر من القدر اللازم للتمويل المباشر للخطة .

كما أن تجميد مقابل المعونة الأجنبية فى ودائع بالعملة المحلية له مايبرره فى الحد من التضخم ، الا انه لا يجب المغالاة فى تطبيقه فيتعين بحث حالة كل دولة على حدة . فبعض الحكومات تعانى من عجز كبير فى ميزانيتها ، مما يجعل قيامها بتجميد مقابل المعونة الأجنبية من الصعوبة بمكان . ولا محل لتجميد مقابل المعونة اذا ما كان للدولة برنامج سليم للتنمية الاقتصادية .

والخلاصة انه يجب على الدول المتخلفة أن تشجع الاستثمارات الاجنبية الخاصة . وقد يفيد فى هذا السبيل بحث تنظيم سوق دولية تعاون فى تمويل الدول المتخلفة . كما يلزم أيضا زيادة العون الأجنبى سواء كان فى صورة هبات أو قروض بشروط يسرة أو شروط تجارية أو مساعدات فنية أو تقديم المنتجات الزراعية الفائضة ، فكل هذه المساعدات مفيدة للغاية . ولاينتظر أن يجاوز العون الاجنبى القدر الذى تستطيع الدول المتخلفة استثماره بكفاية ونجاح فى نطاق مشروعات سليمة للتنمية الاقتصادية .

الفصل السابع والعشرين

تخطيط التنمية الاقتصادية

يواجه تمويل مشروعات التنمية مشاكل جمة تساعد في حلها الوسائل التقليدية ، ومنها السياسات النقدية ، والضرائبية ، وسياسة الصرف الأجنبي وذلك بشرط مراعاة ظروف الدولة المتخلفة .

ولا زال الاقتصاد عاجزا عن شرح الطريق الى التنمية . فكل ما يتوفر هو مجموعة من النصائح العامة لتفادي بعض الأخطاء التي قد تعوق التنمية . فيجب أن تناسب الخطة ظروف البلد ، كما يجب ان تتضمن الخطة الاقسام الثلاثة الآتية :

١ ــ ميزانية راسمالية للاستثمارات الانتاجية العامة .

٢ ــ ميزانية للمصروفات الحكومية الجارية تتضمن التعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية .

٣ ــ برنامج للقوانين واللوائح اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي يستهدف تشجيع الانتاج والاستثمار في نطاق يتضمن القرارات الخاصة بانشاء المؤسسات اللازمة في مختلف أوجه النشاط .

وغني عن البيان ان هذه الاقسام الثلاثة تقتضي اتخاذ قرارات في توزيع الموارد البشرية والمادية المتاحة . وحتى تكون هذه القرارات سليمة يتعين ان يسبقها تحديد الاهداف بصورة واضحة يسهل قياسها . كما يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث يمكن اعادة النظر فيها اذا دعت الظروف الى ذلك .

مقاييس التنمية :

ان الهدف العام لخطة التنمية هو تحقيق اكبر معدل لنمو الانتاج يتفق ورغبات الشعب في اختيار السلع والخدمات وتحديد مقدار الاستثمار وما يتطلبه من تضحية .

والسبيل العملي لقياس التنمية هو تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وذلك بعد استبعاد أثر التغيرات في الاسعار . ويكتنف تقدير الدخل القومي في الدول المتخلفة واعداد رقم قياسي للاسعار

ويكتنف تقدير الدخل القومى متاعب احصائية جمة . هذا فضلا عن ان احصائيات الدخل القومى قد تعكس الزيادة فى السكان وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة . لهذا يتعين تقدير الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل مقومة بأسعار الأساس .

وقدتعكس التغيرات فى دخل الفرد زيادة فى ساعات العمل أو تغيرا فى نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان الأمر الذى يقتضى اعداد ارقام قياسية لتطورات فى انتاجية العامل فى الساعة الواحدة .

مظاهر التخطيط

يقتضى التخطيط سلسلة من القرارات التى تحدد الاولويات فى توزيع الموارد المتاحة . ولا يراعى فى تحديد الاولويات العوامل الاقتصادية البحته اذ انه يتعين ايضا مراعاة العوامل الاجتماعية .

وتعوق التنمية فى عدد من البلاد المتخلفة بعض السياسات النقدية والضرائبية غير السليمة ، كما قد يعوقها انخفاض الانتاجية ، وسوء وسائل التسويق والنقل ، وعدم تناسق معدلات النمو فى القطاعات المختلفة . لهذا فان تعديل هذه السياسات يعتبر جزءا هاما من خطة التنمية . وهذا يتطلب مجهودات ضخمة من الخبراء فى شتى النواحى ولن يقتصر الأمر على الاقتصاديين وحدهم .

وقد يوجد فى بعض الدول المتخلفة عدد من المشروعات الهامة التى لها افضلية على غيرها من المشروعات وهو ما يسهل عملية التفاضل بين المشروعات . وبالرغم من هذا يواجه الاقتصاديون مشكلة تقدير نتائج هذه المشروعات على المجتمع نظرا لما ينتظر من تطورات هيكلية يصعب قياسها .

وبالاضافة الى هذا يصعب توجيه الاستثمارات بين القطاعات المختلفة بسبب صعوبة المفاضلة بين النتائج التى لايمكن قياسها .

اهداف الخطة

تحدد الخطة فى العادة اهدافا للاستثمار العام والخاص ، والمساعدات الأجنبية وتدريب العمال ، وكمية ونسبة الزيادة فى السلع والخدمات ، والميزان التجارى والحسابى ، وغيرها من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الأهداف المتعددة لا بد وأن يصاحبها تحديد لأهداف واضحة لرفع الانتاجية . كما يتعين تحديد الاهداف التالية :

١ ــ هدف التوازن القومى يستهدف توازن الموارد المتاحة من الناتج

المحلى والواردات مع الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، وكذلك هدف لتوازن ميزان المدفوعات .

٢ ـ هدف لانتاج السلع الغذائية او لاستيرادها بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة فى الدخول .

٣ ـ هدف للانتاج الصناعى يحدد كمية المنتج من السلع الهامة .

٤ ـ هدف لتكوين رأس المال العينى يحدد بالنسبة الى الدخل القومى .

٥ ـ هدف لتحويل العمال من الزراعة الى الصناعة .

٦ ـ هدف لاعادة توطن السكان .

٧ ـ هدف لتدريب العمال .

ويمكن قياس هذه الاهداف بصورة كمية ، بالاضافة الى تقدير الزيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى وقياس التطورات فى انتاجية العامل من القاء ضوء على تقدم الخطة .

مراحل الخطة

ليست الاهداف السابق بيانها قواعد محدودة يتعين على المخططين اتباعها وانما تمثل مراحل لعملية موحدة . وتختلف الأهداف فى أهميتها بحسب مرحلة الخطة .

فالتخطيط فى الدول النامية هو عملية رسم السياسات التى تستهدف تفادى اى اختلال عند حدوثه . اما فى الدول المتخلفة الآخذة فى النمو فيتطلب التخطيط تحديد السياسات لتفادى الاختلال عند حدوثه وتخطيط المشروعات ذاتها ، والعلاقة بين القطاعات ، وتحديد الأهداف . ويلزم الدول المتخلفة الراكدة تحقيق تعديلات هيكلية فى الاقتصاد القومى ، تعتبر المظهر العام لخطة التنمية . لهذا يواجه المخططون مصاعب جمه اذ لا يقتصر دورهم فى هذه الحالة على تحديد السياسات اللازمة وتخطيط المشروعات ذاتها والعلاقة بين القطاعين وتحديد الأهداف بل يمتد الى تقدير نتائج يصعب التكهن بها .

تقدير تكوين راس المال العينى

يتطلب تحديد القدر اللازم من الاستثمارات تقدير معدل الزيادة الحدية فى راس المال العينى الى الزيادة الحدية فى القيمة المضافة

ويتطلب تقدير هذا المعدل توافر بيانات عن الدخل القومى والثروة

الأهلية لفترة طويلةمن الزمن تمكن تحديد العلاقة بينالزيادة فى الثروة الأهلية والزيادة فى الدخل القومى . ويكتنف تقدير معدل راس المال العينى الى القيمة المضافة صعوبات احصائية جمة . كما أن البيانات الخاصة بالاستثمارات الصافية قاصرة عن تحقيق الغرض وذلك لأنها تحتسب على أساس اجمالى الاستثمارات بعد استبعاد الاستهلاكات التى تقدر جزافا بنسبة معينة من الأصول قد لا تمثل فى أغلب الاحيان الاستهلاك الفعلى .

ولا تنحصر خطورة الخطأ فى تقدير معدل تكوين راس المال العينى الى القيمة المضافة على تحديد مقدار راس المال العينى اللازم لتحقيق زيادة معينة فى القيمة المضافة (أو الدخل القومى) ، وانما يمتد الخطأ الى توزيع الاستثمارات بين الأهداف المعينة .

ويوضح العرض التالى أهمية معدل راس المال العينى الى القيمة المضافة .

	الاستثمار أ	الاستثمار ب
التكلفة الاولى للاصل (بالجنيه)	١٠٠	١٠٠
الانتاج السنوى (بالجنيه)	٤٠	٢٠
مدة حياة الاصل (بالسنوات)	٤	٢٠
الاستهلاك السنوى (٪)	٢٥	٥
قيمة اجمالى الانتاج خلال فترة حياة الاصل	١٦٠	٤٠٠
معدل راس المال الى القيمة المضافة	٥ر٢	٥ر٠

تبلغ قيمة اجمالى الانتاج خلال فترة حياة الأصل (ب) ٤٠٠ جنيها مقابل ١٦٠ للاستثمار (أ) . ومع هذا فان معدل تكوين راس المال العينى الى القيمة المضافة أقل فى المشروع (أ) عنه فى المشروع (ب) . ويلاحظ فى كلا المشروع أن صافى الانتاج السنوى ، بعد استبعاد الاستهلاك يبلغ ١٥ جنيها . فأى المشروعين اذن يؤدى الى زيادة أكبر فى القيمة المضافة (الدخل القومى) ؟

بافتراضنا سعر فائدة قدره ٥٪ تقدر القيمة الحالية للاصل أ ، على اساس ايراد سنوى قدره ٤٠ جنيها لمدة أربعة سنوات بمبلغ ١٤٢ جنيها ، وللاصل (ب) على اساس ايراد سنوى قدره ٢٠ جنيها لمدة ٤٠ سنة ، بمبلغ ٢٤٩ جنيها . وهكذا تظهر أفضلية الاستثمار (ب) بالرغم من أن معدل راس المال الى القيمة المضافة أعلى بنحو الضعف من الاستثمارات (أ) .

وهكذا تظهر خطورة الاعتماد على معـدل تـكوين راس المال الى القيمة المضافة حتى بافتراض دقته وتمثيله للحقيقة . لهذا يتعين مراعاة مايلى عند استعمال هذا المعدل :

١ ـ عدم محاولة تقدير هذا المعدل قبل ان تتوافر البيـانات لفترة طويلة من الزمن تمتد الى ثلاثين او اربعين عاما .

٢ ـ اذا كانت البيانات متوفرة عن فترة اقل يجب التاكد من ان هذه الفترة فترة طبيعية لا تتميز بأية ظروف خاصة تؤثر فى المعدل مثل الفترات التى تعقب الحروب مباشرة .

٣ ـ يجب مراعاة ان القيام بمشروعات التنمية يؤدى فى حد ذاته الى تغيرات فى معدل راس المال الى القيمة المضـافة . لهذا فان التنبؤ باتجاهه فى المسـتقبل اسـتنادا على التطورات فى الماض غير سـليم . ويسـتحسـن فى هذه الحالة استقصـاء الارقام من الدول المشـابهه فى الظروف . ويلاحظ أن المعدل يتراوح عادة بين ٢ ، ٤ فى عدد كبير من الدول .

٤ ـ لا يجب الاعتماد كثيرا على الحسابات القومية فى تقدير صافى الاستثمارات نظرا لصعوبة تقدير الاستهلاكات الفعلية .

٥ ـ يمكن الاعتماد على معدل راس المال الى القيمة المضافة فى تقدير اجمالي الاستثمارات المطلوبة ، ولا يجب الاعتماد عليه فى تحديد الاولويات والافضليات بين المشروعات والقطاعات المختلفة .

تحـديد الأولويات

لعل أصعب مهمـة فى التخطيط هى تحديد الاولويات لتـوزيع الاستثمارات بين مختلف الاغراض والاهداف . فالخطورة فى الاعتماد على معدل رأس المال العينى الى القيمة المضافة ترجع الى صعوبة التقدير احصائيا ، أما مشكلة تحديد الأولويات فمرجعها عـدم توفر البيـانات لتوالحقائق عن طبيعة عملية التنمية أو بمعنى آخر عدم وجود نظرية عامة للتنمية .

وتراعى الحكومات عادة الاهداف الآتية عند تحديد الأولويات :

١ ـ توزيع الموارد المتاحة على أكثر المشروعات انتاجية .

٢ ـ الاقتصاد فى استعمال العملات الاجنبية .

٣ ـ زيادة العمالة وتخفيف حدة البطالة .

٤ ـ تحسين توزيع الدخل القومى

٥ ـ تشجيع النمو الاقتصادى

وتراعى المخططين المبادئ الآتية عندما تتساوى جميع الاعتبارات بين المشروعات المختلفة فتمنح الأفضلية للمشروعات التى تحقق الآتى :

١ ــ اكبر زيادة فى الدخل القومى بالنسبة للوحدة الواحدة من راس المال العينى .

٢ ــ اكبرتحسين فى ميزان المدفوعات بالنسبة للوحدة الواحدة من رأس المال العينى .

٣ ــ اكبر استعمال للمواد الأولية المنتجة محليا .

٤ ــ اكبر عمالة .

٥ ــ أكبر انتاج للسلع الاساسية .

تحديد الأولويات ، والدفع ونتائج المشروعات

أنالتنمية عملية تراكمية . وتواجهنـا عدة أسـئله عند تحديد الأولاويات هل يؤدى الانفاق على التعليم أو وسائل النقل خلال الاعوام القليلة القـادمة الى تشـجيع اكبر قدر من الاسـتثمارات فى الأغراض الأخرى خلال السنوات التى تليها ؟ .

يقول الاستاذ هيرشـمان ان مشكلة تحديد الأولويات تحل على اساس المفاضـلة بين القوى الدافعه التى يسـببها مشروع معين على المشروعات الأخرى . لهذا يصعب قياس المفاضلة بصورة دقيقة . وقد حاول عدد من الاقتصاديين تركيب معادلات لتحديد الأولويات كما حدث فى الفيلبين . واهم مايعيب هذه المعادلات هو اهمالها لـلآثار الـدافعة لمشروع معين على المشروعات الأخرى الأمر الذى يجب أن يحظى بالاعتبار .
وللمشروعات التى تشجع نمو المشروعات الأخرى أهمية بالغة وعلى الأخص فى البلاد التى يضطلع فيها القطاع الخاص باغلب الاستثمارات .

اختيار التكنولوجيا

يوصى بعض الاقتصاديين البلاد التى يتوفر فيها العمل وينلىر راس المال بتطبيق التكنولوجيا التى توفر راس المال وتزيد من العمل ،وتطبق التكنولوجيا التى تركز علىالعمل عادة فى القطاع الزراعى وهو ما يؤدى الى نقص انتاجية العامل بالمقارنة بالدول النامية . لهذا يلزم اختراع وسـائل جديـدة تعمل على زيادة انتـاجية العمل دون أن تتطلب استثمارات كبيرة .

ويوصى البعض الاخر من الاقتصاديين بأن تستعمل الدول المتخلفة احدث العدد والالات .
وفى رأى انه اذا امكن اختراع وسائل فنية تزيد من انتاجية العمل

دون أن تزيد من معدل راس المال للعامل الواحد فانه يتعين استعمال هذه الوسائل بالرغم من وجود بطالة مقنعة وندرة راس المال . فمثل هذه الوسائل تشجع التصنيع ، ونمو سكان المدن ، وتساعد على نقص معدلات الخصوبة وتزيد من اكتساب الخبرة وتعاون فى نهاية المطاف على ارتفاع معدل تكوين رأس المال العينى .

وينطبق هذا الرأى بالذات على القطاع الزراعى حيث تتفتت الملكية ويصعب تطبيق المكننة الحديثة ، لهذا فان التوسع فى استعمال الآلات والعدد دون الماكينات الحديثة هو السبيل العملى الوحيد .

ويوضح الجدول التالى مقارنة لرأس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد فى بعض الصناعات .

راس المال اللازم لتشغيل العامل الواحد بآلاف الدولارات

نوع الصناعة	الولايات المتحدة	المكسيك	كولومبيا	الهند
طحن الحبوب	٣٩ر١	١٠ر٤	١٩ر٩	٥ر٦
الخبز	٠ر٥	١ر٧	١ر٣	٣ر٥
تنقية السكر	٢٦ر٨	٨ر٢	١٢ر٤	٢ر٦
النشا	–	٩ر٤	٣ر٨	٣ر٣
المشروبات الكحولية	١٦ر٠	٦ر٦	١٨ر٠	١ر٦
الدخان	١٢ر٤	٨ر٦	٢ر٠	..
الحديد والصلب	٣٢ر١	١٠ر٨	٥ر٤	
الخشب والورق	١٠ر٢	٨ر٩	٤ر٨	٦ر٦
الصباغة والنشر	٥ر١	٣ر٥	٥ر١	..
غزل ونسيج القطن	٨ر٧	٢ر١	٦ر٢	١ر٨
المطاط	٠ر٧	٣ر٤	١ر٦	..

وتوضح الارقام السابقة ان معدل راس المال الى العامل الواحد يختلف اختلافا كبيرا بين صناعة واخرى وبلد آخر . وقد بلغ الاختلاف أقصاه فى صناعة السكر فى الولايات المتحدة والهند . وحتى فى الدول المتخلفة ذاتها ، ومنها المكسيك وكولومبيا على سبيل المثال تتباين المعدلات تباينا كبيرا ، وهو مايشير الى وجود مرونة كبيرة فى معدل راس المال الى العمل ، ومن الطبيعى أن هذا المعدل لا يوضح مدى تمشى التكنولوجيا المختارة مع ظروف البلد أو الصناعة .

مشروعات الريف ودورها فى التنمية الاقتصادية

يتعرض هذا الجزء من الكتاب الى العلاقة بين مشروعات تنمية الريف وبرامج التنمية الاقتصادية . ويقصد بمشروعات تنمية الريف

تلك الوسائل التى تستهدف دفع سكان القرية نحو العمل الجماعى لزيادة انتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم . وهى عملية اجتماعية يقوم خلالها سكان القرى باعادة تنظيم انفسهم للعمل المشترك فى سبيل تحقيق أهداف معينة ، فينفذ سكان القرى انفسهم البرامج اللازمة لتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية سواء فى محيط التعليم أو الصحة أو الانتاج .

والعلاقة واضحة بين خطة التنمية ومشروعات دفع سكان الريف الى العمل الموحد المنتج لرفع مستوى معيشتهم . وهناك عدة أسباب تدفع الحكومة الى تشجيع سكان الريف على العمل المنتج أولا تفادى تحمل تكاليف كبيرة فيما لو قامت هى بنفسها بالانفاق على هذه المشروعات ، وثانيا يتطلب تنفيذ مشروعات التنمية وقتا طويلا فى حين توجد مشكلات ملحة فى الريف يتعين البحث عن حلها بأسرع وقت ممكن وذلك بالعمل المشترك بين سكان كل قرية على حدة ، وثالثا تستهدف مشروعات تنمية الريف استغلال الموارد وعوامل الانتاج المعطلة .

وهناك بعض الخوف من أن تؤدى مشروعات تنمية الريف الى ارتفاع معدل نمو السكان وبالتالى تعوق التقدم نحو النمو التلقائى . وبالرغم من العمل المشترك بين سكان القرية فان مشروعات تنمية الريف قد تستغرق بعض الموارد المتاحة والاداريين والخبراء وهو ماقد يعوق تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية . وأخيرا يخشى بعض الاقتصاديين من أن رفع المشروعات من مستوى المعيشة بالريف بالقدر الذى لا يشجع الهجرة الى المدينة للعمل فى الصناعات .

الفصل الثامن والعشرون
السياسة السكانية

يتطلب الخروج من دائرة الفقر المفرغة مزيج من التكنولوجيا الحديثة والحد من نمو السكان . وفى الدول النامية صاحب التقدم الفنى فى الانتاج انخفاض معدلات الانجاب . أما فى الوقت الحاضر فيواجه عدد من الدول المتخلفة مشكلة خطيرة ذلك لأنه لا يمكنها تحقيق مزيد من التقدم الفنى بقدر يؤدى الى التنمية التلقائية مالم ينخفض معدل نمو السكان ، وهو ما يتطلب انتهاج سياسة سكانية ايجابية

ويوضح البيان التالى سكان العالم ١٩٥٦ ومتوسط معدلات المواليد والوفيات والزيادة فى السكان خلال السنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ .

المنطقة	عدد السكان فى سنة بالملايين	معدلات المواليد (فى الألف)	معدلات الوفيات (فى الألف)	معدلات الزيادة فى السكان (فى المائة)
العالم	٢٫٧٣٧	٣٤	١٨	١٫٦
افريقيا				
شمال افريقيا	٧٢	٤٢	٢٨	١٫٧
أفريقيا الاستوائية وجنوب أفريقيا	١٤٨	٥٠	٣٣	١٫٨
أمريكا				
امريكا الشمالية	١٨٦	٢٥	٩	١٫٧
امريكا الوسطى	٦٠	٤٢	١٦	٢٫٧
امريكا الجنوبية	١٢٩	٣٩	١٧	٢٫٤
آسيا				
جنوب وغرب آسيا	٧٣	٤٢	٢٢	٢٫٥
جنوب ووسط آسيا	٥٠٦	٤٠	٢٧	١٫٤
جنوب وشرق آسيا	١٩٠	٤٤	٢٨	١٫٨
غرب آسيا	٧٤٥	٣٥	١٦	١٫٦
أوروبا				
شمال غرب أوروبا	١٣٨	١٨	١١	٠٫٦
أواسط أوروبا	١٣٥	١٩	١١	٠٫٩
جنوب أوروبا	١٣٩	٢١	١٠	٠٫٩
أستراليا ونيوزيلندا	١٥٫١	٢٥	٩	٢٫٣
الاتحاد السوفيتى	٢٠٠٫٠	٢٦	٩	

المصدر : الكتاب السنوى الذى أصدرته هيئة الامم فى سنة ١٩٥٧ .

يتضح من الجدول السابق ان معدل الزيادة فى سكان شرق آسيا لم يجاوز المتوسط العالمى ، فى حين كان معدل الزيادة فى جنوب ووسط آسيا أقل من المتوسط ، أما المعدل فى أواسط امريكا فكان اعلى بكثير .

وغنى عن البيان أن المعدلات الحالية لاتكفى فى تحديد اتجاه النمو فى المستقبل ، فمعدل نمو قدره ٢٪ ناتج من معدل للمواليد يبلغ ٤٪ ، ومعدل للوفيات قدره ٢٪ له أثر مغاير لمعدل النمو بنفس القدر ناتج من معدل للمواليد قدره ٣٪ ومعدل للوفيات قدره ١٪ . ففى الحالة الثانية هبط معدل الوفيات الى حد ادنى بحيث لايحتمل زيادة معدلات النمو عن طريق تحسين الخدمات الصحية ، وهو عكس الحال فى الحالة الأولى اذ ينتظر أن ترتفع معدلات النمو كلما هبطت معدلات الوفيات . كذلك يؤخذ فى الاعتبار عند التنبؤ بمستقبل الزيادة فى السكان توزيع السكان حسب فئات السن . فتركز أغلب السكان فى فئات السن بين ١٥ عاما ، ٤٠ عاما يؤدى الى زيادة معدلات المواليد خلال السنوات القادمة .

ويمكن تقسيم الدول بحسب احتمالات نمو السكان الى ثلاثة مجموعات ، الاولى دول احتمالات النمو فيها محدودة ، والثانية دول احتمالات النمو فيها كبيرة ، والثالثة دول تمر بفترة انتقال . فدول آسيا وافريقيا تقع فى المجموعة الثانية ، أما دول أمريكا اللاتينية فتقع فى المجموعة الثالثة .

ولايعتقد بعض الخبراء ان دول المجموعة الأولى سوف تمر بنفس المراحل التى مرت بها الدول النامية . فقد كان لسكان أوروبا قدرة على الزيادة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وان كان يلاحظ ان كلا من معدلات المواليد والوفيات لم تكن بالارتفاع الملاحظ الآن فى الدول المتخلفة . وقد اتجهت منذ ذلك الوقت كل من معدلات المواليد والوفيات نحو الانخفاض التدريجى البطىء ، مما أدى الى تغيرات كبيرة فى توزيع السكان حسب فئات السن ، فنقصت نسبة الشباب ، وزادت نسبة الشيوخ . وقد عاون هذا الاتجاه على خفض معدلات الانجاب . وقد اخذ معدل الانجاب فى الانخفاض أولا فى سكان المدن ، وعلى الاخص العائلات المتعلمة ، ثم انتشر تدريجيا الى باقى سكان المدن . وساعد على هذا نمو سكان المدن على حساب السكان الزراعيين .

وبمعنى آخر حدثت التنمية الاقتصادية فى أوروبا قبل أن تتجه معدلات الوفيات نحو الانخفاض ، وهو عكس الحال فى الدول المتخلفة حيث انخفضت أولا معدلات الوفيات بقدر كبير بسبب تقدم علم الطب وليس بسبب التنمية الاقتصادية كما حدث فى أوروبا . وابرز

مثل على ذلك هى سيلان ، حيث انخفضت معدلات الوفيات بنحو الثلث بين ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧ بسبب دش الد . د . ت ونقص الاصابة بالملاريا والأمراض التى تسببها . ويلاحظ نفس الاتجاه وأن كان بمعدلات أقل فى عدد كبير من الدول المتخلفة .

وكما ذكر الدكتور كنجسلى دافيز Dr. Kingsley Davis

انه لم يصاحب انخفاض معدلات الوفيات فى الدول المتخلفة نقص يذكر فى معدلات الخصوبة ، كما حدث فى الدول الغربية . لهذا ارتفع معدل الزيادة فى السكان حتى بلغ فى عدد كبير من الدول المتخلفة نحو ٣٪ سنويا ،وهو الحد الاعلى الطبيعى الذى ذكره ليبنشتين .

كل هذه الحقائق تبرر حاجة الدول المتخلفة الى سياسة سكانيه ايجابية . حقيقة أن نمو الصناعة وسكان الحضر سوف يؤدى الى خفض معدلات الانجاب ومعدلات الوفيات ، وفى نهاية المطاف معدلات الزيادة فى السكان ، الا أن هذا يستغرق وقتا طويلا تعوق خلالها فترة الانطلاق نحو النمو التلقائى .

ويقترح الدكتور نوتشتين Dr. Notestein اتباع السياسة الآتية فى الدول التى تواجه ضغطا سكانيا :

١ ــ السياسة الاقتصادية :

١ ــ تنمية الصناعة بما يمكن من زيادة سكان المدن على حساب سكان الريف . وتوجيه العمال الزراعيين الى الأعمال المنتجه وذلك بتشجيع الصناعات الخفيفة والريفية . كذلك تشجيع النساء على العمل فى الصناعات خارج المنازل حتى ينمو فيهن روح الاستقلال والافكار الحديثة .

٢ ــ تحسين وسائل الانتاج الزراعى .

٣ ــ تشجيع التجارة الخارجية بغية نشر الآراء والافكار الجديدة بين الناس .

ب ــ نشر التعليم الشعبى بكل الوسائل .

ج ــ التحكم فى النسل بالدعاية وتنمية الوعى الصحى وايضاح ميزة الاسرة الصغيرة فى توفير التعليم والغذاء ووسائل الاشراف الصحى .

د ــ نشر الخدمات الصحية كوسيلة لتثقيف الشعب باهمية تحديد النسل فى تحقيق مستوى صحى مرتفع .

هـ ـ تشجيع نمو القادة فى الريف لنشر الآراء الجديدة بين الفلاحين .

و ـ محاربة الخزعبلات وغيرها من العوائق الإجتماعية التى تعوق نمو الفرد .

ز ـ تشجيع الهجرة رغبة فى رفع مستوى المعيشة .

ومما يدعو الى الارتياح أن بعض الدول ومنها الهند واليابان بدأت فى اتخاذ سياسات ايجابية للحد من نمو السكان .

وقد أعلنت حكومة الهند عند عرضها لخطة السنوات الخمس الثانية ما يلى :

ان مشكلة تنظيم سكان الهند من حيث العدد والنوع من أهم المشاكل التى تؤثر فى رفاهية البلاد وأمكان تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية . وقد أستهدفت خطة السنوات الخمس الاولى تحقيق الاهداف السكانية الاتية :

١ ـ جمع صورة صادقة للعوامل التى تؤثر فى نمو السكان

٢ ـ جمع بيانات وحقائق عن الخصوبة الانسانية ووسائل التحكم فيها .

٣ ـ ايجاد وسائل عاجلة وفعالة لتعليم الشعب .

٤ ـ نشر وسائل تخطيط الاسرة كجزء من خدمات المستشفيات والمراكز الصحية . وقد انشئت هيئة مركزية لبحث وتتبع المشكلات السكانية تستهدف ما يلى :

أ ـ نشر الوعى التخطيطى فى الاسرة .

ب ـ انشاء مراكز لتدريب الموظفين اللازمين لنشر هذا الوعى .

جـ ـ اعداد برنامج لنشر الثقافة السكانية تتضمن نشر الثقافة الجنسية والعلاقات الزوجية والرعاية بالطفل .

١ ـ اعداد البحوث العلمية عن الطبيعة البشرية والصحة العامة .

٢ ـ اعداد الابحاث السكانية ومنها البحث فى وسائل تحديد النسل وطرق النشر .

٣ ـ الرقابة والاشراف على أعمال الهيئات الحكومية وشبه الحكومية الخاصة بتنفيذ السياسة السكانية .

٤ ـ اعداد تقارير المتابعة عن تنفيذ السياسة السكانية .

وقد اقترح انشاء عيادات الطبية لكل ٥٠ الف نسمة فى المدن تنشر تدريجيا فى القرى . وتستهدف هذه العيادات الطبية نشر الوعى

السكانى وتقديم المشوره والخدمات الطبية . كما انشأ معهد مركزى للتدريب .

ولازال برنامج الهند تحت الاختبار ولم تظهر نتائجه بعد .

أما فى اليابان فقد سمح قانونا بالاجهاض والتعقيم مما عاون فى خفض معدلات المواليد بقدر كبير . وقد أخذ عدد السكان فى الثبات منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة . وتجدر الاشــــارة الى ان اليابان شاهدت تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة خلال الثلاثة اجيال الماضية ، فانخفض عدد الســكان الزراعيين فى حين زاد عــدد سكان المدن الصناعية .

وبالرغم من هذه العوامل فان اجازة الاجهــاض والتعقيم قانونا ساعد كما قالت الدكتورة توبر Dr. Taueber على خفض معدلات المواليد ، كما ساعد التصنيع على استجابة الشعب الى هذه السياسة .

ولن اخوض هنا فى موقف الاديان من الاجهاض والتعقيم . غير أن هناك ملاحظتان ، الأولى أن المجتمعات الهندية والاسلامية اصبحت تنظر الى تحديد النسل على أنه مشكلة اجتماعية ، وثانيا أن أول الدول التى قامت بتحديد النسل هى البلاد الكاثوليكية مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا .

الفصل التاسع والعشرين

بعض الدروس من الدول الاخرى

تشير خبرة ليبيا والهند واندونيسيا والفلبين وايطاليا فى التخطيط الى ضرورة مراعاة المبادىء العامة الآتية :

١ – يتطلب اعداد خطة سليمة للتنمية وتوافر معلومات كاملة وعميقة عن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وهيكل التحركات الاقتصادية .

وقد كان لتوفر هذه المعلومات فى ليبيا وايطاليا ، وندرتهما فى الهند واندونيسيا أثره الوضح على سلامة التخطيط .

٢ – يلزم توفر البيانات الدورية لتتبع تنفيذ الخطة وتحديد الأولويات . ويجب على الأخص أن تتوفر البيانات والدراسات الاحصائية عن الموارد المتاحة واستعمالاتها ، ومعدل تكوين رأس المال العينى الى القيمة المضافة ، ومكرر الاستثمار ، ورأس المال المطلوب لتشغيل العامل الواحد فى كل قطاع على حدة .

٣ – يجب الاهتمام التام بتكوين الهيئات التى تتولى وضع الخطة بحيث تمثل تمثيلا صادقا للقطاعات والانشطة التى تدخل ضمن نطاق الخطة .

كما يجب أن تتضمن هيئات التخطيط خبراء فى الاقتصاد والتحليل الاحصائى وغيرها من الانشطة الاقتصادية الأخرى . ويتطلب التخطيط دراية وافية بمشكلاته ، كما يجب توافر الخبراء فى مختلف الأنشطة من زراعة ونقل ومواصلات وصناعات خفيفة وثقيلة . وقد لايلزم تعيين هؤلاء الخبراء فى لجان التخطيط طالما انهم يستشارون من وقت لآخر بصورة دورية .

ويجب تحديد العلاقة والمسئولية تحديدا واضحا بين هيئات التخطيط والهيئات الحكومية المختلفة .

٤ – تؤدى خطط التنمية فى بعض الاحيان الى بعض الاختلال فى الاقتصاد القومى الأمر الذى يتطلب اتخاذ السياسات المناسبة لتفاديه وتحقيق الاستقرار . كما يتعين أن تكون الخطة مرنه بالقدر الذى يمكن من اتخاذ السياسات المناسبة . كما يتعين ان تضم لجان التخطيط خبراء فى السياسة المصرفية والضرائبية وميزان المدفوعات

٥ – يجب النظر الى خطة السنوات الخمس على انها جزء من خطة طويلة الامد وتختار فيها المشروعات على هذا الأساس . ويجب

أن تخطيط التطورات الهيكلية اللازمة على أساس خطة تمتد الى عشر او عشرين سنة وتحدد الاولويات فيها على هذا الأساس .

٦ ـ أن اهمية التأييد الشعبى للخطة لايحتاج الى بيان . كما يتعين أن تتفق الخطة مع الأهداف الاجتماعية والسياسية للبلاد . وهناك وسائل مختلفة للحصول على تأييد الشعب . فمثلا تحاول الهند أن تشرك الشعب والحكومات المحلية بصورة مباشرة فى عملية التخطيط . وتهتم اندونيسيا بوسائل تنمية الريف ودفعه الى العمل المشترك . الا أنه يلاحظ من جهة أخرى أن خبراء التخطيط اختيروا على أساس سياسى الأمر الذى أدى الى المبالغة فى تحديد الأهداف . ففى الفلبين تعد سكرتارية المجلس الاقتصادى مشروع الخطة تاركة للمجلس تعديلها على أساس الاعتبارات السياسية . وللقطاع الخاص ممثلون فى المجلس الاقتصادى يختارون من اعضاء البرلمان . ويبحث المجلس حاليا فى طريقة لتوسيع الاختيار وذلك بزيادة دور هيئات تنمية الريف والحكومات المحلية .

٧ ـ اثبتت خبرة الهند وليبيا والفلبين واندونسيا وايطاليا صعوبة قيام الحكومة باعداد خطط للقطاع الخاص . فتستطيع هيئات التخطيط اعداد خطة للاستثمار الحكومى ، الا أن دورها فيما يتعلق بالقطاع الخاص لايمكن أن يزيد من الناحية العملية عن مجرد تحديد السياسات التى تشجع وتوجه الاستثمارات الخاصة . وفيما عدا ذلك لاتستطيع هيئات التخطيط سوى التعبير عن آمال ورغبات وتنبؤات للانتاج والاستثمار فى القطاع الخاص . فمحاولة اعداد خطط شاملة للقطاع الخاص محاولة يائسة ومضللة وتفتح الباب الى نقد الخطة على أساس عدم تحقيق الاهداف

٨ ـ ولو أن اعداد أهداف تفصيلية للانتاج والدخل والعمالة فى القطاع الخاص عديمة المعنى دون أن تتوفر تنبؤات عن المدخل والانتاج In put & out-put projections ، أو تتوفر رقابة تامة على هذا القطاع ، فان قصر الخطة على القطاع العام وحده عمل غير كامل وعلى الأخص فى البلاد التى يضطلع القطاع الخاص فيها بجزء كبير من الاستثمارات . واذا كانت التغييرات الهيكلية هى أساس مشروعات التنمية فان التنبؤات ـ مهما كانت على أسس فنية ـ غير كافية اذ يتعين فى هذه الحالة تعديل هيكل الاستثمارات الخاصة الأمر الذى يتطلب تحديد السياسات المصرفية والضرائبية ووسائل الرقابة على الصرف الأجنبى وملكية الأرض وغيرها من الوسائل اللازمة لتوجيه الاستثمارات الخاصة الى الطريق المرسوم فى الخطة . ويجب أن تكون الخطة مرنة بالقدر الذى يمكن من اعادة النظر فيهما على أساس التطورات العملية .

٩ ــ أثبتت خبرة الدول فى التخطيط ضرورة مراعاة الزيادة فى الدخل جنبا الى جنب مع الزيادة فى العمالة . ففى الدول المتخلفة يمكن تحقيق زيادة فى الدخل القومى دون تحقيق أية زيادة تذكر فى العمالة . لهذا لايكفى فى الدول المتخلفة تركيز الجهد على زيادة الدخل القومى وافتراض أن هذا يكفل المزيد من العمالة .

١٠ ــ أثبتت خبرة الهند وأندونيسيا والفلبين ضرورة تحرى الدقة المتناهية فى تقدير معدل تكوين رأس المال العينى الى القيمةالمضافة

١١ ــ هناك فترات فى تاريخ الأمم تكون فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية معاونة للقيام بمشروعات التنمية بما يكفل الانطلاق نحو التنمية الذاتية ويجب أن تكتل الجهود لاقتناص هذه الفرص اذ أنها لن تتوافر مرة أخرى بسهولة .

١٢ ــ تعتمد نتائج خطط التنمية على البيئة السياسة والايديولوجية ، فالشعب هو الذى يعد الخطة ، وهو الذى يتولى تنفيذها . ولن تنجح الجهود مالم يرغب الشعب فى ذلك . فيجب أن تنمو القيادات فى داخل وخارج الحكومة وأن تشترك فى اتخاذ القرارات وفى تنفيذ الخطة . وليس هناك طريق لنجاح التخطيط سوى العرق والدموع والعمل المضنى .

١٣ ــ ايهما احسن تركيز الاستثمارات فى الانشطة النامية او الاهتمام بالانشطة والمناطق الراكدة ؟ تؤيد الخبرة العملية النظريات التى تقول بضرورة تنمية كل من الانشطة النامية والراكدة على حد سواء . حقيقة أن تنمية القطاعات النامية يزيد من حدة الاختلاف التكنولوجى بين القطاعات ، الا أنه من جهة أخرى يتعين استغلال جميع الفرص .

١٤ ــ لا أمل للدول المتخلفة فى الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون المزيد من العون الأجنبى . فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا ، وهى أغنى دول العالم اليوم ، اعتمدت اعتمادا كبيرا على رأس المال والخبرة الأجنبية خلال فترة انطلاقها نحو التنمية التلقائية . وحتى تاريخ أوروبا الاقتصادى يمكن تصويرة على أنه عملية تناوبت خلالها الدول فى الحصول على رأس المال والخبرة الأجنبية حتى انطلقت كل دولة على حده نحو النمو التلقائى . وتواجه الدول المتخلفة الآن مشكلات أكثر تعقيدا من تلك التى واجهت الدول النامية عند بدء انطلاقها .

فالتنمية او الركود أمره متروك لرغبة الدول المتخلفة . ومهما صدقت الرغبة فان العون الأجنبى هو الاساس الذى بدونه تضيع جميع الجهود هباءا منثورا .

مجموعة
اخترنا لك
تصدر
نصف شهرية باللغات العالمية
يشترك فى تحريرها وإعدادها
لجنة " اخترنا لك "

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٢١٦٢٥

الثمن ١٠ قروش

